الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية: الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

توظيف الدول للقوة الناعمة في توسيع مناطق النفوذ

(القوة الناعمة الصينية اتجاه افريقيا، أنموذجا 2000-2025).

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص علاقات دولية

إعداد الطالبة:

- **نورة بلعباس**

إشراف

أ/د فاتح النور رحموني

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
د/ زكرياء حريزي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
أ.د/ فاتح النور رحموني	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
أ.د/ نور الدين فلاك	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

2026-2025

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 2020 ماي 27 .....
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): بلحباس كريمة ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 204305232 والصادرة بتاريخ 2022-10-19 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق ..... قسم العلوم السياسية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: توظيف الدول للحرب الباردة في تمرير حلف الناتو .....

الحرب الباردة الصينية تجاه إفريقيا أنموذجا 2000-2025 .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: ...20/06/2025...

توقيع المعني (ة)

REDMI NOTE 8 PRO
AI QUAD CAMERA

إهداء

بعد حمد الله صاحب الجلالة والمنه وتوفيقه ونعمته علي... أهدي عملي وثمرة جهدي.

إلى كل من كان لي السند حين تعثرت، والنور حين أظلم الطريق إلى والدي العزيزين، من غرسا في حب العلم، وربياني على الصبر والاجتهاد، ولم يبخلا يوما بدعاء صادق ولا بتضحية صامته.

إلى أبي قوتي وقدوتي، إلى أمي نبع الحنان وراحة القلب التي كانت دعواتها ترافقني في كل خطوة، وتسبقني إلى النجاح.

هذا النجاح ثمرة تعبكما، وهذا الإنجاز جزء بسيط من جميلكما الذي لا يرد.

إلى عائلتي الكريمة التي كانت السند والداعم في كل مراحل حياتي الدراسية وأخص بالذكر أخي بلال.

إلى أسرتي، زوجي وأولادي: طه، معتز، معاذ.

إلى صديقاتي وزميلاتي اللاتي شاركني لحظات التعب والأمل والنجاح.

إلى كل من مد لي يد العون وساندني ولو بكلمة طيبة.

إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع، راجيا من الله أن يكون ثمرة خير وعلم نافع.

نورة

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل المتواضع، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى الأستاذ المشرف الدكتور **فاتح النور رحموني**، على قبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى ما قدمه لي من توجيهات علمية قيمة ونصائح سديدة ومتابعة مستمرة، والتي كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل وإخراجه في صورته الحالية، فله مني خالص الشكر وعظيم التقدير.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية على ما بذلوه من جهود في سبيل تعليمي وتكويني العلمي والمعرفي طوال سنوات الدراسة.

وأتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقراءة هذه المذكرة وتقييمها وإثرائها بملاحظاتهم القيمة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني وساندني وقدم لي يد العون من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

وفي الأخير، أسأل الله تعالى أن يجزي الجميع خير الجزاء، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ونافعاً للعلم وطلابه.

مقدمة:

1- تقديم الدراسة:

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة، من اجل بناء هيكل عالمي تتعد فيه مراكز القوة، وتغيير في طبيعة القوة واشكالها، حيث لم تعد القوة الصلبة كافية لتحقيق النفوذ والتأثير في العلاقات الدولية، برز نمط جديد من القوة في مقدمتها القوة الناعمة والتي تقوم على الجاذبية والإقناع بدل الإكراه، وأصبح توظيف القوة الناعمة أحد الآليات التي تعتمدها الدول لتعزيز مكانتها الدولية وتوسيع مجالات نفوذها بطرق أكثر مدونة وفعالية.

تعد الصين من أبرز الدول التي أدركت أهمية هذا التغيير، لذالك عملت على تطوير إستراتجيتها متعددة الأبعاد لتوظيف قوتها الناعمة، خاصة اتجاه القارة الأفريقية التي تمثل مجالا حيويا في سياستها الخارجية، فقط شهدت العلاقات الصينية الأفريقية تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، انطلاقا من التعاون السياسي والتبادل الاقتصادي وتنامي حجم الاستثمارات، وتكييف المساعدات من اجل التنمية في أفريقيا، وكذا تعزيز التعاون الدبلوماسي والثقافي.

2- أهمية الموضوع.

يكتسي موضوع الدراسة، أهمية على المستويين العلمي والعلمي.

أولا: الأهداف العلمية.

يتميز الموضوع بأهمية علمية نظرا لحداثة موضوع القوة الناعمة في حقل العلاقات الدولية، وباعتباره أحد المفاهيم التي أعادت تشكيل فهم طبيعة القوة وأساليب ممارستها في النظام الدولي المعاصر.

- دراسة التجربة الصينية كنموذج لقوة صاعدة استطاعت توظيف أدوات غير تقليدية لتعزيز حضورها دوليا وبعيد عن القوة الصلبة.

ثانيا: الأهداف العملية.

تتجلى الأهمية العملية لهذه الدراسة في إبراز كيفية توظيف الصين لأدوات القوة الناعمة في افريقيا، مما يساعد في فهم السياسات والاستراتيجيات المعتمدة في توسيع النفوذ بوسائل سلمية.

- كما تساهم هذه الدراسة في توضيح انعكاسات هذا التوجه على التنمية في الدول الافريقية وعلى علاقاتها مع القوى الدولية الأخرى المنافسة وبداية التحرر الأفريقي من التبعية الغربية.

3- اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن تصنيفها الى أهداف علمية وأخرى عملية، وذلك على النحو الاتي:

أولا: الأهداف العلمية:

- توضيح الإطار المفاهيمي للقوة والقوة الناعمة في العلاقات الدولية وتحليل تطورها النظري.
- الإسهام في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالقوة الناعمة خاصة في السياق الصيني الأفريقي.
- تحديد مصادر القوة الناعمة الصينية واليات توظيفها ضمن سياستها الخارجية والأهمية الاستراتيجية للقارة الافريقية في الفكر الاستراتيجي الصيني.
- تحليل العلاقة بين القوة الناعمة وتوسيع النفوذ الدولي من خلال توظيف الدول للأدوات الغير صلبة في تحقيق مصالحها الاستراتيجية.

ثانيا: الأهداف العملية:

- إبراز أهم مظاهر التواجد الصيني في القارة الأفريقية خاصة في مجل الاستثمار والتنمية والتعاون الدولي.
- التعريف على الوسائل والأدوات التي تعتمدها الصين في القارة الأفريقية لتعزيز نفوذها خلال الفترة (2000-2025).
- تقديم انعكاسات الحضور الصيني على مسارات التنمية في الدول الأفريقية.
- تساعد هذه الدراسة الباحثين في فهم فرص التعاون والتحديات المرتبطة بالعلاقات الصينية الإفريقية.

- تجمع هذه الدراسة بين البعد النظري والبعد التطبيقي، بما يعزز تقديم رؤية شاملة لموضوع توظيف القوة الناعمة الصينية في إفريقيا.

4- أسباب اختيار الموضوع:

عادة ما تتمحور أسباب اختيار موضوع الدراسة الأكاديمية، حول نقطتين أساسيتين هما: الدوافع الذاتية والدوافع الموضوعية، في إطار إعداد بحث علمي أكاديمي.

أولا: الأسباب الموضوعية.

- حداثة موضوع القوة الناعمة وأهميته في تفسير سلوك الدول في العلاقات الدولية.
- تنامي الدور الصيني في إفريقيا وما يرافقه من تحولات في طبيعة التوازنات الدولية.
- الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية باعتبارها مجالا للتنافس بين القوى الدولية.
- الحاجة إلى فهم الأبعاد الحقيقية للإستراتيجية الصينية وانعكاساتها على التنمية في الدول الإفريقية.

ثانيا: الأسباب الذاتية.

- الاهتمام الشخصي بموضوع القوة الناعمة في العلاقات الدولية، والرغبة في دراسة التجربة الصينية في إفريقيا باعتبارها نموذجا مميزا، في توظيف أدوات القوة الناعمة، وكذا محاولة تقديم إضافة علمية في هذا المجال.

5- إشكالية الدراسة:

في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي الراهن والتي برزت في الأدوات الغير تقليدية في ممارسة النفوذ، بدا الاعتماد على القوة الناعمة كآلية فعالة، تعتمدها الدول لتحقيق أهدافها الإستراتيجية وتعد الصين من أبرز القوى الصاعدة التي تبنت هذا النهج، خاصة بعد توجهها نحو القارة الإفريقية التي أصبحت مجالا حيويا لتجسيد أهدافها وطموحاتها الدولية في ظل التنافس الدولي على القارة الإفريقية، خلال الفترة (2000-2025).

من هذا المنطلق يمكن طرف الإشكالية الآتية:

كيف وظفت الدول القوة الناعمة في توسيع مناطق النفوذ انطلاقا من التجربة الصينية في إفريقيا؟

تتفرع هذه الإشكالية المطروحة، على مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتماشى وخطة البحث، تثير جوانب مختلفة من الدراسة نوردها على النحو الاتي:

1. ما المقصود بالقوة والقوة الناعمة في العلاقات الدولية؟
2. ما هي أهم مصادر القوة الناعمة الصينية وفيما تبرز الأهمية الإستراتيجية التي تمثلها القارة الإفريقية بالنسبة للصين؟
3. ماهي أبرز الوسائل والمشاريع التي تعتمد عليها الصين لتعزيز نفوذها في إفريقيا خلال الفترة (2000.2025).

6- فرضيات الدراسة:

تقتضي الإجابة عن الإشكالية المطروحة، تقديم مجموعة من الفرضيات كإجابات مؤقتة عن الإشكالية المطروحة، سيتم إثبات صحتها أو نفيها تباعا.

الفرضية الرئيسية:

إن توظيف الدول للقوة الناعمة ساهم بشكل فعال في تعزيز وتوسيع نفوذها السياسي والاقتصادي والثقافي، وتعتبر الصين نموذج ناجح في توسيع نفوذها في القارة الإفريقية خلال الفترة (2000-2025)

الفرضيات الفرعية:

1. يوجد أنماط للقوة في العلاقات الدولية، وتتعدد وسائلها في النظام الدولي الراهن.
2. الأهمية الإستراتجية لإفريقيا في السياسة الصينية جعلها توظف القوة الناعمة لتوسيع مناطق نفوذها.
3. منتدى التعاون الصيني- الإفريقي ومبادرة الحزام والطريق من أهم المشاريع التي وظفتها الصين لزيادة نفوذها في إفريقيا، وبداية التحرر من التبعية للغرب في الفترة (2025-2000).

7- حدود الدراسة:

أولا: الإطار الزماني.

يتم التركيز في هذه الدراسة على المرحلة الممتدة بين (2000- 2025) فهي الفترة التي عرفت تزايد ملحوظا في القارة الإفريقية، خاصة مع إطلاق مبادرات كبرى مثل منتدى الصيني-الإفريقي 2000، ومبادرة الحزام والطريق 2003، والذي سمح لنا بتتبع تطور وزيادة توظيف القوة الناعمة الصينية في إفريقيا.

ثانيا: الإطار المكاني.

انطلاقا من المجال الجغرافي للقارة الإفريقية وما صاحبه من توزيع لموارد الطاقة والمعادن وكذا الأسواق الاستهلاكية، لم يعد هناك إقليم إفريقي لم يسلط عليه الاهتمام من قبل الصين، لهذا تم توثيق العلاقات الصينية مع جميع الدول الإفريقية بشكل عام.

8- الإطار المفاهيمي للدراسة.

- **القوة الناعمة:** عرفها" جوزيف ناي" بأنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين وجذبهم دون استخدام الإكراه أو القوة العسكرية وذلك من خلال الثقافة والقيم والسياسات، تتجسد القوة الناعمة في عدة أدوات مثل الثقافة من لغة، تعليم، الإعلام، وكذا القيم السياسية والسياسة الخارجية.
- **توظيف القوة الناعمة:** يقصد بها استخدام الدولة الأدوات الغير قسرية من اجل تحقيق مصالحها الإستراتيجية مثل: الدبلوماسية الثقافية، المساعدات الإنسانية، التبادل التعليمي الإعلام الدولي، ونستطيع القول ان استخدام القوة الناعمة من طرف الدول يمكن ان يتحول من مجرد مصدر للقوة إلى أداة إستراتيجية.
- **مفهوم النفوذ الدولي:**

- **النفوذ:** هو القدرة على حمل الآخرين ان يفعلوا ما نريد منهم وهو نفس مفهوم القوة باستثناء العقوبات.

- أما النفوذ الدولي يقصد به قدرة الدولة على التأثير في قرارات وسلوكيات الدول الأخرى سواء بشكل مباشر، او غير مباشر، ويشمل النفوذ عدة اشكال، نفوذ سياسي، اقتصادي وكذا ثقافي.

يعتبر توسيع مناطق النفوذ هدف استراتيجيا تسعى إليه الدول الكبرى لتعزيز مكانتها في النظام الدولي.

9- المقاربة النظرية للدراسة.

- **نظرية القوة الناعمة** لـ "جوزيف ناي" لتفسير السياسة الخارجية والتي عرفها بانها الجاذبية والاقناع بدل الاكراه، او الدفع المادي، وتقوم هذه المقاربة على فكرة ان النفوذ الدولي لم يعد قائما فقط على القوة العسكرية او الاقتصادية بل يعتمد بشكل متزايد على عناصر غير مادية مثل الثقافة، القيم السياسية، السياسة الخارجية[1] وهذا ما يفسر السياسة الخارجية الصينية وإستراتجيتها في إفريقيا ومدى تقبل القادة الأفارقة والترحيب بكل ما هو صيني.
- **البنائية:** تعد البنائية من المقاربات النظرية الحديثة في حقل العلاقات الدولية، حيث تركز على دور الأفكار والقيم والهويات في تشكيل الفاعلين الدوليين، والتحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، وإنما يركز بالأساس على كيفية نشأة هذه الأفكار والهويات والكيفيات التي تتفاعل مع بعضها البعض ليشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف.

من رواد هذا الاتجاه الكسندروويندت، ويعتبر ان قدرة الخطاب على صياغة الكيفية التي تحدد بها الفاعلون هويتهم ومصالحهم وبالتالي يقومون بتعديل سلوكاتهم[2].

في هذا السياق، توفر البنائية إطارا تحليليا ملائما لفهم القوة الناعمة الصينية التي تقوم على الجاذبية الثقافية والاقناع بدل الإكراه، فالصين لا تقوم على توسيع نفوذها عبر الأدوات

(1): فراس محمد احمد، "**الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة الصينية**، "**مجلة السياسة الدولية**، العدد33، 216، ص630.

(2): محى الدين اسماعيل الدلهي، **تحولات العلاقات السياسية الدولية وتداعياتها على على الصعيد العالمي** (الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص ص 93، 92.

الاقتصادية، بل تعمل على بناء صورة ذهنية ايجابية، باعتبارها شريكا تنمويا تحترم سيادة الدول، خاصة في إفريقيا.

10- المقاربة المنهجية للدراسة:

من أهم المناهج المعتمدة في الدراسة:

- **المنهج التاريخي:** هو طريقة لتناول وتأويل حادثة وقعت في الماضي وفق اجراءات البحث والفحص الخاص بالوثائق[1].

تمت الاستعانة بالمنهج التاريخي في محاولة لفهم تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية وصولا الي تطور السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الإفريقية من خلال تتبع المراحل الزمنية التي مرت بها العلاقات منذ الالفين، ويسمح هذا المنهج بتفسير التحولات التي اعتمدتها الصين لزيادة النفوذ في افريقيا.

- **المنهج الوصفي:** الذي يقوم على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها وأسبابها واتجاهاتها.

- اعتمدت الدراسة مع المنهج الوصفي، بدراسة القوة الناعمة الصينية في إفريقيا ووصف وتحليل مختلف الأدوات والوسائل التي وظفتها الصين لتوسيع مناطق النفوذ داخل القارة الإفريقية ورصد تطورها خلال الفترة (2000-2025).

- **منهج دراسة حالة:** استخدمنا هذا المنهج باعتباره ملائما لموضوع الدراسة ومجالها، حيث انه منهج يقتضي التعمق في دراسة وحدة سواء كانت هذه الوحدة فردا أو دولة أو منظمة أو نظاما سياسيا او حضارة. [2]

يوفد هذا المنهج إطارا تحليليا دقيقا لفهم الخصوصية الصينية في إفريقيا، من خلال دراسة السياسات الصينية بشكل متكامل.

---

(1): انجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية، تر: بوزيدي صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون (الجزائر: دار القضبة للنشر، 2008)، ص105.

(2): محمد شلبي، **منهجية التحليل السياسي**، (الجزائر: دار هومه، 2002)، ص70.

واختيار مدى فاعلية القوة الناعمة في تفسير هذا النوع من النفوذ الدولي خاصة في إفريقيا في الفترة (2000_2025).

11- تقسم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة، وفق خطة منهجية تتكون من ثلاث فصول، للإحاطة بمتغيرات الدراسة، حيث تم تخصيص الفصل الأول للإطار النظري من اجل ضبط المفاهيم الأساسية المتعلقة بالقوة في العلاقات الدولية وانماطها ووسائلها المتعددة مع تعزيز مفهوم القوة الناعمة وأهميته في العلاقات الدولية.

أما الفصل الثاني فقد تناول مصادر القوة الناعمة الصينية، السياسية والدبلوماسية من خلال السياسة الخارجية التي تعتمدها الصين والتي تقوم على التعايش السلمي والسعي الى إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب على أساس السلم والامن الدوليين، وكذا المصادر الاقتصادية منذ الإصلاحات بعد 1978، بالاضافة الي المصادر الثقافية انطلاقا من معاهد كنفوشيوس واعطاء صورة نموذجية عن الحضارة الصينية، كما تناولنا في هذا الفصل الاهمية الاستراتيجية لأفريقيا في السياسة الصينية والتوجه نحو القارة وهوما يمثل الجانب التحليلي للدراسة.

في الفصل الثالث، تم التطرق الى أبرز الوسائل التي وظفتها الصين لزيادة نفوذها في افريقيا ومنافسة القوى الغربية التقليدية في المناطق الافريقية من خلال زيادة التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الطرفين وهو في نمو دائم، بالإضافة الي دعم التنمية في القارة وتكثيف الاستثمار، أبرز مظاهر ذلك المنتدى الصيني الافريقي كإطار رسمي للشراكة الصينية الافريقية وكذا مشروع الحزام والطريق وأثره في التنمية وتطور الاقتصاد الصيني.

12- ادبيات الـدراسة.

إن اعادة مراجعة الادبيات السابقة التي تعرضت الى موضوع البحث تعتبر اساسية وغاية في الأهمية، وبذلك يمكن للباحث من متابعة كل ما يكتب حول الموضوع والاطلاع على مختلف العناصر المتناولة حتى لا يتم التكرار ومعالجة الموضوع بصورة تختلف عما سبقه.

- **كتاب جوزيف س.ناي، القوة الناعمة وسيلة نجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، سنة 2007.** يعتبر من اهم الادبيات ذات الصلة بالموضوع، حيث عالج موضوع القوة الناعمة كسلاح مؤثر يحقق الاهداف عن طريق الجاذبية بدلا من الارغام او دفع الاموال، وعلى تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما، كانت لهذه الدراسة فائدة كبيرة في دراستنا من خلال تعريف القوة الناعمة وركائزها الاساسية في السياسة الخارجية للدول.
- **كتاب الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه افريقيا العلاقات الصينية – السودانية نموذجا (2000– 2010) سنة 2016،** يتناول الكتاب كيفية توظيف الدبلوماسية الناعمة للتغلغل في الدول الافريقية من طرف الصين واكتساب امتيازات من طرف الدول الافريقية، وتم دراسة حالة السودان بصورة خاصة، تم توظيف هذا الكتاب في دراستنا من خلال معرفة الخليفة الدبلوماسية الصينية باستعمال المبادئ الخمس للتعايش السلمي ونظرية الصعود السلمي للصين.
- **كتاب الاختراق الصيني للقارة الافريقية بعد نهاية الحرب الباردة، محمد الصالح جمال 2020.**عالج فيه استراتيجية الصينية اتجاه القارة الافريقية من خلال التنمية وزيادة الاستثمار وكذا المساعدات والقروض الممنوحة للدول الافريقية الاقل نموا، ومستقبل الصين في القارة، تم توظيفه في دراستنا من خلال اهداف السياسة الصينية للتوجه نحو افريقيا والوسائل التي وظفتها لزيادة نفوذها في افريقيا.
- **أطروحة دكتوراه، البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية اتجاه افريقيا (2016.1978) الواقع والتحديات، اعداد الباحثة لمياء مخلوفي،** تناولت الدراسة مرتكزات السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا والاليات السياسية والاقتصادية للصين في افريقيا بالإضافة الى مكانة افريقيا في التطور الاستراتيجي للسياسة الخارجية الصينية، تم توظيفها في الدراسة من خلال دراسة كل ابعاد السياسة الصينية تجاه افريقيا، وكذا بداية تراجع النفوذ الغربي في افريقيا والاثار الايجابية على النمو والتنمية في افريقيا.

خطة الدراسة:

الفصل الأول

إطار مفاهيمي للقوة والقوة الناعمة في العلاقات الدولية.

المبحث الأول: مفهوم القوة وأبرز أنماطها ووسائلها.

المطلب الأول: مفهوم القوة في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: أبرز أنماط القوة ووسائلها الأساسية.

المبحث الثاني: مفهوم القوة الناعمة وأهميتها في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: مفهوم القوة الناعمة في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: أهمية القوة الناعمة في العلاقات الدولية.

الفصل الثاني

مصادر القوة الناعمة الصينية والأهمية الاستراتيجية لإفريقيا في السياسة الصينية.

المبحث الأول: مصادر القوة الناعمة الصينية وآليات توظيفها لتوسيع مناطق النفوذ.

المطلب الأول: المصادر والآليات السياسية والدبلوماسية.

المطلب الثاني: المصادر والآليات الاقتصادية والثقافية.

المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية لإفريقيا في السياسة الصينية وأهداف التوجه نحوها.

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لإفريقيا في السياسة الصينية

المطلب الثاني: أهداف السياسة الصينية للتوجه نحو افريقيا.

الفصل الثالث

توظيف الصين لقوتها الناعمة لزيادة نفوذها في افريقيا بين 2000 – 2025.

المبحث الأول: أبرز الوسائل التي توظفها الصين لزيادة نفوذها في افريقيا

المطلب الأول: التعاون السياسي والدبلوماسي وتنسيق المواقف تجاه القضايا الدولية

المطلب الثاني: دعم التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري

المطلب الثالث: دعم التنمية وزيادة الاستثمار.

المبحث الثاني: ابرز مشاريع ومظاهر تزايد النفوذ الصيني في افريقيا

المطلب الأول: منتدى التعاون الصيني الافريقي.

المطلب الثاني: مشروع الحزام والطريق.

المطلب الثالث: بوادر تحرير افريقيا من التبعية للغرب.

الخاتمة.

الفصل الأول

إطار مفاهيمي للقوة والقوة الناعمة في العلاقات الدولية.

المبحث الأول: مفهوم القوة وأبرز أنماطها ووسائلها.

المطلب الأول: مفهوم القوة في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: أبرز أنماط القوة ووسائلها الأساسية.

المبحث الثاني: مفهوم القوة الناعمة وأهميتها في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: مفهوم القوة الناعمة في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: أهمية القوة الناعمة في العلاقات الدولية.

المبحث الأول: مفهوم القوة وأبرز أنماطها ووسائلها.

تعد القوة من المفاهيم المركزية في العلاقات الدولية وتطور استقدامها أشكال مختلفة ومستويات متباينة من التأثير حسب طبيعة توزيع القوة بين وحداته المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم القوة في العلاقات الدولية.

تعد القوة من أكثر المفاهيم التي تثير الجدل في دراسة العلاقات الدولية، وذلك لأن استعمالها في الماضي والحاضر، ميزة الازدواجية والتشويش، ويقوم العشر والنفوذ والسلطة والقدرة.

تعريف القوة:

أولا: لغة: تعني النشاط والنمو والحركة، وتنقسم إلى طبيعة حيوية وعقلية كما تنقسم إلى باعثة وفاعلة[1]، كذلك هي الضعف وهي الطاقة والتأثير وهي مبعث النشاط والحركة والنمو وجمعها قوي.[2]

ثانيا: اصطلاحا: القوة بمفهومها المطلق أو العام وهي فرض إرادة عن إرادة، وهي التأثير في الآخرين إما بالتهديد أو الردع، أو الاغراء أو الاستمالة، وقد ارتبط مفهوم القوة بمدى امتلاك لدولة لعناصر التخوف الاستراتيجي، والقدرة الفعلية على استخدامها، إن القوة كذلك هي قدرة (أ) على دفع (ب) إلى أن يفعل (س)، أو لا يفعل (ص) بمعنى أن تسمح (أي علاقة) بقيام إحدى الحكومات بحمل حكومة دولة ما أن تتبع سلوكا معينا لم تقم باختياره بمحض إرادتها أو أن تمنحها من القيام بأفعال ترغب في القيام بها.[3]

---

(1): عادل علي سليمان العفيفي، **مفهوم القوة في العلاقات الدولية** (رسالة ماجيستر في العلاقات الدولية)، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2018، ص 07.

(2): فريد ميليش: **" القوة وأهميتها في العلاقات الدولية"**، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، المجلد3 ، العدد 6، 2014، ص 72.

(3): خليل حسين، **العلاقات الدولية النظرية والواقع، الأشخاص والقضايا**، (لبنان: منشورات حليي الحقوقية، 2011)، ص 504.

- نجد **الموسوعة السياسية** في تعريفها للملفوظ Power/Force: هي النفوذ المتحكم في السلطة أو الحكم، وإذا اكتسب صفة الشرعية أصبح سلطة، وقد تكون القوة سياسية ويعرفها البعض بأنها القدرة على حمل الآخرين على أن يفعلوا.

ما نريدهم أن يقوموا به، على افتراض أن هذا مختلف بطريقة ما عما يرغبون هم بعمله، وذلك باستخدام التهديد أو باستخدام العقوبات إذ ألزم الأمر.[1]

عرف **روبرت داهل:** القوة بأنها القدرة على جعل فاعل آخر يقوم بعمل ما لم يكن ليعمله، او جعله يقوم بعمل ما كان سيفعله بخلاف ذلك، ويمكننا تسمية الأولى اجباريا والثانية ردعا.[2]

أما **ماكس فيبر**، عرف القوة هي احتمال قيام شخص ما في علاقة اجتماعية، بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بغض النظر على الأساس الذي يقوم عليه الاحتمال.[3]

ميكيافلي: يعتبر القوة هي العناصر الأساسية لقيام الدولة لأنها تحافظ على ديمومتها وتوسعها، وهي وسيلة الأمير لإخفاء الشرعية على سلطته خارجيا من خلال الدفاع العسكري والحفاظ على الاستقرار الداخلي، من خلال فرض القوانين، أفضل لك أن تكون مهابا على أن تكون محبوبا.[4]

كارل فريدريك: القوة هي القدرة على انشاء عاقة تبعية، فعند القول أن إنسان ما قوة سياسية تفوق قوة الآخرين، فهذا يعني أن الآخرين يتبعون نظام أفضلياته والقوة ليست مجرد التسلط، ولكنها القدرة على الاستحالة والنفوذ لدى الآخرين.

---

(1): إسماعيل عبد الفتاح الكافي، **الموسوعة السياسية للمصطلحات السياسية (عربي – انجليزي)**، (https: //library-alistiqal.com/book-ps 8127-18475، html)، ص 337.

(2): كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 103.

(3): خالد الحراري، **مفهوم القوة في السياسة الدولية**، (مصر: مطابع الاهرام، 2015)، ص 15.

(4): سوزي رشاد، **"القوة اليابانية الناعمة، أدوات تعزيز المكانة"**، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 36، العدد 6، 2014، ص 26.

الأستاذ مازن إسماعيل الرمضاني: عرف القوة بأنها ظاهرة سياسية دولية نسبية، فالدولة قد تكون قوية في مرحلة محددة والعكس صحيح أيضا.[1]

ابن خلدون: انطلاقا من نظريته القوة والغلبة، فإن الدولة نشأة نتيجة العنف والقوة وأنها أداة تستخدم داخل المجتمع للردع، وخارج المجتمع لغرض الهيمنة وحماية حدود الدولة.[2]

جوزيف ناي: يرى بأن القوة هي قدرة الشخص على التأثير في المحصلات التي يريدها وتغيير سلوك الآخرين عند الضرورة ليجعل ذلك حدثا... وقدرة المرء للحصول على النتائج المرغوبة كثيرا ما ترتبط بامتلاكه موارد معينة، الموارد الطبيعية، القوة الاقتصادية والعسكرية والاستقرار السياسي، وهي بهذا المعنى الإمساك بالأوراق الرابحة للعبة البوكر الدولية.[3]

جورج موداسكي: يعرف القوة بأنها تلك القدرة التي تمتلكها دولة ما من خلال استخدام شتى الوسائل التي تمتلكها، من أجل التأثير على دول أخرى بهدف الحصول على سلوك ترغب في أن تنتهجه هذه الدول.[4]

كلية الحرب الأمريكية: تعرف القوة القومية للدولة بأنها الامكانية أو القدرة التي يمكن أن تستخدمها الدولة للوصول إلى أهدافها القومية في الصراع الدولي.[5]

---

(1): عادل علي سليمان، موسى العفيفي، مرجع سابق، ص 26.

(2): سوزي رشاد، مرجع سابق، ص 44.

(3): أحمد السيد خير الله، **" أثر تطور مفهوم وعناصر القوة على تحولات النظام الدولي"**، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، مصر، المجلد 20، العدد 3، 2019، ص 161.

(4): ثمار أحمد، **مشروعية استخدام القوة في العلاقات الدولية**، (أطروحة دكتوراه منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2019-2020، ص 66.

(5): فريد ميليش، مرجع سابق، ص 72.

التأطير النظري لمفهوم القوة (المدارس):

أولا: الواقعية:

يعتبر الواقعيون أن القوة تكمن في امتلاك القدرات المادية (العسكرية)، وأن السياسة الدولية تتميز بالصراع من أجل القوة وستظل كذلك، **هانس مورغانتو** أبرز مؤسسي الواقعية في تعريفه للقوة " **القوة هي القدرة على السيطرة على تفكير الآخرين وسلوكهم، وأنها علاقة نفسية بين من يمارسها ومن تمارس عليهم**"[1]، كذلك **ريمون آرون** فالقوة بالنسبة له تتغير بتغير الظروف والعوامل وفترات الزمن، حيث أعطى ثلاث مقومات رئيسية للقوة تتمثل في المساحة التي تحتلها الوحدات السياسية، الموارد المتاحة والقدرة على تحويل تلك الموارد إلى أسلحة في يد الدولة.

ثانيا: السلوكية:

يعتبر **روبرت دال:** من الأوائل الذين درسوا القوة وعلاقتها بشكل النظام الدولي، وينطلق في دراسته للقوة على السلوك الظاهر الذي يمكن ملاحظته، كذلك فسر **كريستوفل هل** القوة في السياسة الخارجية قد تكون غاية في حد ذاتها[2]، أو أنها قد تكون وسيلة للوصول إلى غاية محددة، ويعتبر بأن الدولة تحقق ذلك بطريقتين إما مباشرة عن طريق الإكراه والقوة أو بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير والاقناع.[3]

ثالثا: الليبرالية:

منطلقات ومبادئ هذه النظرية تفائلية، حيث يؤمن مفكري الليبرالية بأن التقليل من حدوث النزاعات الدولية يكون عن طريق المؤسسات الدولية، الديمقراطية، التجارة، الاعتماد المتبادل، وأن الدولة ليست فاعلا وحدويا فقط ظهرت أطراف فاعلة فوق مستوى الدولة

(1): سوزي رشاد، مرجع سابق، ص 45.

(2): المرجع نفسه.

(3): المرجع نفسه، ص 45.

ودون مستوى الدولة، تتمثل هذه الأطراف الفاعلة من المنظمات الدولية إلى المنظمات الغير حكومية، الشركات متعددة الجنسيات والأفراد.

رابعا: البنائية:

يعتبر منظيرو البنائية أن القوة تطورت عبر المراحل التاريخية المتعاقبة انطلاقا من المفهوم الصلب الذي يشتمل على القوة العسكرية والقوة الاقتصادية ووصولا إلى الأداة الدبلوماسية التي تعد الوسيلة الرئيسية للتعامل الدولي، يفترضون أن البنى الفكرية أو العيارية تشكل سلوك الأطراف الفاعلة والتي قد تكون دولا أو أطراف غير دولية، هذه البنى القائمة على الفكر تشكل هويات ومصالح الفاعلين وبالتالي أفعالهم.

البنائيون يرون أن أساس قوة قدرات الدولة المادية وقدرتها على توظيفها لإجبار خصومها على اتباعها وتحقيقا لأهدافها.[1]

خصائص مفهوم القوة:

إن القوة كمفهوم تعبر عن لب العملية السياسية على المستوى الدولي، حيث يتميز هذا الأخير بالخصائص التالية:

1. **القوة علاقة إدراكية في الأساس:** بمعنى أن الدولة لا تقاس فقط بما تمتلكه من موارد مادية بل كيف يدرك الآخرون من الدول هذه الموارد ويستجيبون لها واستعمال هذه القدرات ووضعها موضع التنفيذ.
2. **القوة مفهوم نسبي:** يعني لا توجد دولة قوية بمعزل عن غيرها بل تكون قوية بالقياس إلى خصومها وشركائها وتفاعلها الدولي.
3. **القوة مفهوم متغير:** إن القوة نسبية وفي حالة تغير دائم وذلك نظرا للحركية الشديدة التي تتميز بها التفاعلات الدولية.
4. **القوة مفهوم موقفي:** تتغير انطلاقا من المواقف الدولية التي تواجهها الدولة.

(1): سوزي رشاد، مرجع سابق، ص 46.

5. **القوة مفهوم متعدد الأبعاد:** بمعنى لا تقتصر على جانب واحد، بل تشمل عدة أبعاد متنقلة التي تمنح الدولة القدرة على التأثير في سلوك الآخرين سواء كان البعد العسكري، الاقتصادي، السياسي والدبلوماسي، التكنولوجي وحتى الثقافي.[1]

وسائل القوة في العلاقات الدولية:

1. **القوة الاقتصادية:** هي وسيلة مهمة في المرحلة المعاصرة لما للاقتصاد من عوامل مؤثرة في السياسات الدولية من خلال المساعدات الاقتصادية القروض والاستثمارات والتحكم في التجارة والطاقة.
2. **الوسائل العسكرية:** وتشمل بناء الجيوش والتسلح والتحالفات العسكرية وكذا قدرة الردع (خاصة النووي) والتدخل السريع المباشر.
3. **القوة الاستخباراتية:** هي جمع المعلومات، وتحليلها والتأثير في سلوك الخصوم دون استخدام القوة العسكرية، بهدف حماية الأمن القومي وإدارة الازمات والصراعات.
4. **الوسائل الدبلوماسية:** تعد وسيلة أساسية لتحقيق الأهداف تتم بين الحكومات والمؤسسات والممثلين في المؤتمرات والمنظمات.[2]
5. **الوسائل الرمزية:** تقوم على الجاذبية والاقناع وتهدف إلى نشر تصور مثالي على ما ينبغي أن يكون المجتمع في المستقبل، وبما تحمله من قيم تخدم الدولة الفاعلة على المدى الطويل[3].

المطلب الثاني: أبرز أنماط القوة ووسائلها الأساسية.

لقد عرفت العلاقات الدولية عدة أنماط من القوة وتختلف بحسب الفترة الزمنية وكذا أدوات التأثير التي تستخدمها الدول لتحقيق مصالحهم ويمكن تصنيفها إلى:

(1): خالد الحريري، مرجع سابق، ص ص 19، 20.

(2): خليل حسين، مرجع سابق، ص 520.

(3): خليل حسين، مرجع سابق، ص 522.

أولا: القوة الصلبة hard Power

إن جوهر القوة الصلبة هو العنف والقهر، لذا يمكن تعريفها بصفة العموم هي: " **القدرة على أن تحصل ما تريده عن طريق استخدام القوة الاقتصادية، أو عن طريق القوة العسكرية بتهديد الآخرين بان تستخدم ضدهم نفوذك الاقتصادي أو قدراتك القهرية"**[1]، حيث وصف الأستاذ واقني wagnuy القوة الصلبة بأنها " **إحدى الأوجه المتطرفة في مضمون القوة"**[2]، فيها اعتبر الأستاذ ويلسون wilson القوة الصلبة بأنها: " **(التركيز)على التدخل العسكري، الدبلوماسية القهرية، والعقوبات الاقتصادية من أجل تقوية المصالح الوطنية"**، [3]من هذه التعريفات نجد أن القوة الصلبة تتميز بالتهديد والاكراه.

وسائل القوة الصلبة:

1. القوة العسكرية military Force:

إن امتلاك الدولة للقوة العسكرية عامل هيبة لدرع الآخرين والتأثير في سلوكياتهم والتأكيد على أنها قادرة لتوظيفها واستخدامها يلعبان دورا حاسما في العمليات الدبلوماسية والتفاوض لتحقيق أهدافها في سياستها الخارجية[4].

إن ممارسة القوة العسكرية تعتمد على ثلاث طرق رئيسية:

أ. الاكراه بالتهديدات (التلويح بالعصا) عبر نشر قوات مسلحة أو التهديد بالمقاطعة أو العقوبات.

ب. التحفيز بالاغراءات (التلويح بالجزرة) عبر المنح والامتيازات والمساعدات الاقتصادية.

---

(1): محمد الصالح جمال، **الاختراق الصيني للقارة الافريقية بعد نهاية الحرب الباردة**، ط1، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2020)، ص 56.

(2): المرجع نفسه، ص 55.

(3): المرجع نفسه، ص 34.

(4): نادية محمود مصطفى، **العلاقات الدولية مداخل**، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2016)، ص 275.

ت.الاخضاع باستعمال القوة عبر التدخل أو الحصار العسكري، فرض العقوبات الاقتصادية وغيرها.[1]

2. **القوة الاقتصادية Economic power:**

هي القوة والقدرة الاقتصادية التي تمتلكها الدولة لخدمة المصلحة الوطنية للعامل الاقتصادي تأثير في عدة مجالات، ولكن أهمها القدرة الصناعية التي تؤدي إلى توفير العسكرية[2]، إن للقوة الاقتصادية مجموعة من المرتكزات التي تهدف للتأثير على قرارات وسلوكيات الدول والتي تبرز في:

العقوبات الاقتصادية: من مظاهرها التهديد بقطع التعاون التجاري والعلاقات الاقتصادية والهدف هو الضغط من أجل التغيير في السياسات الاقتصادية والعسكرية.

المحفزات الاقتصادية: من مظاهرها اغراءات اقتصادية مقابل تنازل الدولة عن قرار أو سلوك معين لصالح الدولة المانحة.

المساعدات التنموية: من مظاهرها المساعدات الداعمة لحل القضايا والمشاكل الأمنية والسياسة وكذا المساعدات الإنسانية.[3]

في عصر العولمة أصبح للعامل الاقتصادي دورا بارزا في تحديدا مكانتها ضمن النسق الدولي وهذا ما اعتبره الدكتور فاتح عبد النور رحموني حين قال: **" لقد أصبح مفهوم القوة يتمحور حول العامل الاقتصادي وأصبحت القوة الاقتصادية والتكنولوجية المقياس الفعلي لقهوة الدولة"[4].**

---

(1): يحي السيد عمر، **القوة التركية الناعمة**، (إسطنبول: دار الأصول العلمية، 2019)، ص 45.

(2): شيماء عويس، **" القوة في العلاقات الدولية – دراسة تأصلية"**، **العهد المصري للدراسات**، 2018، ص 8 متوفر على الرابط: (Https: //erpss-og.org).

(3): محمد الصالح جمال، مرجع سابق، ص ص42، 43.

(4): فاتح النور رحموني، **الأمن الدولي واستراتيجيات الأمنية للدول الكبرى**، ط1 (الأردن: ألفا للوثائق، 2020)، ص 97.

3. الدبلوماسية الاكراهية Goercire Diplomacy:

إن أول من تحدث على المفهوم ألكسندر جورج Alexandre George حيث عرف الدبلوماسية الاكراهية بأنها " **استراتيجية دفاعية، تستخدم للتعامل مع جهود الخصم الذي يحاول تغيير الوضع القائم**".[1]

دبلوماسية الاكراه تقوم على التهديد المرفوق بالقوة أو فرض عقوبات فعلية لإجبار دولة ما على تغيير سلوك قائم أو قرار على وشك أن يقوم به الخصم ومنه من التجسيد الفعلي، هناك عدة طرق لتجسيد الدبلوماسية الاكراهية إما بإرسال إنذارات نهائية أو تصعيد التهديد للخضم وكذا فرض عقوبات ضد الخصم.[2]

ثانيا: القوة الناعمة Soft Power:

إن القوة الناعمة تعتمد على الجاذبية بدلا من الاكراه وحسب جوزيف ناي " **هي قدرة الدولة على الحصول على ما تريد عن طريق التأثير والانبهار والجاذبية، وذلك من خلال التأثير في سلوك الآخرين للحصول على النتائج أو الأهداف المرجوة دون الاضطرار لاستكمال المفرد للوسائل العسكري**".[3]

القوة في العلاقات الدولية تعتمد على جاذبية النموذج وذكاء الفاعل، فالقيادة ليست مجرد لإصدار تعليمات وأوامر أو نواهي بل تحمل في طياتها القدرة في جذب الآخر لما تريد، إن القوة الناعمة لا يمكن العمل بها لوحدها فهي بحاجة مستمرة إلى وجود قوة صلبة ترتكز عليها.[4]

- يرجع جوزيف ناي لاعتماد القوة الناعمة وتراجع دور القوة الصلبة إلى:

– صعوبة استخدام القوة في صورتها القهرية، لما ينجر عنه من تأثير الاقتصاد والمصالح المالية.

---

(1): محمد صالح جمال، مرجع سابق، ص 44.

(2): المرجع نفسه، ص 45.

(3): فاتح النور رحموني، مرجع سابق، ص ص 97، 98.

(4): شيماء عويس، مرجع سابق، ص9.

- تطورة قدرة الفاعلين الغير نظاميين (الشركات متعددة الجنسيات – المنظمات الدولية سواء الحكومية أو الغير حكومية وحتى الجماعات المسلحة) على امتلاك القوة.
- عولمة التكنولوجيا خاصة في مجال تطوير الأسلحة التقليدية وغير تقليدية.
- التغيرات الطارئة في القضايا السياسية جعل من القوة الصلبة أقل كفاءة في حلها.[1]

وسائل القوة الناعمة:

1. **الثقافة العامة:** عندما تكون جذابة للآخرين وتقوم على قيم عالمية يشترك فيها الآخرون فتزداد إمكانية حصوله على النتائج المطلوبة، من أبرز تأثير الثقافة والجاذبية الفنون والسنيما، الرياضة، نمط الحياة...
2. **القيم السياسية:** مدى الالتزام بها سواء كان في الداخل او الخارج، في السلم أو الحرب مثل مدى تطبيق الديمقراطية، حقوق الإنسان، سيادة القانون.
3. **السياسة الخارجية:** بمعنى السياسات المنتهجة ودرجة مشروعيتها وقبولها الطوعي لدول العالم وشعوبه.[2]

ثالثا: القوة الذكية Smart power:

ظهر هذا المصطلح كمفهوم مع جوزيف ناي 2003، ثم أعاد صياغته بشكل أوضع سنة 2025 وفي الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي باراك أوباما وتناولته هيلاري كلينتون سنة 2009[3]، كمفهوم حيوي لدعم السياسة الخارجية الأمريكية، لكن في التاريخ إن هذا المصطلح يعود إلى عام 1832 استخدمه Carvon clauseritz أحد المناظرين العسكريين الألمان حيث اعتبر **" إن هناك طريقتين للقتال مع العدو، وهما متطلبات قيمية وقدرة على التأثير**

(1): فريد بلعيد، **" القوة الذكية": الاستراتيجية الجديدة في السياسة الخارجية لإدارة أوباما"**، **مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية**، العدد 06، 2016، ص ص 49، 50.

(2): علي حاسم محمد التميمي، **" أثر التحول من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة"**، **Revere educational a scial sience journal**، المجلد 06، 2019، ص 37.

(3): سماح عبد الصبور عبد الحي، **القوة الذكية في السياسة الخارجية**، (مصر: دار النشر للثقافة والعلوم، 2014)، ص 62.

(قوة ناعمة) بجانب القوة العسكرية وتطور المفهوم إلى أن أصبح تحت مسمى القوة الذكية Smart Power مع جوزيف ناي 2003"[1].

تعريف القوة الذكية:

عرفها **أرتست وليسن** أنها قدرة الفاعل الدولي على مزج عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة تضمن تدعيم تحقيق أهداف الفاعل الدولية بكفاءة وفاعلية[2].

مايكل كوكس: عرف القوة الذكية هي الخليط بين القوة العسكرية والنفوذ من ناحية والشرعية والقدرة على اخضاع الآخرين من ناحية أخرى، إذ أنها تجمع بين القوتين الصلبة والناعمة من أجل استخراج نوع من القوة يسهل التأثير في العلاقات الدولية[3]، بما أنه ارتبط ظهور هذا المصطلح بجوزيف ناي والسياسة الأمريكية نجد هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية في 2013 في شرحها للقوة الذكية على أنها: **" الأدوات والوسائل التي بحوزتنا: الدبلوماسية، الاقتصادية، العسكرية، السياسية، القانونية والثقافية، وذلك عبر استكمال كل منها، او باختيار الأداة أو الوسيلة الأنجع أو التوليفة الجيدة والصحيحة لهذه الأدوات، والأكثر تكيفا وتأقلما مع كل موقف أو وضعية، فبفضل القوة الذكية ستكون الدبلوماسية بمثابة القاطرة الأمامية وفي طليعة سياستنا الخارجية"**، من خلال هذه التعاريف نلاحظ أن واقع العلاقات الدولية المعاصرة أصبح يعتمد على المزج بين القوتين لحل كافة المشاكل ولعل من بين الأسباب التي أدت إلى صعود القوة الذكية تراجع دور القوة العسكرية وعدم قدرتها على تحقيق السياسة الخارجية للدول، بالإضافة إلى أنه وجود قوة صلبة أو ناعمة كل على حدى في الواقع أصبح أكثر صعوبة، لم تعد القوة الصلبة هي الإكراه والاجبار ولم تعد القوة الناعمة هي الاقناع والجذب بل هناك تداخل بين كلا النوعين بالإضافة إلى الفواعل من غير الدول باعتمادها القوة

---

(1): أحمد محمود صفي الدين عبد العزيز مافي، **" التطور التاريخي للقوة الناعمة"، مجلة البحوث المالية والتجارية**، المجلد 25، العدد 2، 2024، ص 105.

(2): شيماء عويس، مرجع سابق، ص 10.

(3): فرح طارق مطلك، **" الحرب الناعمة والمفاهيم المقاربة: الأسس النظرية"، مجلة دراسات دولية**، العدد 98، 2024، ص 602.

الذكية مثل الحركات العسكرية المسلحة والتحديات التي تواجه الدولة القومية من خلال عصر العولمة[1].

وسائل القوة الذكية:

انطلاقا من تعريف القوة الذكية والدمج بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، هناك تداخل بين الوسائل المستخدمة والتي تجمع بين الاكراه والدفع والجذب ولا يمكن الاعتماد عليها منفردة عن الآخرين، الدبلوماسية، الاقتصادية، العسكرية، السياسية، التكنولوجية وكذا القانونية والثقافية.

(1): سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص ص 67، 68.

المبحث الثاني: مفهوم القوة الناعمة وأهميتها في العلاقات الدولية.

أصبحت القوة الناعمة عنصرا مهما في دراسة وفهم العلاقات الدولية المعاصرة من خلال قدرتها على التأثير على الآخرين وجذبهم دون استخدام الاكراه العسكري أو الضغوط الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم القوة الناعمة في العلاقات الدولية.

إن مصطلح القوة الناعمة اقترن أكاديميا إلى الأستاذ جوزيف ناي في تسعينيات القرن العشرين، وهو مصطلح يشير في مجمله إلى قدرة دولة ما على التأثير في سلوك الدول الأخرى من خلال الجاذبية والاقناع بدلا من الاكراه أو القوة العسكرية.

1. تعريف القوة الناعمة:

يعرف **جوزيف ناي***القوة الناعمة بأنها " الحصول على ما تريد من الآخرين من خلال تحبيرهم وليس اجبارهم[1] وفي تعريف آخر له يرى أن القوة الناعمة هي " قدرة أمة معينة على التأثير في أمم أخرى، وتوصية خيارتها العامة وذلك استنادا إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها بدل الاعتماد على الإكراه والتهديد"[2].

من الناحية **الإجرائية** يمكن تعريف القوة الناعمة بأنها " القدرة على التأثير وجذب الآخرين بالإقناع وليس بالإكراه إلى المسار الذي يقدم مصالح الدولة أو طرق ما وكياناتهم باستخدام وسائل لا تصل إلى توظيف أدوات القوة الصلبة".[3]

---

* **جوزيف صامويل ناي**، امريكي أستاذ العلوم السياسية، عميد سابق لمدرسة جون كيندي الحكومية في جاعة هارفارد، تولى عدة مناصب رسمية منها مساعد وزير الدفاع للشؤون الأمنية الدولية في حكومة بيل كلنتون ورئيس مجلس الاستخبارات الوطني اشتهر بابتكاره مصطلح القوة الناعمة والقوة الذكية.

(1): محمد الصالح جمال، مرجع سابق، ص 46.

(2): رفيق عبد السلام، **الولايات المتحدة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**، (لبنان: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث 2015)، ص 9.

(3): خيام محمد الزغبي، **"القوة الناعمة وأثرها في العلاقات الدولية"**، **مجلة جامعة الفرات**، العدد 65، 2004، ص 6.

القوة الناعمة وفقا لقاموس **أكسفورد** " هي منهج الاقناع في العلاقات الدولية المبني على استخدام النفوذ الاقتصادي أو الثقافي، تلك الموارد الوطنية التي تسمح للدولة بالتأثير على الآخرين من خلال المشاركة في تحديد جدول الأعمال والاقناع وامتلاك قوة الجذب للحصول على النتائج المرجوة".[1]

كذلك نجد **فرانك فايبرت** عرف القوة الناعمة بأنها " القدرة على التأثير وجاذبية الأطراف المعنية إلى المسار الذي يخدم مصالح الدولة وكيانها باستخدام الموارد المادية والمعنوية بعيدا عن الأرقام والتهديد".[2]

يشير **ألكسندر فوقنغ** بأن القوة الناعمة تحتوي على معنيين، الأول ضيق يجعلها ضيقة من خلال التأثير الثقافي للدول أما المعنى الآخر فهو واسع ويجعلها ترادف عدم استخدام القوة العسكرية في تحقيق ما تريده الدول للوصول إلى ذلك عن طريق امتلاك التأثير الثقافي والقدرة الاقتصادية وفي تعريف آخر أن القوة الناعمة " **القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلا من الارغام أو دفع الأموال ويطلق عليها الصينيون القوة العقلية أو القوة التعاونية وترتبط هذه القوة ارتباطا وثيقا بموارد غير ملموسة لا شكل لها مثل الثقافة والأيدولوجيا والأنظمة الاجتماعية"**[3].

كذلك نجد Reza Kriani في تعريفها للقوة الناعمة " هي في الواقع القدرة على تشكيل مصالح واهتمامات الآخرين والقدرة على التفوق على اهتمامات الآخرين متأثرة بالثقافة والفكر"[4]، في المقابل هناك من يعتقد أن القوة الناعمة في حقيقتها شكلا من أشكال القوة تتغير الوسيلة فقط والهدف منها هو الرضوخ والاذعان من خلال تعريف **ميشيل فوكو** للقوة

---

(1): أحمد محمود صفي الدين عبد العزيز ماضي، **" التطور التاريخي لدور القوة الناعمة"**، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، المجلد 25، العدد 2، 2024، ص 29.

(2): المرجع نفسه، ص 90.

(3): مي سامي المرشد، **" استراتيجية القوة الناعمة في السياسة الخارجية، دراسة حالة الولايات المتحدة"**، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد 31، 2022، ص 204.

(4): Reza Kriani ،**" the concept of Porver in international Relation"** ،**international journal of political scince** ،vol 7 ،no2 ،2017 ،p33.

الناعمة بأنها " اجبارا والزاما غير مباشرين وسجال عقلي وقيمي يهدف إلى التأثير على الرأي العام داخل الدولة وخارجها".[1]

2. نشأة وتطور القوة الناعمة:

لما سبقنا الذكر أن مصطلح القوة الناعمة نسب أكاديميا إلى الأستاذ جوزيف ناي، إلا أنه في الحقيقة يعود جذور هذا المصطلح إلى الفلاسفة الصينيون، أول من استخدموا القوة الناعمة لتعزيز السلطة السياسية ومنهم **(لاوتسزي)** في القرن السابع عشر قبل الميلاد، فتعاليم كونفشيوس في مجملها تتمحور حول ركائز القوة الناعمة[2]، مثل ما قاله الاستراتيجي الصيني **(سان تزو) " لا يمكن ربح المعركة دون اللجوء إلى استخدام الأسلحة الثقيلة أو الدخول في مواجهة مباشرة مع العدو"**، [3] في المقابل في أوربا في القرن الثامن عشر أدى دعم انتشار اللغة والثقافة الفرنسية إلى قوة فرنسا في أوربا.[4]

أكاديميا ترجع أفكار القوة الناعمة إلى أعمال كل من Hans Mourgenthau، K.lausknor، Ray clive، من خلال تطرقهم إلى عناصر القوة الناعمة مثل الأخلاق الوطنية، جودة الدبلوماسية، جودة الحكومة[5]، إذن ما قام به جوزيف ناي هي إعادة إحياء الأفكار السابقة وامتداد لاهتماماته الأكاديمية والنظرية بدراسة تغيير القوة في العلاقات الدولية وتطور دور الفاعلين من غير الدولة، من خلال مقاله " القوة الناعمة" سنة 1990 المنشور في مجلة السياسة الخارجية[6]، وقد جاء هذا الطرح للرد على الذين يعتقدون أن القوة الأمريكية قد تراجعت ومنهم جون كيندي ثم نشر كتابا له في نفس السنة بعنوان " مقدرة

(1): أحمد محمود صفي الدين عبد العزيز ماضي، مرجع سابق، ص 90.

(2): أحمد محمود صفي الدين عبد العزيز ماضي، مرجع سابق، ص 83.

(3): محمد الصالح جمال، مرجع سابق، ص 48.

(4): **جوزيف س، ناي، مستقبل القوة، تر: احمد عبد الحميد نافع**، ط1(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015)، ص 107.

(5): محمد الصالح جمال، مرجع سابق، ص 47.

(6): علي جلال معوض، **مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية** (مصر: مكتبة الإسكندرية، 2019)، ص 11.

للقيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية" وطور المفهوم أكثر في كتابه الصادر سنة 2004 بعنوان القوة الناعمة وسائل نجاح السياسة الدولية[1]، وبدأ تطبيقه خارج الولايات المتحدة الأمريكية مثل الصين، روسيا، اليابان، الاتحاد الأوربي، تركيا، إفريقيا.

3. مصادر القوة الناعمة:

- **الثقافة:** هي مجموعة من القيم والممارسات التي تخلق معنى المجتمع عندما تصبح ثقافة دولة ما قيمها عالمية وتعزز القيم والمصالح المشتركة بين الآخرين فإنها تزيد من احتمالية تحقيق نتائج بسبب علاقة الجذب والالتزام التي خلقتها ثقافة ما[2]، للثقافة وجهان، ثقافة عليا تجذب النخبة تكون ضمن عناصر القوة الناعمة تتجاوز تأثيرها حدود الدولة، من أدواتها التبادل الأكاديمي والعلمي، المنح الدراسة، دور النشر حيث تقوم بنشر أفكار الكتاب والمفكرين والمصلحين، الإنتاج القني (السنيما والفن).

وثقافة ذات القيم الضيقة يقل احتمال انتاجها للقوة الناعمة كونها لا تتجاوز المجتمع المحلي[3]، يسعى الفاعلون في مجال العلاقات الدولية إلى زيادة الأبعاد للقوة الثقافة وتوسيعها من خلال التأثير على الفاعلين الآخرين ومن ميزاتها الانتقال من القوة إلى مفهوم الرضا[4]، انطلاقا من أفكار جوزيف ناي من الخطأ المساواة بين سلوك القوة الناعمة والموارد الثقافية التي تساهم أحيانا في انتاجها حيث يقع الخطأ بين الموارد الثقافية وسلوك الجذب بمعنى أن الثقافة الشعبية غالبا ما تكون مصدرا ينتج القوة الناعمة لكن يحب أن يكون مورد قوة من خلال قوة الجذب.[5]

---

(1): مي سامي المرشد، مرجع سابق، ص 203.

(2): خيام محمد الزغبي، مرجع سابق، ص8.

(3): مي سامي المرشد، مرجع سابق، ص ص204، 205.

(4): Reza Kariani, op-cit, p33.

(5): Joseph s, Ney JR, **soft power the Means tosuccess in world politics**; (New York: public AFFAIRS, 2004), p27.

- **السياسات الحكومية الداخلية والخارجية:** إن المبادئ والقيم التي تدافع عنها حكومة ما ينعكس على سلوكها في الداخل (الديمقراطية) وفي الخارج مع المؤسسات الدولية (تشجيع السلام، حقوق الإنسان) هذا ما يزيد من احتمال جاذبيتها[1] ويربطها ناي بشكل عام بالعمل في إطار المؤسسات والأطر القانونية والبعد عن الانفرادية.
- **القيم السياسية:** تتمثل في المبادئ التي تقوم عليها دولة معينة وتسعى إلى تطبيقها وتحقيق نتائج ايجابية، سواء كان في الداخل مثل تطبيقها للديمقراطية في نظامها السياسي أو في الخارج من خلال، سعيها لتحقيق السلام وحقوق الإنسان وكذا دورها في المنظمات الدولية[2]، هناك ثلاث شروط للقيم السياسية كمصدر للقوة الناعمة:

1- يجب أن تكون هذه القيم ذات طابع عالمي إنساني.

2-يجب ان تكون ذات مصداقية ومشروعية.

3-يجب تطبيقها محليا ودوليا.[3]

أدوات القوة الناعمة في الممارسة:

- **الجاذبية الثقافية:** تشكل الثقافة مصدرا للجاذبية وآلية ضرورية للقوة الناعمة حيث تظهر الدول قدرة على الجذب في مجالات الثقافة الفنية، فكثيرا ما أثر خريجوا البعثات العلمية المتأثرون بالقيم والأفكار للدولة التي تم التمدرس فيها وينتهي بهم الأمر إلى مراكز مهمة في بلادهم والتأثير يؤدي إلى نتائج التي تصب في صالح الدولة التي تم التمدرس فيها.[4]
- **الدبلوماسية الإنسانية:** هي مؤسسات غير ربحية، تملك قوة ناعمة كبيرة تمكنها من التأثير الفعال على أعمال أي حكومة ومن أمثلة المؤسسات المؤثرة في القرار المحلي

(1): جوزيف ناي، **القوة الناعمة وسيلة في السياسة الدولية**، تر: محمد توفيق اليجريمي، (السعودية: العيكان للنشر، 2007)، ص 36.

(2): مي سامي المرشد، مرجع سابق، ص 205.

(3): خيام محمد الزغبي، مرجع سابق، ص 52.

(4): يحي السيد عمر، مرجع سابق، ص 52.

الأممي: منظمة مراقبة حقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، منظمة الصليب الأحمر.

- **المقاطعة والاحتجاجات الشعبية**، هي من الأدوات التي تستخدمها المجتمعات للتأثير في السياسات والقرارات دون اللجوء إلى العنف وهي تضرب في عمق العصب الاقتصادي للدول الصناعية مثل خسارة الدنمارك مبيعاتها في الأسواق العربية الإسلامية احتجاجا على نشر الرسوم المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم.[1]

المطلب الثاني: أهمية القوة الناعمة في العلاقات الدولية.

- تعتبر القوة الناعمة مفهوما حيويا ومهما في فهم آليات العلاقات الدولية، إنها ليست نظرية فقط بل هي استراتيجية تعمل بها الدول لزيادة نفوذها ومكانتها دون اللجوء إلى وسائل الاكراه.
- تحسين الصورة الذهنية للدولة، وذلك من خلال خلق صورة ذاتية وسلمية عن الدولة والاندماج في المؤسسات العالمية وتقليل خطر التحالفات الدولية ضدها.[2]
- يعتبر جوزيف ناي بان القوة الناعمة وسيلة نجاح في السياسة العالمية بالنسبة للذي يعرفون كيفية استخدامها[3]، هذه القوة أصحبت لا تقتصر على الوسائل الثقافية فحسب، بل تعمل بوسائل أخرى على غرار الدبلوماسية، التحالفات، القدرة على المساهمة الفعالة في تشكيل الأجندة العالمية، فالدول القوية ينظر إليها من مدى قدرتها على التصدي للتهديدات الأمنية الجديدة وقادرة على بناء سمعة يتصل بالسلطة الأخلاقية.
- للقوة الناعمة دور في تغيير القضايا الدولية التي اقتصرت لفترة طويلة على القضايا الأمنية، مما أدى إلى بروز قضايا الأمن الإنساني، تغيير المناخ، وغيرها من القضايا

(1): يحي السيد عمر، مرجع سابق، ص 54.

(2): نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص 282.

(3): خيام محمد الزغبي، مرجع سابق، ص 08.

التي تمنع الصراعات وتعزز الحوار والتفاهم وهذا ما يؤدي إلى استخدام القوة الناعمة كأداة إلى تطوير القواعد والمعايير العالمية بشأن هذه القضايا المشتركة عالميا.[1]

- مراجعة علم العلاقات الدولية وبروز أبعاد معرفية خارج النموذج المعرفي الغربي من خلال الأبعاد الثقافية والحضارية في العلاقات الدولية، وموقع دول الجنوب من هذه التحديات، وظهور اتجاه حضاري إسلامي لتفسير العلاقات الدولية.[2]
- بروز اتجاه تعددي في السياسة الدولية وبروز قواعد أخرى من غير الدول مما أدى إلى ازدياد ترابط العالم وأصبح القدرة على جذب الآخرين واقناعهم أكثر أهمية لموجهة التحديات العالمية مثل تغيير المناخ، الإرهاب والاشتراك في مؤسسات الإدارة العالمية الفعالة.[3]
- أظهرت القوة الناعمة رؤى جديدة حول محرك التفاعلات الدولية ومستويات التحليل بين الداخل والخارج، حيث برز مفهوم الأمة كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية مما أدى إلى تجاوز الانحياز لأخد أبعاد الظاهرة الدولية دون غيرها.[4]
- أعطت القوة الناعمة أهمية للتحالفات والشراكات والتعاون مقابل فكرة الصراع والانفرادية، حيث تتعاون الدول التي تشترك في قيم وثقافات متشابهة على جبهات مختلفة.[5]
- في المقابل نجد آخرون يعتبرون أن القوة الناعمة أداة استعمارية جديدة ظهرت بعد الحرب البادرة وأسلوب ناعم للتغلغل الصامت وإحداث التغييرات السياسية.[6]

---

(1): أحمد محمود صفي الدين عبد العزيز ماضي، مرجع سابق، ص 20.

(2): سماح عبد الصبور عبد الحي، **القوة الذكية في السياسة الخارجية**، (مصر: دار النشر للثقافة والعلوم، 2014)، ص ص 41، 42.

(3): خيام محمد الزغبي، مرجع سابق، ص 13.

(4): سماح عبد الصبور عبد الحي، ص ص 42، 43.

(5): خيام محمد الزغبي، مرجع سابق، ص 15.

(6): المهندس محمد حمدان، **الحرب الناعمة**، (بيروت: دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)، ص 27.

خلاصة الفصل:

يمكننا من خلال ما تم تقديمه التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات كالآتي:

- تناولت في دراسة هذا الفصل الإطار العام المفاهيمي والمعلومات حول القوة وأشكالها في العلاقات الدولية، وأبرزها القوة الناعمة ودورها في العلاقات بين الدول منذ نهاية الحرب البادرة.
- بينت الدراسة في المبحث الأول تعريف القوة في العلاقات الدولية وأنماطها بين القوة الصلبة، القوة الناعمة والقوة الذكية.
- أما المبحث الثاني تم التطرق إلى تعريف القوة الناعمة، نشأتها وتطورها ومصادرها بالإضافة إلى أدوات القوة الناعمة في الممارسة، دون اهمال أهمية هذه القوة في العلاقات الدولية.
- إن إعطاء تعريف دقيق وواضح للقوة في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة ومظاهرة العولمة أصبح يميزه التشويش وعدم اليقين من خلال ظهور فواعل غير الدولة والدينامكية في النظام الدولي.
- ليس من الصحيح التسليم بإنهاء فترة القوة الصلبة أو التسليم بأننا في عصر القوة الناعمة فقط وحتى الذكية من خلل الدمج بينهما تبقى المصالح هي التي تحدد طبيعة القوة وتوجيه السياسة الخارجية للدول واعتماد القوة الناعمة ماهي إلى لقدرة على الاحتواء الخفي والجذب اللين دون أدنى مقاومة.

الفصل الثاني

مصادر القوة الناعمة الصينية والأهمية

الاستراتيجية لإفريقيا في السياسة الصينية.

المبحث الأول: مصادر القوة الناعمة الصينية وآليات توظيفها لتوسيع مناطق النفوذ.

المطلب الأول: المصادر والآليات السياسية والدبلوماسية.

المطلب الثاني: المصادر والآليات الاقتصادية والثقافية.

المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية لإفريقيا في السياسة الصينية وأهداف التوجه نحوها.

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لافريقيا في السياسة الصينية

المطلب الثاني: أهداف السياسة الصينية للتوجه نحو افريقيا.

المبحث الأول: مصادر القوة الناعمة الصينية وآليات توظيفها لتوسيع مناطق النفوذ.

تقع جمهورية الصين الشعبية في الجزء الشرقي من قارة آسيا وعلى الساحل الغربي من المحيط الهادي، تتربع على مساحة تقدر ب 9.572.287 كلم^2، يبلغ عدد السكان 1.413.721.667 نسمة حتى تاريخ مارس 2026.[1]

تأسست جمهورية الصين الشعبية في 1949 تحت قيادة ماوتسي تونغ اعتمدت البناء الاشتراكي للاقتصادK ثم انتقلت بعدها إلى الانفتاح على الرأسمالية في 1978، عاصمتها بكين، العملة هي اليوان، وتعتبر لغة الهان اللغة الرسمية للبلاد، النظام السياسي جمهوري اشتراكي تحكمه الحزب الواحد، هو الحزب الشيوعي الصيني، تتمتع بموقع ذو أهمية استراتيجية في منطقة شرق آسيا إذ تجاوز أربعة عشر دولة منها روسيا، باكستان، الهند، الفيتنام... إلخ، وتشرف على طرق هامة للمواصلات والتجارة في العالم سواء البرية كطريق الحرير والبحرية بإطلالها على المحيط الهادي، وتحتوي على العديد من الموانئ البرية اكبرها ميناء شنغهاي.[2]

انطلاقا من هذه المؤشرات بالإضافة إلى توظيف القوة الناعمة استطاعت الصين توسيع مناطق نفوذها.

---

(1): **worldometer, chinapopulation**، متوفر على الرابط: (https://www.worldoniaters.info/mrd/population/china-population.)، تاريخ الولوج 2026/03/25، ص14

(2): عمار شرعان، **السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017)، ص ص 13، 14.

المطلب الأول: المصادر والآليات السياسية والدبلوماسية.

إن القوة الناعمة تقوم على أساس الجذب والاقناع وليس الاكراه بمعنى ترتكز على نشر القيم السياسية لتعزيز نفوذها، وكذا النشاط الدبلوماسي لبناء صورة إيجابية عنها، تعتمد الصين على تقديم نموذجها السياسي كبديل ناجح في العالم.

يقوم النظام السياسي الصيني على الحزب الشيوعي الذي هو أساس قيام الدولة الصينية وأساس التقدم والاستقرار للصين.[1]

وكذا الأيديولوجية الماركسية اللينينة بالإضافة إلى القيادة السياسية التي جسدت عناصر النظام السياسي ومقوماته.

يتميز التطور التاريخي للصين بسمات أثرت على تطور النظام السياسي من خلال استمرارية التراث الحضاري الصيني، فالصين حافظت على هويتها متجانسة ومنصهرة في وحدة واحدة دون تأثير خارجي، وكذا تعتبر الدولة الوحيدة التي لم يستطع الاستعمار الأوربي أن يستوطن فيها، بالإضافة إلى أن النظام السياسي الصيني دائم التغير ويبرز ذلك في تعاقب القيادات الصينية يتمثل الجيل الأول في "ماوتسي تونج" والثاني "دنج شياوينج" والثالث ""بيانج زيمين" والرابع "هوجنتاو".[2]

في 2007 أعلنت الصين رسميا خلال المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني تبني القوة الناعمة كاستراتيجية سياسية، حيث ركز المسؤولون الصينيون على وحدة الدولة وشرعية نظام الحزب الواحد كأساس نجاح النموذج الصيني وهذا ما أدى إلى تنمية القوة الناعمة وجاذبية الصين خارجيا، حيث تميزت رؤية الصين للعلاقات الدولية على مبدأ السيادة للدولة القومية والتي يجب عدم المساس بها أو يتدخل في شؤونها الداخلية لأي

---

(1): سعود محمد الشاوش، **" القوة الناعمة في السياسة الخارجية للصين (2019، 2021)"**، **مجلة جامعة عمران**، العدد 2، 2022، ص 143.

(2): زرقين عبود، "**قراءات في التجربة التنموية الصينية اسرار نجاح ودروس مستفادة**"، **مجلة ابحاث ودراسات تنموية**، العدد1، 2014، ص 44.

دولة، كما أنها تؤكد رفضها استعمال القوة خارج الحدود الإقليمية للدولة، وهذه المبادئ نجدها في الثقافة الصينية وأفكار كونفشيوس[1]، لقد أثرت هذه الأفكار في بلورة الاتجاهات السياسية مثل الاهتمام بالعلاقات الإنسانية والتمسك بالاخلاق وكذا الشرعية عند كونفشيوس تقاس بمدى استقامتها وانجازاتها وليس بنسبة المشاركة والحرية بالإضافة إلى الطاعة المطلقة للسلطة وهذا راجع إلى الفرد الصيني حسب الثقافة التقليدية وهذا ما يؤدي إلى الطاعة للسلطة العليا للبلاد.[2]

الصعود السلمي للصين:

بعد الحرب البادرة بقيت السياسة الخارجية الصينية على نفس الأهداف والوسائل وتنفيذها من خلال التثبت والرزانة وهدوء رد الفعل.

يشير مفهوم الصعود السلمي للصين إلى الاستراتيجية التي تبنتها الصين للتأكيد أن نموها الاقتصادي والسياسي لن يشكل تهديد للعالم.

ظهرت نظرية الصعود السلمي للصين في 2003، وصاغها الاستراتيجي الصيني المستشار السياسي "زنغ بيجان"، حاول طرح من خلال هذا المفهوم بان عودة الصين الى الساحة العالمية لن يغير في هيكل النظام الدولي او تهدد امنه واستقراره.[3]

لم يسعى سلوك الصين إلى اسقاط النظام الليبرالي الذي تستفيد منه بل تبحث دوما إلى زيادة نفوذها في اطاره، صرح "تشين ياكينج" قائلا " **كلما زادت الدولة تعريف نفسها بشكل إيجابي في المجتمع الدولي، كلما كانت ثقافتها الاستراتيجية أكثر تعاونا ومصالحها الأمنية تأول بشكل صحيح وعليه، فصعود الصين سلميا سيعتمد في النهاية على هويتها كعضو مسؤول في المجتمع**

(1): اسراء خليل مجيد، "**الدبلوماسية والقوة الناعمة الصينية تجاه منطقة الشرق الاوسط بعد عام 2011**"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 66، 2023، ص ص 170، 171.

(2): زرقين عبود، مرجع سابق، ص 46

(3): عمار شرعان، مرجع سابق، ص 56.

الدولي". [1] وبهذا فإن القيادة الصينية تعمل على أخذ موقع رئيسي في السياسة الدولية عبر ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى تنتهي 2020 بالانتصار على الفقر في البلاد وإنجاز بناء مجتمع رغيد الحياة، اما المرحلة الثانية فتنتهي عام 2035 باستكمال التحديثات الاشتراكية وتحقيق نمو اقتصادي وعلمي وتكنولوجي لتصبح الصين في مقدمة الدول في العالم والمرحلة الثالثة بانتهاء عام 2050 لتصبح الصين دولة اشتراكية حديثة قوية ومزدهرة ومتقدمة وتصبح ذات تأثير قوي في الساحة الدولية. [2]

مرتكزات السياسة الخارجية الصينية:

حدد "دينغ شياو بنغ" مبادئ السياسة الخارجية الصينية في:

1. مبدأ التعايش السلمي والذي يشمل احترام السيادة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والمساواة بينها، وكذا العمل على حق الدول في المنفعة المشتركة والتسوية السلمية للنزاعات الدولية. [3]
2. تغيير الخطاب الصيني، حيث بدأ الصينيون في تغيير خطابهم السياسي والتنموي وهم يجتنبون استخدام مصطلح الصعود الصيني واستبداله بالتطور السلمي للصين، الذي يؤكد أن الصين تعمل في إطار توافق المصالح وليس خطرا على العالم. [4]
3. سياسة حسن الجوار: تسعى الصين للحفاظ على علاقات ودية مع دول الجوار وتجسيد ذلك من خلال تسوية الكثير من القضايا الحدودية والاتفاق مع الهند 1991،

---

(1): سليم قسوم، "**نظريات انتقال القوة والتغيير السلمي: هل سيكون صعود الصين سلميا**"، **المجلة الجزائرية للامن والتنمية**، العدد 13، 2018، ص 153.

(2): علي الحرباوي، "**رؤية الصين لدورها العالمي**"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 509، 2021، ص ص 86، 87.

(3): منصور فالح اسماعيل الحيصه، **الفرص والتحديات لنمو الصين كقوى عظمى (1990_ 2018)**، (رسالة ماجيستار)، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة عمادة الدراسات العليا، الاردن، 2009، ص 51.

(4): رافع علي المدني، **الدبلوماسية الناعمة في للسياسة الخارجية تجاه افريقيا 2000_ 2019**، (عمان: دار جنان للنشر والتوزيع، 2016). ص 119.

روسيا 1994، وكذا فتح الحوار في القضايا الأمنية الجديدة والهجرة الغير شرعية، التلوث البيئي، مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود وتجارة المخدرات. [1]

4. تعتمد الصين دائما في مواقفها الرسمية على الحل السلمي والاستقرار الداخلي والعيش المشترك والسلام العالمي والتنمية البشرية والاقتصادية المستدامة والمنفعة المتبادلة وتنبذ استخدام المفاهيم الغربية الدالة على الهيمنة والتسلط والأمبريالية والاستعمار الجديد. [2]
5. تسعى الصين إلى قيام نظام التعددية القطبية وترفض انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على الشؤون الدولية، وترى أن نظام متعدد الأقطاب هو أكثر ملائمة لتحقيق الأمن والاستقرار في العالم، وبهذا فهي تدعوا إلى المشاركة في التفاعلات السياسية الدولية بدلا من الانفرادية والاحتكار من طرف دولة واحدة.[3]
6. تعمل الصين على تقوية التعاون والتضامن مع دول العالم الثالث وتعزيز التفاهم والثقة المتبادلة وتوسيع مجالات التعاون. [4]

المبادئ الخمسة للتعايش السلمي الصيني:

هي مجموعة من المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول، وكان أول تدوين رسمي لها في شكل اتفاقية بين الصين والهند عام 1954 والمعروفة باسم معاهدة بانشيل وتم التوقيع عليها في بكين 28 أفريل 1954 والتي تتضمن:

1-الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي.

2-عدم الاعتداء المتبادل.

3-عدم التدخل في الشؤون الداخلية بصورة متبادلة.

---

(1): جميلة الطيب، "**التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية**"، **مجلة البحوث القانونية والسياسية**، العدد5، 2015، ص 399.

(2): اعياد عبد الرضا عبدال، "التوجهات **الجديدة للسياسة الخارجية واثرها علي الدول العربية (الخليج العربي نموذجا)**"، **مجلة الاداب**، ملحق العدد136، 2021، ص504.

(3): جميلة الطيب، مرجع سابق، ص 411.

(4): منصور فالح، مرجع سابق، ص 55.

4-المساواة والمنفعة المتبادلة.

5-التعايش السلمي. [1]

هذه المبادئ الخمسة أصبحت أهداف للسياسة الخارجية الصينية مع جميع الدول والتي تسعى من ورائها الصين إلى حماية مصالحها والحفاظ على سيادتها وأخذ دور قيادي في محيطها الإقليمي والسعي إلى إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب.

تطور الدبلوماسية الصينية:

ميز تاريخ الدبلوماسية الصينية بالتغيير حسب الغاية والوسيلة.

1. الدبلوماسية الثورية 1949-1978 وكان هدفها الحصول على الاعترافات الدبلوماسية.
2. الدبلوماسية التنموية 1979-2009، هدفها التنمية الاقتصادية وغايتها جذب الاستثمار.
3. دبلوماسية الدول الكبرى 2010 إلى غاية الآن، هدفها الصعود الصيني وتحمل مسؤوليات الدول الكبرى في النظام الدولي.[2]

من بين المعالم الكبرى لتوجهات الدبلوماسية الصينية والتي تستخدمها لتوسيع مناطق النفوذ وهذا انطلاقا من القوة الناعمة نجد دبلوماسية الطاقة والدبلوماسية المضيفة.

دبلوماسية الطاقة: تسعى الصين إلى تعزيز علاقتها مع الدول المنتجة للطاقة لتأمين امدادات الطاقة وتنوع المصادر والتقليل الاعتماد على منطقة واحدة في المقابل تعمل على تطوير مجموعة من الاستراتيجيات الداخلية تعتمد على الكفاءة في استخدام الطاقة وتقليل تأثير الصدمات النفطية الخارجية في أمن الطاقة.[3]

---

(1): فازية بن يعقوب، **محددات السياسة الخارجية الصينية اتجاه الجزائر في ظل المتغيرات الدولية الراهنة**، (**أطروحة دكتوراه**)، كلية الحقوق والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2024، متوفر على الرابط، (http: //despace.univ-alger-dz./jspui/handle/123456789/10512)، ص، 54.

(2): عمار شرعان، مرجع سابق، ص 63.

(3): العطري علي، **" التحول في السياسة الخارجية والقوة الناعمة في افريقيا"**، **مجلة البحوث القانونية والسياسية**، العدد 9، 2017، ص 106.

أما **الدبلوماسية المضيفة** فهي وسيلة من وسائل القوة الناعمة الصينية من خلال تشكيل المؤتمرات الدولية الحكومية وغير حكومية، هدفها تعريف العالم بالصين وحضارتها وثقافتها وبالتالي التوجه نحو زيارتها، كما تدعم الصين علاقاتها الخارجية بدول العالم النامي من خلال علاقات متنوعة بالعديد من دول آسيا، افريقيا، أمريكا اللاتينية من خلال منتدى التعاون الافريقي الصيني ومنتدى التعاون العربي الصيني.[1]

الآليات السياسية والدبلوماسية:

1. **الأمم المتحدة:** انضمت الصين إلى هيئة الأمم المتحدة سنة 1971 وبصفتها عضو دائم في مجلس الأمن تشارك بنشاط في إيجاد حلول سياسية لقضايا إقليمية ساخنة وتؤيد الصين اصلاح الأمم المتحدة للعب دورها في معالجة الشؤون الدولية. [2]
2. **توظيف القوة الناعمة:** بدأت الصين منذ 1998 في تفعيل مصطلح القوة الناعمة في سياستها الخارجية باستخدام الأدوات الثقافية والدبلوماسية والايدولوجية والفكرية والرمزية ومنها استخدام دبلوماسية توزيع المكاسب، واتخذت مبادرات بالتوقيع على اتفاقيات صداقة مع دول شرق آسيا، كما ألزمت نفسها بالعمل على إيجاد طريقة للعمل المرن في منطقة بحر الصين الجنوبي، تحقق استراتيجية القوة الناعمة هدفين هامين التقليل من تأثير نظرية التهديد الصيني وتحسين علاقة الصين مع الدول المجاورة. [3]
3. **القيام بمشاريع لتوسيع النفوذ:** تتمثل اقتراح مشاريع ضخمة عابرة للحدود ومنها مبادرة الطريق والحرير وتهدف إلى انشاء طرق برية وبحرية تجارية تربط الصين مع الشرق الأوسط وأوروبا، ومشروع عقد الآلي ويهدف إلى انشاء خط من الموانئ البحرية بدخول المحيط الهندي لتأمين الممرات البحرية. [4]

---

(1): لمياء مخلوفي، **البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية اتجاه افريقيا (1978-2016)، الواقع والتحديات** (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2019_2020، ص 49.

(2): فازية بن يعقوب، مرجع سابق، ص 44.

(3): عمار شرعان، مرجع سابق، ص 68.

(4): مرجع نفسه، ص 69.

4. **الدبلوماسية النشطة ومتعددة الأطراف:** منذ 2000 أصبحت الصين عضو في أكثر من 130 منظمة دولية ووقعت أكثر من 250 معاهدة متعددة الأطراف. [1]

وكذا لعب دور متزايد في الأمم المتحدة وباقي المنظمات الدولية الإقليمية وتأييد الدول النامية في حماية حقوقها ومصالحها العادلة. [2]

5. **انفتاح الصينيين على وسائل الاعلام:** منذ 2002 اعتمد مسؤولي وزارة الخارجية على دعوة الصحفيين لتقديم ملخص على الخلفية السياسية غير المعلنة للقرارات التي تتخذها الدولة في سياستها العامة. [3]

6. **الاهتمام بدول الجوار وتنمية العلاقات السلمية:** حيث طورت الصين علاقتها مع الفلبين وبنغلاديش وميانمار وأعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان) وكوريا الجنوبية واليابان. [4]

7. **التكيف مع المتغيرات:** حيث تقوم السياسة الصينية بالاعتماد على توظيف معيار الجيوبولتيك كآلية للسيطرة والنفوذ. [5]

8. **توظيف الدبلوماسية الصحية:** في جائحة كورنا (كوفيد19) من خلال تقديم المساعدات والمنح دون شروط سياسية وذلك بتطبيق دبلوماسية اللقاح حيث استخدمت أداة ناعمة جديدة وهي القوة الحيوية vital–Power وتم تقديم المساعدات العاجلة 150 دولة و04 منظمات دولية لتلبية حاجياتها الملحة. [6]

---

(1): اعياد عبد الرضا عبدال، مرجع سابق، ص 69.

(2): منصور فالح اسماعيل الحيصه، ص 55.

(3): فازية بن يعقوب، مرجع سابق، 51.

(4): المرجع نفسه، ص 52.

(5): عمار شرعان، مرجع سابق، ص 70.

(6): سعود محمد شاوش، مرجع سابق، ص 149.

المطلب الثاني: المصادر والآليات الاقتصادية والثقافية.

استطاعت الصين أن تكون قوة اقتصادية عالمية، وتحتل مراكز دولية بفضل الإصلاحات الاقتصادية والسياسة الاستثمارية بالإضافة إلى جاذبية قوتها الثقافية.

اولا: اقتصاديا

تعد الصين القوة الاقتصادية الدولية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث النمو، فقد عرف الاقتصاد الصيني لأربعة عقود عزلة فرضتها على نفسها بعيدا عن الاقتصاد العالمي تمكنت خلال هذه الفترة من انشاء بعض الشركات الكبيرة معظمها في قطاع الطاقة والتعدين والبناء. [1]

إن سياسة الإصلاح والانفتاح التي أطلقها الزعيم الصيني دنج سياوبنج سنة 1975 والانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الاشتراكي الذي يجمع بين القطاع العام والخاص وما يعرف عند الصين بسياسة " المشي على ساقين" والتدرج في ادخال الإصلاحات الاقتصادية[2]، وكان من بين أهداف هذه الإصلاحات استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية اعتمدت سياسة "مرحبا بكم" وهذا ما يترجم شعار **" يجب أن نفتح أبوابنا للاستثمار "** بعد هذا النجاح تبنت سياسة أخرى وتشجيع "**سياسة الخروج "** الصينية للتوسع في الأسواق الدولية[3]، ومن مصادر القوة الاقتصادية الصينية نذكر:

1. منح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بإنشاء شركات أموال مختلطة مع الصين، يتوجب على الشريك الأجنبي أن يمتلك 25% من الرأسمال وهذا يهدف جذب الرساميل الأجنبية وتوجيهها نحو بعض القطاعات وبعض المناطق، حيث تقدم للمستثمرين الأجانب شروط تفضيلية مثل نقص الضرائب على الأرباح بإنشاء

(1): رافع علي المدني، مرجع سابق، ص 180.

(2): عمار شرعان، مرجع سابق، ص 18.

(3): مصطفى بوصبوعة، **" الصين والارتقاء المعياري في النظام الدولي: نحو تبني هوية عظمى"**، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 11، 2019، ص 428.

الرسوم الجمركية[1]، فقد بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية 1.3 تريليون دولار أمريكي اعتبارا من 1978 واحتلت المرتبة الثانية من حيث الاستثمارات الأجنبية. [2]

2. التطور التكنولوجي والعلمي: قامت الصين بنقل وإنتاج التكنولوجيا، حيث أنشأت مناطق تكنولوجيا منذ عام 1988 رفيعة المستوى وهدفها خلق بيئة ملائمة للاستثمار وتراكم رأس المال وقد حققت أعلى معدلات النمو الاقتصادي[3] وظهرت في الآونة الأخيرة في المدن الذكية النموذجية وهي أنماط مبتكرة من الاستثمار في المجال التكنولوجي حيث يوجد بالصبن 15 مدينة تكنولوجية تتميز هذه المدن بتوفر كل الشروط الحياة الإنسانية المتطورة.[4]
3. إصلاح النظام المصرفي الصيني وهو برنامج تحفيزي للاستثمار وفتح المجال واسعا للعلاقات الاقتصادية الدولية، بالإضافة إلى الخطط الخمسية الرابعة عشر من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2021-2025) وهي مجموعة من الإصلاحات والإجراءات التي يتم إقرارها خلال أجندة مضبوطة.[5]
4. الاستثمار الأمثل للموقع الجغرافي: من خلال شساعة المساحة والموقع الاستراتيجي حيث يبرز ذلك في حدودها البرية مع 14 دولة وطول سواحلها البحرية بطول حوالي 18 ألف كلم[2]، مع انتشار الجزر مما سهل عليها التحكم في الملاحة عبر مضيق تايوان[6].

---

(1): فرانسواز لوموان، **الاقتصاد الصيني**، تر: صباح ممدوح كعدوان، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص 105.

(2): ليوشين لو، **دبلوماسية القوة الناعمة – مفتاح لفهم العلاقات الصينية العربية**-، (الأردن: مكتبة الأسرة الأردنية، 2018)، ص 106.

(3): وئام السيد عثمان، " الفراغ **على قيادة النظام الدولي: الصعود الصيني الأحادي القطبية بعد خاتمة كورونا، رواية مستقبلية"**، **السياسة الدولية**، المجلد 55، العدد 222، 2020، ص 31.

(4): عبد الرزاق خليج، **الصين والمغرب العربي بين المتغير السياسي والعامل الاقتصادي منذ 1955**، (أطروحة دكتوراه)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية جامعة الجزائر3، 2025، ص 57.

(5): المرجع نفسه، ص 59.

(6): موسى محمد طويرش، " **القومية الصينية: مراحل بناءها وإمكانية استمرارها"**، **مجلة اتجاهات سياسية**، العدد، 2021، ص 52.

5. استفادة الصين من الموقف العدائي الذي يحمله كل شعوب الدول النامية نحو الولايات المتحدة الأمريكية وكل مظاهر الرأسمالية التي تنشرها[1]، من مظاهرها التحالفات السياسية والاستثمارية للاستحواذ على مصادر المواد الأولية وخاصة الحقول البترولية مثل تحالفها مع روسيا، إيران، الإمارات، العراق كمثال.[2]

حيث من المتوقع أن يكون استهلاك الصين للطاقة عام 2030 خمس الطلب العالمي على الطاقة و10% – 15% من الطلب العالمي على البترول.[3]

الوسائل والآليات الاقتصادية للقوة الناعمة الصينية:

- تقديم القروض والمساعدات وتهدف هذه الآلية إلى تعزيز وجود الصين في العديد من مناطق العالم في افريقيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والشرق الأوسط وأوربا الوسطى والشرقية، وتكمن هذه المساعدات في المعونة المشروطة والهبات والقروض، وآليات جديدة مثل الضمانات الحكومية للاستثمار في العديد من القطاعات.[4]
- انشاء صناديق للاستثمار: تعمل الصين على انشاء العديد من الأدوات الاستثمارية مع القوى الصاعدة مثل: بنك التنمية المشتركة ومقره شنغهاي وتم تأسيسه من طرف الصين ومجموعة البريكس والهدف منه كسر احتكار صندوق النقد الدولي وإعادة تشكيل الهيكل المالي العالمي، وكذا البنك الأسيوي للاستثمار في البنى التحتية AIIB[5]، كذلك نجد صندوق التنمية الصينية الافريقية تم تأسيسه 2006 من أجل دعم القارة الافريقية وتعزيز نفوذها في القارة بالإضافة إلى صندوق طريق الحرير

(1): نسمية طويل، " **الدبلوماسية الاقتصادية الصينية، أساليب التغلغل الناعم"**، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 46، 2017، ص 631.

(2): أنطوان برونيه، جول بول جيشا ر، **التوجه نحو الهيمنة العالمية الامبريالية الاقتصادية**، تر: عادل عبد العزيز أحمد، ط1، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016)، ص 238.

(3): فرانسواز لوموان، مرجع سابق، ص 114.

(4): عمار شرعان، مرجع سابق، ص 71.

(5): المرجع نفسه، ص ص 72، 73.

بقيمة 40 مليار دولار كدعم صيني استثماري وتمويلي للمشاريع المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق.[1]

- **المشاركة الفعالة في التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية:**

- منظمة التجارة العالمية انضمت إليها الصين 2001 وكان أول نجاح لها من خلال انفتاحها على الخارج وتقديم فرص أكثر للمستثمرين الأجانب خاصة بعد استكمال المشاريع الكبرى في مجال البنية التحتية.[2]
- مجموعة البريكس BRICS: تعتبر الصين المحرك الأساسي للمجموعة وتستخدمها كأداة لتعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي عالميا.
- منظمة شنغهاي: دخلت حيز التنفيذ 2003 وهي منظمة دولية تهدف إلى تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء خاصة في آسيا.[3]

بالإضافة إلى التكتلات الإقليمية حيث أقامت الصين وحدة جمركية مع رابطة جنوب شرق آسيا ASEN، القمة الأوربية الآسيوية ASEM، منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي أبيك APPEC.[4]

- استراتيجية الحزام الاقتصادي وطريق الحرير: أعلنت الصين عن هذا المشروع لأول مرة 2013 إحياء لطريق الحرير القديم ويهدف هذا المشروع إلى ربط 68 دولة في وسط افريقيا وآسيا وأوربا عن طريق طرق برية وبحرية وسكك حديدية تهدف إلى ربط الصين مع تلك الدول وتنشيط التبادل التجاري بعيدا عن النفوذ الأمريكي.[5]

---

(1): صليحة محمدي، **" السياسة الصينية اتجاه افريقيا، توظيف القوة الناعمة للاستمالة القارة الافريقية"**، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 11، 2017، ص 128.

(2): لوشين لو، مرجع سابق، ص 105.

(3): موسى محمد طويرش، مرجع سابق، ص 05.

(4): وئام السيد عثمان، مرجع سابق، ص 36.

(5): موسى محمد طويرش، مرجع سابق، ص 57.

- عززت الصين علاقاتها مع افريقيا من خلال تأسيس منتدى التعاون الصيني الافريقي 2000 وكذا مع العالم العربي باعتباره مصدرا للطاقة عن طريق منتدى التعاون العربي الصيني عام 2004، مما أدى إلى زيادة حجم المبادلات التجارية[1].
- عقد اتفاقيات تجارية مع دول الأمريكيتين وتوظيف نموها الاقتصادي وثقلها السكاني بالاستثمار وتشجيع شريكاتها الوطنية الأصول النفطية الخاصة بالحقول خاصة في فنزويلا، كندا.[2]
- احتواء الأزمة الاقتصادية 2008 حيث تعتبر من أخطر الازمات، وظفت قوتها الناعمة وقدمت 586 مليار دولار لاحتواء الأزمة وتزامن هذا النجاح مع تنظيم الألعاب الأولمبية وهذا ساهم إلى انتقال الصين من رؤية نفسها كدولة نامية إلى دولة قوية وكبرى.[3]

ثانيا: ثقافيا.

أشار الرئيس شي جين بينغ في مناسبات مختلفة **" أن الثقافة هي مصدر هام للتلاحم الوطني وقوة الابداع، ومجال هام تتنافس الدول المختلفة خاصة الدول الكبرى فيه، مؤكدا أنه يجب على الأمة الصينية أن تسعى إلى رفع القدرة على الإيداع الثقافي والقوة الناعمة الثقافية"[4]**، إن الثقافة الصينية لا تقوم على المنافع بل المبادئ وهي تواكب الحداثة دون التنكر للهوية الصينية التاريخية، ولا تحاول الصين غزو الشعوب بل تدعوا إلى جهود مشتركة لتحقيق التقدم في الشراء الثقافي العالمي.

(1): موسى محمد طويرش، مرجع سابق، ص 56.

(2): سرى فؤاد عبد الكريم، "**سياسة الطاقة الصينية اتجاه الأمريكيتين**"، **مجلة قضايا آسيوية**، العدد 6، 2026، ص 72.

(3): مصطفى بوصبوعة، مرجع سابق، ص 418.

(4): لوشين لو، مرجع سابق، ص 161.

تستمد الثقافة الصينية من ثلاث عناصر أساسية هي الثقافة التقليدية، الأيديولوجية الشيوعية ومؤخرا القيم الغربية، فالثقافة التقليدية تقوم على الكونفوشيوسية والطاوية ثم البوذية.[1]

الثقافة الكونفوشوسية تقوم على الأخلاق والمحافظة على حياة الناس والعيش في سلام وتجنب الحرب، وضعت الصين مخطط لنشر اللغة والثقافة الصينية عبر أنحاء العالم، حيث حددت الصين دبلوماستيها الثقافية في إطار التبادل والتعاون بين الشعوب إلى ست مجالات للتعاون: الثقافة، التعليم، الصحافة، النشر، الإعلام، وبرامج التعاون بين الشعوب في الأواسط الأكاديمية ومراكز الفكر.[2]

في 21 نوفمبر 2004 افتتحت الصين أول معهد كونفشيوس لها في سيول عاصمة كوريا الجنوبية وبعد خمس عشرة سنة بلغ عدد هذه المعاهد 558 معهد في 143 دولة[3]، لا تقتصر على تعليم اللغة فقط بل هناك فصول تتعلق بالطب الصيني التقليدي والتجارة الالكترونية والسباحة والموسيقى والرقص وكذا الطبخ الصيني.[4]

من بين الوسائل التي استقدمتها الصين صناعة الاعلام حيث حاولت بناء امبراطورية إعلامية عبر سلسلة من قنوات التلفزيون الصيني المركزي مثل وكالة أخبار " شينخوا" التي أنشأه فرعها الرئيسي في منطقة الشرق الأوسط (القاهرة) ثم أنشأة القسم العربي 2018 لتعزيز النفوذ الصيني في الأخبار المتعلقة بالمنطقة العربية.[5]

---

(1): وداد حماد مخلف، حسين علي عبد الراوي وآخرون، **" القوة الناعمة الصينية وآثارها على الدول العربية"**، **مجلة الآداب**، العدد 136، 2021، ص 401.

(2): Shauboli, **" winnig hearts and minds: Chinese soft power froeign policy in africa"**, CMIBRIEF, vol2, o3, 2013, p02.

(3): Clement Broché, **" le soft power, entre politique rolontaristes, et succés limites", politique et societies**, vol 24, Nu 2, 202, p 15.

(4): لو شين لو، مرجع سابق، ص 163.

(5): كريم أبو حلاوة، كولرا علي، " **القوة الناعمة الصينية في عصر المعرفة (الموارد والتحديات)"**، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، المجلد 40، العدد 5، 2018، ص 518.

كذلك من بين الوسائل الثقافية التي اعتمدتها الصين التبادل الطلابي والمنح الطلابية وكذا المشاركة في التظاهرات الثقافية والمهرجانات السنمائية الدولية بالإضافة إلى وسائل الاعلام المقروءة مثل مجلة الصين اليوم وهي المجلة الوحيدة المطبوعة بالعربية في الصين.[1]

فقد استثمرت الصين خمسة مليارات دولار منذ منتصف العقد الاول من الالفية الثانية لتطوير شبكة اخبارية دولية تنقل صوت بكين للخارج

في 2008 استغلت الصين دورة الألعاب الأولمبية في بكين لإظهار قوتها الناعمة الثقافية ويعكس شعار هذه الألعاب " عالم واحد، حلم واحد".[2]

(1): منصور أبو كريم، **" القوة الناعمة بين تأصيل المفهوم ودلالات التوظيف في السياسة الخارجية (الولايات المتحددة والصين دراسة مقارنة)"**، **مجلة السياسة العالمية** المجلد 7، العدد 2، 2023، ص 26.

(2): Clement broché, op, cit, p 42.

المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية لإفريقيا في السياسة الصينية وأهداف التوجه نحوها.

تعد القارة الافريقية من أهم المجالات الإقليمية الحيوية في العالم نظرا لموقعها الجيوستراتيجي وما تحتويه من موارد طاقوية، لذا كان التوجه الصيني نحو القارة الافريقية لتدعيم اقتصادها واستعادة مكانتها دوليا.

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لافريقيا في السياسة الصينية

تحاول الصين أن تكون لاعبا أساسيا في القارة الافريقية انطلاقا من الميزات التي تتسم بها هذه القارة في نظرا الصين أهمها سياسيا، إذ تمثل الدول الافريقية أكثر من ثلث تشكيلة الأمم المتحدة[1]، والتي لعبت دورا أساسيا في أخذ الصين معقد دائم في مجلس الأمن 1971 بدلا من التايوان، كما أن التحرك الصيني داخل المنظمات الدولية لا يتم إلا من خلال دعم الدول النامية والافريقية وبالتالي فهي خط الدفاع الصيني الأول لحماية مصالحها السياسية والتجارية، [2] كما يعود الفضل للدول الافريقية في كسر العزلة الدولية التي فرضت عليها بعد أحداث " تيامانمين" عام 1989 وكذا تطلع الصين إلى الدعم الافريقي حول قضايا حقوق الإنسان وإصلاح الأمم المتحدة.[3]

أما اقتصاديا تحتوي القارة الافريقية على 10% من احتياطي النفط العالمي المكتشف، ويتركز معظمه بنسبة 60% في نيجيريا، الجزائر، ليبيا، وكذا 8% من احتياطي

(1): زياد يوسف حمد، **" التوجه الصيني نحو منطقة القرن الافريقي بعد الحرب الباردة"، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا**، المجلد 3، العدد 4، 2020، ص 13.

(2): ريا صاحب عبد، محمد قاسم هاوي، **" التوجه الاستراتيجية الصيني اتجاه افريقيا (التوجه الطاوي نموذجا)"، مجلة قضايا سياسية**، العدد 60، 2020، 305.

(3): محمود حسن ديب، نبيل علي، **" العلاقات الصينية الافريقية في إطار مبادرة الحزام والطريق"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية**، المجلد 41، العدد 3، 2025، ص 7.

الغاز العالمي تتوزع على ثلاث دول نيجيريا، الجزائر، مصر[1]، تمتلك 95%، من الاحتياطي العالمي لألماس و80% من الاحتياط العالمي للذهب 90% من البلاتين[2]، انطلاقا من هذه الامتيازات، كانت الصين تسعى إلى تأمين مصادر الطاقة وإمدادات دائمة ومضمونة من افريقيا ذلك لأن النفط الافريقي بتعدد أنواعه (40 نوع)، كما تتميز كل الأنواع بجودتها العالية لانخفاض نسبة الكبريت فيها التي تقلل من تكلفة التكرير، وبالإضافة إلى أن معظم الاحتياطات النفطية في البحر وهذا يقلل من احتمالات احتكاك بين شركات النفط والسكان المحليين[3]، وأقل عرضة لخطر الإرهاب وقريبة لمكان التزود والنقل وبالتالي تقل تكلفة نقل المواد إلى البلد المستورد.

- البحث عن أسواق جديدة سبب ارتفاع التضخم في انتاجها المحلي وهي بحاجة دائمة إلى إيجاد أسواق قادرة إلى استيعاب صادراتها، حيث تقدم الصين سلع رخيصة تتلائم مع مستويات دخل غالبية الدول العظمي الافريقية.[4]
- تتميز افريقيا كذلك بوجود ممرات برية وبحرية تتحكم في حركة النقل البحري الدولي منها ممر قناة السويس وممر باب المندب، فضلا عن قربها من مناطق النفط في افريقيا[5]، وكذا البحر الأحمر، تهدف الصين إلى السيطرة على هذه الممرات لضمان

(1): سمية صحراوي، **" السياسة الصينية اتجاه افريقيا منذ سنة الألفين"**، **مجلة قضايا معرفية**، العدد 1، 2019، ص 05.

(2): علي عبد الكريم موسى، **" العلاقات الاقتصادية الافريقية بعد الحرب البادرة"**، **مجلةجامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية**، المجلد 37، العدد 3، 2021، ص 130.

(3): لبنى بهلوي، **" جيولويتيك النفط في إفريقيا والتنافس الأمريكي الصيني"**، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 13، 2016، ص 192.

(4): زياد يوسف حمد، مرجع سابق، ص 14.

(5): علي مدوني، **" الاهتمام الصيني بالقارة الافريقية بين الفرد والقيود"**، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 11، العدد 1، 2020، ص 353.

حرية الملاحة وعبور شاحنات السلع الصينية إلى أوربا وشمال افريقيا وجزء أكبر من الشرق الأوسط[1]، وهذا من خلال مشروع الحزام والطريق.

- إنشاء قواعد عسكرية من أجل حماية استثماراتها في المنطقة وتنويع تبادلاتها التجارية وفرض هيمنتها ونفوذها خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر وربط المنطقة بالإرهاب وتنامي ظاهرة القرصنة، هذا ما أدى بالصين إلى تشييد قاعدة عسكرية في منطقة خور عنباء بجيبوتي عام 2017 مقابل ايجار سنوي يقدر ب 100 مليون دولار إلى غاية 2036، ب 10 آلاف جندي في إطار عمليات حفظ السلام في افريقيا، بالإضافة إلى اعتبارها سوق لتصدير الأسلحة وبهذا تبرز نفسها كقوة متعاونة مع الدول الافريقية.[2]
- كذلك من بين الاستراتيجية الصينية نحو افريقيا انطلاقا من أهميتها السعي إلى خلق نظام دولي متعدد الأقطاب تكون فيه قوة رئيسية وتعزيز التعددية وترفض استمرار النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، [3] حيث يتم التركيز ومنح المساعدات للدول الافريقية التي تحكمها أنظمة سياسية غير مرغوب فهي غربيا مثل: أنغولا، ليبيريا، زيمبابوي[4]، وكذا من خلال منتدى التعاون الصيني الافريقي.

بالإضافة إلى أن ضخامة الاقتصاد الصيني جعله أكثر متسبب للانبعاثات الغازية التي تسبب في التلوث البيئي المحلي وحتى العالمي وهذا ما دفع بالصبن إلى إخراج اقتصادها من نطاقها الجغرافي إلى نحو مناطق أخرى من ضمنها البلدان الافريقية.[5]

---

(1): مراد مقعاش، **التنافس الجيوستراتيجي الأمريكي – الصيني في منطقة القرن الافريقي 2011 – 2020**، (أطروحة دكتوراه)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2022، ص 155.

(2): المرجع نفسه، ص ص 127، 156.

(3): علي عبد الكريم موسى، مرجع سابق، ص 191.

(4): ريا صاحب عبد، مرجع سابق، ص 315.

(5): فاروق العربي، **الحواس كعبوش، " تموقع الاقتصاد الصيني بالقارة الافريقية " البراغماتية الصفراء في القارة السمراء"، مجلة قضايا آسيوية**، المجلد 2، العدد 5، 2025، ص 08.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الصينية للتوجه نحو افريقيا.

تهدف السياسة الصينية اتجاه افريقيا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية والمتمثلة في:

1. تعزيز المصالح الاقتصادية:

يشير الخبراء أن مصادر الطاقة الصينية ستنخفض بحلول2035 وسيصبح اعتماد الصين على المصادر الخارجية بنسبة 45% وفي هذا الاطار تسعى الصين نحو افريقيا لتأمين احتياجاتها من الطاقة وبدأت بالتغلغل في مناطق النفود الأمريكي مثل نيجيريا، جنوب افريقيا، السودان[1]، من خلال استحواذ على الكثير من هذه الموارد بإبرام عقود امتياز التنقيب واستغلال مصادر الطاقة مثلا تزود كل من السودان، أنغولا، نيجيريا، الكونغو 28% من اجمالي واردات الصين النفطية الخارجية، كما تمكنت شركة النفط الوطنية الصينية من شراء 40% من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية السودانية.[2]

تحضى المنطقة المغاربية باهتمام الصين وخاصة الدول التي تتوفر على مصادر طاقة (الجزائر، ليبيا) والتي تتوفر على المعادن (تونس، المغرب) وتعتبرها منطقة تمثل مجالا حيويا وسوق مهمة لصادراتها وتفرض تجارتها في إطار التبادل جنوب، جنوب.[3]

كذلك لشرق افريقيا أهمية بالغة كونها تطل على البحر الأحمر وتعدد الموانئ البحرية وباعتبارها تمثل خطوط توزيع للتجارة الخارجية، إذ تعد الصين المستثمر الأكبر في نفط السودان 3-8% من واردات الصين وتسعى لاستثمار ثرواتها المعدنية المتنوعة كاليورانيوم، النحاس، الذهب، فضلا عن استفادتها من ثرواتها الزراعية والمائية،

---

(1): رافع علي المدني، مرجع سابق، ص 156.

(2): مراد مقعاش، مرجع سابق، ص 125.

(3): حسين قوادرة، **الدور الصيني في منطقة شمال افريقيا لفترة ما بعد الحرب الباردة: الواقع والتحديات"، مجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، العدد 6، 2018، ص 62.

بالإضافة إلى تحويلها سوق يستوعب المنتجات الصينية والاستفادة من اليد العاملة الرخيصة.[1]

من بين أهداف السياسة الصينية في افريقيا تقديم مساعدات وقروض منخفظة الفائدة واعفاء بعض الدول من الديون وكذا وضع تعريفات جمركية تفضيلية[2]، مثل تأسيس صندوق التنمية الصينية الافريقية (CAD Fund) في 2006 من أجل دعم افريقيا بمبالغ متزايدة سنويا لزيادة نفوذها في القارة، ثم تم تأسيس منتدى التعاون الصيني الافريقي مكملا لهذا الصندوق ويسعى إلى زيادة التعاون المشترك وتقوية الصداقة وتوسيع التوافق، [3] لكن في المقابل تستخدم فخ الديون عند منح القروض واسعة النطاق، لدول التي لا تستطيع سداد هذه القروض تطالب الحكومة بميزات اقتصادية أو سياسية مثل ملكية الموانئ أو السكك الحديدية أو الإعفاءات الضريبية والهدف زيادة النفوذ والقوة الاقتصادية[4]، إن بناء الصين لخط سكك الحديد الرابط بين تنزانيا – زامبيا هو أكبر مشروع مساعدات في القارة سنة 1970 وقد شملت أيضا البنية التحتية، المباني والملاعب والمصانع والبعثات الطبية وتبادل برامج الطلاب[5].

تعد الصين الممول الأكبر لمشروعات البنية التحتية الافريقية الاجتماعية واللوجستية مثل مركز مؤتمرات الاتحاد الافريقي، مستشفى لوساكا العام في زامبيا، ملعب كرة القدم في

(1): أماني عيسى الابراهيم، وآخرون، **السياسة الخارجية الصينية اتجاه السودان وموقفها من قضية دار نور (1991 – 2006)"**، **مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية**، المجلد 198، العدد 2، 2024، ص 05.

(2): مراد مقعاش: مرجع سابق، 150.

(3): زياد يوسف حمد، ص 12.

(4): Dusko tomic, eldar safic, Mohamed el yattiouim," **SPECIFIC PROJECT ION OF CHINA's SOFT POWER IN AFRICA. NEZGCU RITY PQRQDIG**, " **journal of libery and international affairsm**, vo 8, no 3, 2022, p 372.

(5): عبد الحق بوسعيد، **" التموقع الصيني في افريقيا، " السياق والأدوات "**، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 8، العدد 2، 2020، ص 370.

مالي، كما ساهمت في بناء أكثر من 13 ألف كيلو متر من الطريق والسكك الحديدية ونحوه 100 بناء وأكثر من 80 محطة طاقة في افريقيا[1].

2. توسيع النفوذ السياسي:

كسب دعم الدول الافريقية في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، حيث وظفت هذا الدعم لاستعادة مكانتها، واستغلت الصين بعض القضايا الافريقية لتعزيز وجودها على المسرح الدولي مستغلة الفراغ الذي بدأت تعيشه القارة الافريقية بعد تراجع النفوذ الفرنسي وانهيار الثنائية القطبية.[2]

تعزيز مبدأ " الصين واحد " والحصول على اعتراف دبلوماسي أوسع بدلا من التايوان في عام 1963 تم تأييد 17 دولة افريقية لتايوان مقابل 14 دولة للصين إلا أن هذا التأييد لم يستمر بفضل الجهود الصينية حيث تم سحب ست دول الاعتراف بالتايوان وهم: إفريقيا الوسطى – غينيا – بيساو – النيجر – جنوب افريقيا – ليبيريا[3].

3. تعزيز التعاون ضمن مبادرة الحزام والطريق:

إن الإعلان عن مبادرة الحزام والطريق التي تم اطلاقها من طرف الرئيس الصيني " تشين جين بينغ" 2013 وهي احياء لطريق الحرير القديم قبل 600 عام، حيث تضم هذه المبادرة مستويين، الأول برا أو الحزام الاقتصادي البري والآخر بحري المار عبر البحار والمحيطات[4]، وانطلاقا من الحركات التوسعية الصينية قامت ببناء مشاريع بحرية قرب

(1): Abdelhamid mimoune, **"chian's soft power strategies in Africa: challenges and obstaches", journal politique al orbits**, vo 9, no 1, 2025, p13.

(2): عبد الحق بوسعيد، مرجع سابق، ص 369.

(3): سمية صحراوي، مرجع سابق، ص 03.

(4): عبد الله إسماعيل عبد الله، **" آليات ومقاييس مساعدة الصين لافريقيا لتعزيز التجارة البيئية"، مجلة الدراسات الافريقية بالجزائر**، المجلد 3، العدد 11، 2024، ص 132.

السواحل الافريقية وانشاء موانئ حديثة، ومطارات دولية وخطوط سكك حديدية، وطرق سريعة لنقل النفط والموارد الطبيعية.[1]

4. التعاون الأمني والعسكري:

إن التواجد الصيني في القارة الافريقية يظهر من خلال قوات حفظ السلام وهذا لحماية مصالحها الاقتصادية في القارة وضمان عدم انقطاع تمويل النفط إليها وحماية منشآتها ويظهر ذلك في إقامة أول قاعدة عسكرية خارج حدودها في جيبوتي 2017، والهدف منها إظهار الصين كقوة دولية مسؤولة داخل القارة وخاصة منطقة شرق إفريقيا تحديدا[2].

توسيع قاعدة التعاون العسكري حيث تعتبر الصين مصدر مهم للأسلحة في الصومال، اريتيريا، إثيوبيا، ولم يقتصر نشاط الصين على بيع الأسلحة بل تعداه إلى إنشاء مصانع للأسلحة الحقيقية في أوغندا والسودان.[3]

استغلت الصين بصفتها لها مقعد دائم في مجلس الأمن من حماية بعض الدول الافريقية خاصة السودان من التعرض لعقوبات دولية، وكان الهدف من ذلك كسب التأييد الدبلوماسي الافريقي في الأمم المتحدة.[4]

تساهم كذلك الصين بالإضافة إلى بيع الأسلحة في التدريب والتكوين العسكري وعقد اتفاقيات عسكرية من أجل حفظ الاستقرار في القارة الإفريقية.

---

(1): مراد مقعاش، نور الدين فوزي، **" استراتيجيات التوسع الصيني في القرن الافريقية في ظل التواجد الأمريكي في المنطقة"**، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد 8، العدد 1، 2021، ص 132.

(2): شريفة كلاع، **" التواجد الصيني في شرق افريقيا الفرص والتحديات"**، **المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد 5، العدد2، 2021، ص 203.

(3): المرجع نفسه.

(4): ريا زياد يوسف حمد، مرجع سابق، ص 12.

إن الهدف من التواجد العسكري الصيني والدعم العسكري لدول افريقيا هو مواجهة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة خشية من توسعه والاضرار بمصالحها في القارة.[1]

(1): ريا صاحب حمد، مرجع سابق، ص 317.

خلاصة الفصل الثاني:

يمكننا من خلال ما تم تقديمه التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات:

- تنوعت مصادر القوة الناعمة الصينية ومن مصادرها السياسية والدبلوماسية انطلاقا من الحزب الشيوعي الذي يمثل القاعدة الأساسية للصين، وكذا سياستها الخارجية التي تقوم على مبدأ التعايش السلمي والصعود السلمي للصين وسعيها إلى إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب.
- تبرز المصادر الاقتصادية من خلال سياسة الانفتاح التي اعتمدتها منذ 1978 وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي في الداخل وكذا الانفتاح على الخارج، بالإضافة إلى الثقافة الكونفوشيوسية وتأثيرها على طرح النموذج الصيني القائم على الأخلاق وابرازها كنموذج خارجيا.
- تم التطرق أيضا لسياسة الصين نحو القارة الافريقية انطلاقا من عدة معايير سياسية واقتصادية، سياسيا من خلال دعم الدول الافريقية للصين في المنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة وتوظيفها في القضايا الصينية كقضية حقوق الإنسان وأزمة تايوان واقتصاديا من خلال البحث عن المواد الطاقوية والبحث عن أسواق جديدة لتصدير فائض الإنتاج.
- زيادة الاستثمار وتوظيف القارة الافريقية من خلال مبادرة الحزام والطريق لتوسيع مناطق النفوذ في افريقيا، ومحاولة فرض نفسها كلاعب متطور في المنطقة بالإضافة إلى قضية التسليح وبناء قواعد عسكرية خارج حدودها ضد الهيمنة الأمريكية في المنقطة.

الفصل الثالث

توظيف الصين لقوتها الناعمة لزيادة نفوذها في افريقيا بين 2000 - 2025.

المبحث الأول: أبرز الوسائل التي توظفها الصين لزيادة نفوذها في افريقيا

المطلب الأول: التعاون السياسي والدبلوماسي وتنسيق المواقف تجاه القضايا الدولية

المطلب الثاني: دعم التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري

المطلب الثالث: دعم التنمية وزيادة الاستثمار.

المبحث الثاني: ابرز مشاريع ومظاهر تزايد النفوذ الصيني في افريقيا

المطلب الأول: منتدى التعاون الصيني الافريقي.

المطلب الثاني: مشروع الحزام والطريق.

المطلب الثالث: بوادر تحرير افريقيا من التبعية للغرب

المبحث الأول: أبرز الوسائل التي توظفها الصين لزيادة نفوذها في افريقيا

من اجل زيادة النفوذ الصيني في القارة الافريقية استخدمت وسائل سياسية واقتصادية من خلال الدعم الاقتصادي والتجاري والاستثمار الأفضل في القارة وتحقيق نمو متزايد وتحقيق الربح للطرفين.

المطلب الأول: التعاون السياسي والدبلوماسي وتنسيق المواقف تجاه القضايا الدولية

تطورت العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الصين وافريقيا، بعد مؤتمر باندونغ 1955حيث شارك رئيس الوزراء الصيني تشوان لاي بنشاط الى جانب ست دول، أفريقية هي: مصر، اثيوبيا، غانا، ليبيريا، ليبيا، السودان.

استغلت الصين هذه الفرصة بتدعيم علاقاتها مع الزعماء الأفارقة واستطاعت ان تستبعد الاتحاد السوفياتي وتأكيد زعامتها على الدول، الافرو–اسيوية، ونتج على هذا المؤتمر إقامة العديد من السفارات الصينية في افريقيا ومنطقة القرن الافريقي بشكل خاص[1].

اعتمدت الصين دبلوماسيا في زيارة كثير من المسؤولين الصينيين لأفريقيا ودعمها في المحافل الدولية وتتمسك الصين دائما بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي المذكورة سابقا وتحترم اختبار الدولة الافريقية المستقل، وتدعيم تضامن الدول الافريقية لتحقيق قوتها الذاتية[2].

ساندت الدولة الافريقية الصين من خلال، استعادت مقعدها في مجلس الامن بهيئة الأمم المتحدة، وكذا القضايا المتعلقة بحقوق الانسان مثل قضية التبت عندما صوتت

(1): زياد يوسف محمد، مرجع سابق، 4.

(2): سمية صحراوي، مرجع سابق، ص7.

اغلبية الدول الافريقية ضد اصدار قرار من مجلس الامني يندد بالسلوكات الانسانية التي تمارسها الصين ضد سكان التبت[1].

وكذا كسر الحصار المفروض عليها من الغرب بعد 1989، حيث اعطتها دعما سياسيا قويا، كذلك دعمتها في قضايا مهمة مثل استضافتها لدورة الألعاب الأولمبية لسنة 2008، والمعرض العالمي 2010، وكذا وجهة نظر الصين بشأن اصلاح الأمم المتحدة[2].

بالمقابل نحد الصين دائما تردد في خطابها على القا دولة نامية رغم قوتها فهي تعتبر نفسها جزء من العالم الثالث وتشارك اهتمامات الافارقة وقضاياهم[3].

كما تعتمد على مبدا جنوب –جنوب الذي وجد صدى إيجابي لدى هذه الدول، من مظاهر ذلك ساندت الصين الدول الافريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (النيباد NEPD)، وكذا من خلال منتدى التعاون الصيني الافريقي، دون ان ننسى دعمها لحركات التحرر ضد الامبريالية والاستعمار[4].

لعب الصين دورا مهما في حل المسائل الساخنة في افريقيا، مثلا مسالة دارفور السودان بإرسال قوات حفظ السلام وكذا الوساطة بين الحكومة السودانية وقوات العصابات في الجنوب لإجراء المفاوضات بين الطرفين، [5] حيث أرسلت 338 عنصرا للمشاركة في

(1): محمد صالح جمال، مرجع سابق، ص209.

(2): رافع على المدني، مرجع سابق، ص 4

(3): سمية صحراوي، مرجع سابق ص7.

(4): لوشين لو، مرجع سابق ص 44.

(5): سهرة قاسم محمد حسن، **الصعود الصيني وتاثيره على الهيمنة الامريكية في الشرق الاوسط (2001.2009)**، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2012) ص124.

بعثة الأمم المتحدة وجنوب السودان و315 عنصرا للمشاركة في العملية المختلطة للاتحاد الافريقي والأمم المتحدة في دارفور[1].

في الجانب الأمني كان للصين دورا هاما في حفظ السلام في القارة الافريقية سواء عن طريق قوات حفظ السلام في افريقيا او بدعمها من خلال المشاركة الافريقية في قمة مجموعة العشرين المالية [2].

التنسيق الصيني الافريقي في القضايا الدولية يبرز من خلال اتفاقهما على ضرورة اصلاح المنظمات الدولية والاليات الدولية القائمة، والتي تنعكس على الدول النامية بالأضرار، وباعتبار الصين عضو دائم في مجلس الامن وتتمتع بتأثير في منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي تدعوا دائما الى التعددية في النظام الدولي والديمقراطية في العلاقات الدولية، وتعمل دائما على الدفاع عن مصالح الدول النامية على المستوى الدولي، [3] من ابرز ما تم طرحه للاتفاق الصيني الافريقي حول اقامة نظام عالمي جديد ما تصرح به وسائل الاعلام الصينية "**ان تعزيز التعددية القطبية في العالم وتزايد نمو التعاون الصيني الافريقي لن يساعد على حماية حقوق ومصالح الدول النامية فحسب بل سيشكلان نظاما عالميا جديدا**[4]".

تنادي الصين دائما الي اقامة منظمات دولية متعددة الاطراف، وكذا مطالبة المجتمع الدولي بالاهتمام بالسلام والتنمية في افريقيا، وتعزيز التنسيق الدولي مع الدول الافريقية في

---

(1): عنود عبد الرحمن "**مبادرة الحزام والطريق الصينية واثرها على العلاقات الاقتصادية الصنية–العربية**"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المجلد4، العدد25، 2020، ص13.

(2): رافع علي المدني، مرجع سابق، ص172

(3): لوشين لو، مرجع سابق ص ص129، 125.

(4): جميلة طيب: العلاقات **الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد5، العدد1، 2018، ص12.

جميع المجالات والاهتمام بتنمية دول الجنوب واقامة نظام دولي جديد تشارك فيه الدول النامية في اتخاذ القرارات في الشؤون المالية الدولية[1].

ان الصين والدول الافريقية مكملتان لبعضها البعض، فالصين تعتمد على تصويت الدول الافريقية من اجل تعديل بعض الاتفاقيات الدولية ودعمها الدبلوماسي في المنظمات الدولية والدول الافريقية بما فيها دول المغرب العربي تأمل في دعم الصين لها لتمرير ملفات مهمة بالنسبة لها مثل تمثيل القارة الأفريقية في المحافل الدولية وفي حل بعض النزاعات.

المطلب الثاني: دعم التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري

ان التبادلات بين الصين والدول الافريقية اسست على مبدا الاعتماد المشترك والاعتماد المتبادل بين الجانبين، اتبعت الصين هذه الوسيلة لدعم تواجدها في المنطقة، اذ تضاعفت التجارة وفقا للإحصائيات الرسمية من خلال توقيع العديد من الصفقات والعقود التجارية.

من خلال وثيقة سياسة الصين اتجاه افريقيا 2006، تم تحديد اهم ملامح السياسات التجارية للصين، وذلك من خلال تسهيل دخول منتجات الأفريقية للأسواق الصينية وتطبيق الغاء الرسوم الجمركية على بعض الصادرات من الدول الأفريقية الاقل نموا لتوسعة وموازنة التجارة الثنائية وتحسين الهيكل التجاري بالإضافة الي انشاء غرفة صينية افريقية مشتركة للصناعة والتجارة والتشاور الودي الثنائي والمتعدد الاطراف، وتقديم التنازلات المتبادلة، وكذا العمل على مكافحة استيراد وتصدير البضائع المقلدة والمغشوشة[2].

(1): هدى بن محمد، ابتسام طوبال، " **الاطار العام للشراكة الصينية الافريقية وسبل تحقيقها**"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية** "، المجلد9، العدد5، 2020، ص ص346.349.

(2): حسين قوادرة مرجع سابق، ص23.

في 2015في قمة جوها نسبورغ لمنتدى التعاون الصيني الافريقي، اعلن فيها الرئيس شى جين بينغ اكبر دعم مالي لأفريقيا شملت 60 مليار دولار امريكي من اجل رفع مستويات التنمية والغاء الديون ودعم الزراعة في الدول الافريقية وقف خطة مدتها ثلاث سنوات[1].

لتشجيع المبادلات التجارية بين الطرفين قامت الصين بإلغاء الرسوم الجمركية لأكثر من 60% من صادرات 30دولة افريقية لها علاقة دبلوماسية مستقرة مع الصين، وهي المبادلات التي تتركز في جنوب افريقيا، مصر، الجزائر، المغرب، بنيين، نيجيريا، في نفس الوقت الواردات الصينية تأتي من اربع دول افريقية انغولا، جنوب افريقيا، السودان، جمهورية الكونغو، حيث ان 70% من وارداتها من النفط اغلبيتها من انغولا والسودان [2].

كذلك من السياسات الاقتصادية الصينية اتجاه افريقيا منح قروض تفضيلية بدون فوائد لمختلف القطاعات الاقتصادية مثل مشاريع البنية التحتية وتحسين كفاءة بعض القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل الزراعة من خلال تحسين قدرتها على الانتاج الزراعي وجودة المنتج وتدريب الفنيين الزراعيين كما أنشأة العديد من المحطات التجريبية للتكنولوجيا الزراعية ومحطات الحفاظ على المياه، وكذا بدا مشاريع تتعلق بالنقل والاتصالات والكهرباء[3].

(1): هدى بن محمد، ابتسام طوبال، مرجع سابق ص 347.

(2): احمد مكي، "**واقع العلاقات الاقتصادية الصينية الاقريقية وتداعياتها المستقبلية** "، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد7، العدد 3، 2023، ص87.

(3): فواز العابد، " **السياسة الاقتصادية الصينية في افريقيا الدوافع والاستراتجيات**"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، المجلد9، العدد3، 2024، ص 530.

طبيعة المبادلات التجارية بين الصين والدول الافريقية في ارتفاع دائم ويرجع ذلك الي النمو الهائل للاقتصاد الصيني، وهذا من حاجة الاسواق الخارجية سواء لجلب المواد الاولية الطاقوية او بغرض تصريف المنتجات الصناعية المختلفة[1].

تستور الصين من افريقيا منتجات زراعية مثل القطن البرتقال من مصر، الكاكاو من غانا، التين من اوغندا، الزيتون من تونس، السمسم من اثيوبيا، الخمور من جنوب افريقيا بالإضافة الى الفوسفات والحديد والنحاس والبترول خاصة من انغولا، السودان، نيجيريا، بالإضافة الى الجلود والنسيج والمعادن من بعض الدول الافريقية[2]، بينما صادراتها نحو افريقيا تشمل الآلات ومعدات النقل، السلع والمواد المصنعة المتنوعة، المواد الكيمياوية والمواد ذات الصلة بالمواد الغذائية والحيوانات التي تتوجه الي المستهلك الافريقي مباشرة[3] بالإضافة الي تحول الالاف من الصنيين الي افريقيا الذين ساهموا في بناء المنشآت الرياضية ومقر الوزارات وخطوط السكك الحديدية[4] التي تعد الابرز في التفاعلات الاقتصادية بين الطرفين من خلال بناء خط للسكك الحديدية تازازا عام 1970 الذي يربط بين تنزانيا وزامبيا وكذا توسيع شبكة التجارة الصينية بعد اعلان مبادرة الحزام الطريق (BRI) التي تهدف الي اعادة بناء البنية التحتية والتجارية الصينية مع دول العالم[5].

من بين المظاهر كذلك التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري اعلنت كل من الصين وموريشيوس سنة 2017 بدا المفاوضات من اجل انشاء منطقة للتجارة الحرة بين الجانبين

(1): زهير بوخالفة "**وسائل واليات الاستراتيجية الصينية في القارة الافريقية، مجلة القانون الدولي والتنمية**، المجلد 9، العدد1، 2021، ص339.

(2): صليحة محمدي مرجع سابق، ص133.

(3): حسين قوادرة، مرجع سابق، ص24.

(4): شفيعة حداد، **الحضور الصيني في افريقيا وحتمية الصراع مع الويات المتحدة، التنافس في السودان النموذجا" المجلة الجزائرية للامن والتنمية**، العدد، ، 2013، 3، ص 110.

(5): عبد الحق بوسعيد، مرجع سابق، ص ص 374، 378.

وهذا ما يساعد في رفع مستوى حرية التجارة والاستثمار، وموريشيوس* وفتح مجال جديد للتعاون الصيني الافريقي[1].

نسبة المبادلات التجارية بين الطرفين دائم في ارتفاع ففي عام 2000 كانت قيمة المبادلات 10.6 مليار دولار، وارتفعت 2020 الى 400 مليار دولار[2] اما سنة 2025 وصلت الى 103.1 مليار دولار اي بنسبة 8.1%.

المطلب الثالث: دعم التنمية وزيادة الاستثمار.

يشكل دعم الصين للتنمية والاستثمار في افريقيا من ابرز السياسات الاقتصادية في العقود الاخيرة من خلال دبلوماسية المساعدات الاقتصادية، حيث تم جذب العديد من الدول الافريقية التي بحاجة الى مساعدات، حولت الصين العديد من المشاريع في البني التحتية والاجتماعية مثل مركز مؤتمرات الاتحاد الافريقي ومستشفى لوساكا العام في زاميبا، ملعب كرة القدم بمالي، المسرح الوطني الكبير في السنغال كما كان لها الدور في بناء اكثر من 13الف كيلومتر من الطرق والسكك الحديدية ونحو 100 ميناء واكثر من 80 محطة طاقة في افريقيا[3].

كل هذه المساعدات الصينية كانت متزامنة مع تقديم قروض تفضيلية للاستثمار وخلق بيئة استثمارية ملائمة، حددت وثيقة سياسات الصين ازاء افريقيا لعام 2006، حيث ورد فيها: "**تشجع الحكومة الصينية المؤسسات الصينية وتدعمها للاستثمار في افريقيا، وستواصل تقديم القروض المسيرة وقروض الاعتماد المسيرة للمشترين، وترغب في البحث عن سبل واساليب جديدة لدفع التعاون في المجال الاستثماري، (...)، ترحب الصين باستثمار المؤسسات الافريقية في الصين**

---

*موريشيوس: هي جزيرة تقع في المحيط الهندي وبعيدة نسبيا عن اليابسة الا انها تعد جعرافيا وسياسيا جزءا من القارة الافريقية.

(1): زهير بوخالفة، مرجع سابق، ص 344.

(2): CGTN العربية، حجم التبادل التجاري بين الصين وافريقيا يصل الي مستوي قياسي جديد، 2025/06/01، متوفر على الرابط: Httpss: //arbic.cgtn.co، تاريخ الولوج: 2026/04/02، ص2.

(3)Abdelhamid mimoune op.cit.p13. :

وستواصل مناقشة وتوقيع اتفاقات ثنائية لرفع الاستثمار وحمايته واتفاقيات تفادي ازدواجية الضرائب وتبقي بالاشتراك مع الدول الافريقية ظروف جيدة للاستثمار وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمستثمرين من الجانبين"[1].

وفي المقابل نجد ان الجانب الافريقي يرحب بالاستثمار والدعم الصيني من خلال تصريح رئيسة مفوضوية الاتحاد الافريقي **نيكو سوزانا روما "ان منتدى الصين– افريقيا منذ انشائه عام 2000 واكد امكانية اللحاق ركب التنمية، وهوما يتفق مع اجندة التنمية الافريقية لعام 2063، ليصل الي الصورة التي ترجو ان تكون عليها افريقيا** "[2]، ويرجع حجم هذا الاستثمار الي التسهيلات التي تقدمها الدول الافريقية لجذب المستثمرين من بينها تغيير بعض الدول الافريقية لسياستها المالية والنقدية، كما اصلحت الاسواق وزادت الحماية القانونية للمستثمرين لتحسين مناخ الاستثمار.[3]

اعتمدت السياسة الاستثمارية الصينية على مجموعة من الاسس اولها الميزة التنافسية وتتمثل في تعامل الصين مع اي دولة دون اي اعتبار لوضعها المالي، وكذا الميزة التفضيلية الافريقية انطلاقا من التكلفة المنخفضة وتكاليف ادارية اقل، والميزة الاخرى المساعدة الدبلوماسية الانمائية والتي تحتوى على تقديم المشاريع لفائدة الحكومات والمساعدة الانمائية مثل القروض منخفضة الفائدة والهبات الخالصة من بكين الي افريقيا .

كما ان الصين تركز على المشاريع الصغيرة مثل التجارة في ناميبيا، والقطاع الزراعي في موزمبيق[4].

(1): حسين قوادرة، مرجع سابق، ص 25.

(2): لمياء مخلوفي، مرجع سابق، ص 163.

(3): سمية صحراوي، مرجع سابق، ص16.

(4): رافع على المدني، مرجع سابق، ص 180.

ان اغلب الشركات الاستثمارية الصينية توجد في كل من الجزائر، ليبيا، الشمال الافريقي، وفي الغرب الافريقي نجد نيجريا، انغولا وغينا الاستوائية والغابون في وسط افريقيا كل من التشاد والكونغو وبرزافيل وفي منطقة القرن الافريقي نجد كل من السودان واثيوبيا[1]. طبيعة هذه الاستثمارات، تمثل المحروقات اهم المجالات الحيوية بالإضافة الي الطاقات المتجددة التي تمثل بعدا اقتصاديا جديدا.[2] حيث ابرمت اتفاقيات من اجل اكتشاف النفط وامتيازات استغلال حقول النفط في كل من الجزائر، النيجر، تشاد، نيجيريا، ليبيا، بالإضافة الي قطاع المنشآت والبنى التحتية من خلال مشاريع البنى الاساسية في السودان، اثيوبيا، واعداد الطرقات، توليدالكهرباء، الطاقة، الاتصالات، بناء شبكات السكك الحديدية العابرة للحدود مثل سكك الحديد "ممباسا نيروبي"، وكذا تمويل خط الذي يربط بين "اديسابابا" وميناء جيبوتي[3].

كذلك للصين استثمارات ومشاريع زراعية في افريقيا عن طريق تقديم الدعم والحوافز وتمويل هذه المشاريع مثل شركة مزارع الدولة الصينية (CSFAC) وتضم العديد من دول القارة مثل:تنزانيا، غانا، غينيا، زامبيا، الغابون[4].

ابرز الشركات والمشاريع الاستثمارية في القارة الافريقية.

الشركة الصينية للبتروكمياويات « SINPEC »تستثمر في اكثر من 16دولة افريقية، تقوم على تامين تراخيص التنقيب واتفاقيات المشاركة في الانتاج، واقامة مشاريع مشتركة مع شركات الدول الافريقية مثل "سودابيت" في السودان، "سوناطراك في الجزائر" "سوناتغول" في انغولا، والمؤسسة الوطنية للبترول في نجيريا[5]، بالإضافة الي شركة « CNPC » للغاز

(1): محمد مكي، مرجع سابق، ص 88.

(2): عبد الرحيم رحموني، "**جيوبولتيكية الاستثمارات الصينية في المنطقة المغاربية بين الشراكة الثنائية وتعزيز مقومات القوة الاحادية** "، **بجانب، مجلة شعاع للدراسة الاقتصادية**، المجلد 4، العدد1، 2020، ص 11.

(3): مراد مقعاش، مرجع سابق، ص 151.

(4): زهير بوخالفة، مرجع سابق، ص 336.

(5): لمياء مخلوفي، مرجع سابق ص 188.

في موزنبيق، واستثمارات chinalco في التعدين في غينيا، كذلك مشاريع تنقية السكر في مالي واسست مصانع الزجاج والفرو والحبوب الطبية ومصانع السيارات في اثيوبيا[1].

نجد من أبرز المشاريع الاستثمارية اقامة المناطق الاقتصادية اهمها:

–المناطق الاقتصادية الخاصة شامبيتيchambishi: وهي شركة صينية للمعادن غير الحديدية أنشاة سنة 2003 كمنطقة تعاون تجاري اقتصادي بين الصين وزامبيا قصد الاستثمار في المناجم الزامبية.

–منطقة التعاون التجاري والاقتصادي السويس، مصر، للاستثمار في مشاريع الألبسة، المعدات البترولية، تركيب السيارات، المعدات الالكترونية وكذا البنى التحتية والبناء في المنطقة.

–منطقة الصناعة الشرقية بإثيوبيا وتم الاستثمار في قطاع صنع المعدات المعدنية، الالبسة، الاحذية وملحقات السيارات.

–منطقة التجارة الحرة تقع في نيجيريا تقوم بصناعة تجهيزات النقل، النسيج، الصناعات الخفيفة والتجهيزات المنزلية واجهزة الاتصالات.

–منطقة التجارة الحرة بمستغانم قامت مجموعة جيانغالنيج.

(AUTOMOBILE GROUPJAINGILING)الى انشاء منطقة حرة في الجزائر بالتحديد مستغانم لتركيب السيارات .

من الاثار الايجابية لهده المناطق التجارية الاستثمارية المشتركة خلق مناصب العمل، وكذا العمل على نقل المعرفة والتكنولوجيات وتشجيع النمو الاقتصادي للدول الافريقية[2]، لا يمكن الحديث عن التنمية والاستثمار الصيني دون التطرق الي مشروع الحزام والطريق الذي يعتبر اداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية في افريقيا، عن طريق تقديم القروض

(1): فاروق العربي، "**الموقع الاقتصادي الصيني بالقارة الافريقية بيراغمايته الصفراء في القارة السمراء** "، **مجلة قضايا اسيوية**، المجلد 2، العدد5، 2020، ص14.

(2): لمياء مخلوفي، مرجع سابق، ص ص 202، 205.

منخفضة الفائدة واعفاء بعض الدول من الديون، ووضع تعريفات جمركية تفضيلية، واقامة مشاريع البنى الاساسية مثل الطرق، محطات المياه، تزويد الكهرباء وشبكات الري والاتصالات، وتسهيل التجارة والاستثمار ومجال التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة في الطاقة النووية والفضاء والاقمار الصناعية والطاقات المتجددة [1]، ويكون ذلك تلازمامع اجندة التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030، والتنمية المستدامة 2063 للاتحاد الافريقي[2].

في اطار الزيارة التي قام بها وزير الخارجية وانغ الي، والتي شملت دول افريقية مثل نامبيا، الكونغو، برزافيل، تشاد، نيجيريا، وجاءت خلال الفترة الممتدة مابين06الى 2025/01/11.

من اهم اهدافها:

- تعزيز علاقاتها التعاونية مع الدول الأفريقية في اطار علاقة رابح– رابح الساعية الى تحقيق منافع مشتركة للطرفين.
- تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعاون الاقتصادي والتنموي مع التركيز على الطاقة المتجددة ويمتد التعاون الي قطاعات اخرى.
- تشارك الصين في تنفيذ 33 مشروعا بحريا موزعة على القارة الافريقية.

(1): جميلة الطيب، **العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة العرقات الصينية الجزائرية نموذجا**، مرجع سابق، ص11.

(2): محمد مكي، مرجع سابق، ص 93.

- تعمل الصين على تنفيذ مبادرة الشراكة الصينية الافريقية للتنمية الخضراء من خلال التعاون الجدي مع الدول الافريقية، كما تساهم في بناء حزام الطاقة الشمسية في افريقيا[1].

ان الاستثمارات الصينية في افريقيا وحسب ما اكدته ممثلة وزارة التجارة الصينية المشاركة في منتدى الاعمال المصري _الصيني قد بلغ 3000مليار دولار لسنة 2025[2].

(1): نبيل خالد مخلف، خولة ابراهيم، "**الجولة الدبلوماسية للصين في افريقيا 2025: تعزيز الشراكة الاستراتيجية وافاق التعاون المستقبلين** "، **مجلة الدراسات الافريقية بالجزائر**، المجلد 3، العدد12، 2025، ، ص45

(2)اشرف زكي، **مصر وافريقيا**، متوفر على الرابط: (**https: //africa sus gov**)، 2025/2/26 تاريخ الولوج: 2026/4/20، ص 1.

المبحث الثاني: أبرز مشاريع ومظاهر تزايد النفوذ الصيني في افريقيا

لزيادة الصين قوتها وتوسيع نفوذها، اعتمدت على وسائل متعددة انطلاقا من قوتها الناعمة ويتجلى مظاهر ذلك في زيادة التبادل التجاري وتوسيع دائرة الاستثمار في القارة الافريقية.

المطلب الأول: منتدى التعاون الصيني الافريقي.

يعتبر هذا المنتدى الإطار الرسمي ومنصة مهمة لتطوير الحوار الجماعي بين الطرفين والية فعالة للتعاون العملي والفعلي بين الصين وافريقيا.

تعريف المنتدى الصيني الافريقي.

هو مؤسسة مستقلة عن الدول، تهدف الي انماء التعاون بين الصين والدول الافريقية في سياق جديد لمواجهة لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية وتعمل في الصين وافريقيا والاتحاد الافريقي من اجل بناء مبادرة مشتركة بين الطرفين[1].

نشأته:

قبل التطرق الي سنة تأسيسه واطرفه يجب معرفة ظروف نشأته حيث سعى كلا الطرفين الي توسيع التعاون المربح للجميع، بالنسبة الصين كانت تسعى الى تعزيز حضورها الدولي وكذا بناء نظام دولي عادل من خلال التضامن مع دول الجنوب، اما الدول الافريقية كانت تعاني من ضعف البنية التحتية والكثير من التحديات الاقتصادية[2].

تأسس منتدى الصيني الافريقي بمبادرة صينية أثر الاجتماع الوزاري ببكين في اكتوبر 2000 وبحضور الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة رحمة الله عليه،[3] وكذا حضور ممثلي

---

(1): رياض بن عياد، "**تعزيز الشراكة في اطار منتدى التعاون الصيني الافريقي**"، **مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، العدد 5، 2018، ص 3.

(2): انس الزليطي، "**منتدى التعاون الصين الافريقي: 25عاما من الشراكة والتضامن لرسم خريطة جديدة** ""، متوفر على الرابط: (: **https // china.org.cn**)، تاريخ لولوج2026/04/15، ص1.

(3): جميلة طيب، مرجع سابق، ص9.

44دولة افريقية، وتعتبر أكبر تجمع رسمي منذ مؤتمر باندونغ1955، وهذا في الفترة 10-12اكتوبر 2000.

يضم المنتدى في عضويته 54عضو منهم الصين والدول الأفريقية ومفوضة الاتحاد الافريقي كممثلة عن الاتحاد الافريقي.

ينعقد كل ثلاث سنوات، وهو بمثابة القمة الرسمية بين الرئيس الصيني والرؤساء الافارقة وينتج عنه اعلان الرئيس الصيني السياسات والتمويل حيث صدر عن مؤتمر بكين الاول للتعاون الاقتصادي الصيني الافريقي وثيقتان مهمتان وهما اعلان بكين وبرنامج التعاون الصيني الافريقي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار ما يسمى بالتعاون جنوب جنوب[1]، كما يعقد المنتدى في مؤتمرات وزارية تضم وزراء خارجية ووزراء مسؤولين عن التعاون الدولي الاقتصادي.

انطلاقا من الدورة الاولى للوزراء في بكين عام 2000اتفق الاعضاء على انشاء اليات لتحقيق الاهداف التنموية منها، الية لمتابعة اجراء تنفيذ لما جاء في المؤتمر والية متابعة الصندوق، التي تبدا بها بعد توزيع الالتزامات المتبادلة، حيث يستطيع كل طرف على محاسبة الطرف الاخر من خلال المؤتمرات ودورات عمل المنتدى وضمان حوكمة التعاون وجعل الأطراف على تنفيذ الالتزامات التنموية المتبادلة[2].

اهداف المنتدى الصيني الافريقي.

يهدف المنتدى الي التعاون بين الصين وافريفيا وانطلاقا من شعاره الذي يقوم على أساس الصداقة، السلام، التعاون، والتنمية فقد شمل جميع المجالات كالاقتصاد والزراعة

(1): اسماء دريسي، " **الابعاد الاستراتيجية للتعاون الاقتصادي بين الصين وافريقيا في اطار منتدى التعاون الصيني لافريقيا**".**n6.2009**، **reveue des reformes économique et intégration en économie mondiale**، ص 8.

(2): رياض بن عباد، مرجع سابق، ص 9.

والتعليم والتجارة والبيئة والسياحة والصحة وتعزيز طرف التبادل الثقافي والحوار بين الصين وافريقيا[1].

يهدف كذلك الى توسيع التشاور الثنائي والتنسيق وزيادة روابط الصداقة.

–تشجيع التعاون المشترك لمواجهة التحديات في البيئة الدولية ومواجهة احتياجات العولمة

–محاولة تحقيق التنمية المشتركة من خلال التفاوض والتعاون إذ زاد حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا في بدايته 10 مليارات دولار، بعد أربعة أعوام تجاوز حجم التبادل التجاري بين الجانبين 40 مليار دولار[2].

وسائل عمل المنتدى الصيني الإفريقي:

يتم التواصل والعمل في إطار المنتدى الصيني الإفريقي عن طريق وسائل وآليات والتي تتمثل في:

1)**مؤتمر رؤساء الدول والحكومات:** يضم في عضويته رؤساء الدول، والحكومات ورؤساء الوفود من الصين الشعبية ومفوضية الاتحاد الإفريقي، من مخرجات هذا المؤتمر إعلان بعد كل مؤتمر، ويعتبر الإعلانات الصادرة عن المؤتمر بمرجع قانوني للتعاون والتنمية بين الصين وإفريقيا ويجب الالتزام بها كلا الطرفين.

2)**المؤتمر الوزاري:** يضم في عضويته وزراء الخارجية، ووزراء التجارة والتعاون الدولي، ووزراء الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لكل من الصين وإفريقيا، عقد المؤتمر الوزاري الأول ستة دورات ابتداءا من 10اكتوبر 2000، نتج عنه إصدار العديد من التوصيات والإعلانات وخطط عمل مشاريع التعاون والتنمية بين الصين وإفريقيا والاتحاد الإفريقي.

3) **لجنة المتابعة الصينية:** هي لجنة صينية، تأسست في نوفمبر 2000 تتألف من 28عضو مؤسسا صينيا فقط، وظيفتها تمويل المشاريع التنموية في إفريقيا والشركات،

(1): عمار شرعان، مرجع سابق، ص 118.

(2): اسماء دريسي، مرجع سابق، ص 9.

ومتابعة تنفيذها، تضم ممثلي عن وزارات صيني[1]، ومؤسسات مالية، أهمها وزير الخارجية، وزير المالية، وزير التجارة، وزير الثقافة، اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، وزير التربية والتعليم، وزير العلوم والتكنولوجيا أو من ينوب عنهم، إضافة إلى ممثلي المؤسسات المالية كالمجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية، البنك الصيني للواردات والصادرات، بنك الصين وبكين، يقع مكتب هذه اللجنة في وزارة الخارجية الصينية لإدارة إفريقي[2].

دورات المنتدى الصيني الإفريقي.

المنتدى التعاون الصيني الإفريقي الأول:

عقد المؤتمر الوزاري الأول للتعاون الصيني الإفريقي في بكين بين الفترة (10-12) أكتوبر 2000، بمبادرة من الجانبين، حضره الرئيس الصيني جيانغ زيمن وعدد من الوزراء الصينيين، وكذا ممثلي للدول الافريقية نتج عن هذا المؤتمر تصريح بكين لمنتدى الصيني الافريقي، وبرنامج تعاون الصين وافريقيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[3].

من مخرجات المنتدى الصيني الإفريقي الأول إقامة وبناء إستراتيجية للتعاون بين الصين وإفريقيا في التنمية الاقتصادية انطلاقا من المساواة والاحترام والتعاون، كذلك إقامة نظام اقتصادي عادل للدول النامية وكذا مواجهة مخاطر العولمة، بالإضافة الي تسوية الخلافات بالطرق الودية والتعاون على المستوى الحكومي.

المنتدى التعاون الصيني الإفريقي الثاني:

تم عقده في العاصمة الإثيوبية اديسا ابابا لفترة (15-16) ديسمبر 2003، ضم المؤتمر رئيس الوزراء(ون جياو) ورئيس الوزراء الإثيوبي (ميليس زيناو) وستة رؤساء أفارقة

(1): رياض بن عياد، مرجع سابق، ص 5.

(2): المرجع نفسه.

(3): زياد يوسف محمد، مرجع سابق، ص 8.

ثلاث نواب رؤساء، وأعضاء اخرون'30 وزير من الصين و44بلدا إفريقيا ونتج عن هذا المؤتمر ما يسمى بخطة اديسا ابابا لمدة 2004–2006[1].

من مخرجات هذا المؤتمر، عمل كلا الطرفين على حفظ السلام في إفريقيا والتعاون في مجال التنمية الاجتماعية، وكذا وعود الصين بتوسيع صندوق تنمية الموارد البشرية من خلال تدريب 10000 من الأفارقة خلال السنوات الثلاث المقبلة، وكذا المساعدات في مجال الرعاية الطبية والصحة العامة والتبادلات الثقافية، بالإضافة إلى زيادة المشاورات والتعاون بين الطرفين داخل منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التجار العالمية.

دعمت الصين الشراكة الجديدة لتنمية إفريقياNEPED، حيث تم وضع خطط لتنمية الزراعة والسياحة والتجارة عن طريق بعث تجارة متوازنة بين الطرفين وكذا تخفيض نسبة الديون الإفريقية إلى 1.27ملياردولار مست31 دولة افريقية الأقل نموا والمثقلة بالديون[2].

التعاون الصيني الإفريقي الثالث.

تم الاجتماع في بكين (3–6) نوفمبر 2006، حضره الرئيس الصيني هوجينتاو، ورؤساء دول 35بلدا افريقيا، أعلن فيه الرئيس الصيني عن قروض مسيرة بقيمة 5 مليار دولار[3].

إصدار وثيقة سياسات الصين تجاه إفريقيا 2006وتعتبر أهم منابر التعاون الصيني الإفريقي وتحمل في جانبها الاقتصادي ما يلي:

- التجارة من خلال، تسهيل دخول المنتجات الإفريقية للسوق الصينية من خلال إلغاء الرسوم الجمركية على بعض الصادرات من الدول الإفريقية الأقل نموا، وكذا تحسين الهيكل التجاري وتوقيع اتفاقيات حرة مع الدول والمنظمات الإفريقية.

(1): رياض بن عباد، مرجع سابق، ص8.

(2): المرجع نفسه.

(3): زياد يوسف محمد، مرجع سابق، ص8.

الاستثمار تسعى الحكومة الصينية إلي زيادة الاستثمار الصيني في القارة من خلال تشجيع المؤسسات الصينية على الاستثمار، وتقديم القروض الأزمة[1] والبحث عن الطرق الجديدة لزيادة التعاون في المجال الاستثماري، كما تفتح الباب الي استثمار المؤسسات الافريقية في الصين.

- التعاون المالي من خلال تدعيم المؤسسات المالية الصينية في التعامل والتعاون مع الدول والمناطق الافريقية.
- التعاون الزراعي يتجلى ذلك في تصنيع المنتجات الزراعية واعتماد طرق حديثة في الزراعة.
- المساهمة في تشييد البنى التحتية والمنشأت الاساسية مثل بناء شبكات المواصلات والاتصالات والري والطاقة الكهربائية.
- التعاون السياحي من خلال تنظيم الصين زيارة الوفود السياحية الصينية لبعض الدول الافريقية بشكل فعال، كما ترحب بزيارة الوفود الافريقية الي الصين.
- اعفاء وتحقيق الديون تبدي الحكومة الصينية استعدادها على تحقيق الديون عن الدول الافريقية المعنية او اعفائها.
- المساعدات الاقتصادية، تقدم الحكومة الصينية المساعدات دون اي شروط سياسية للدول الافريقية وفقا لظروفها المالية واوضاعها في التنمية الاقتصادية.
- التعاون متعدد الاطراف، تسعى الصين الي تكثيف التعاون والتنسيق الدولي مع الدول الافريقية، وكذا تعمل على بناء نظام دولي جديد وعادل متعدد الاطراف.
- مبادرة الحزام والطريق، هي استراتيجية تنموية تقوم على التعاون بين الدول وتتضمن مستويين هما، طريق الحرير الاقتصادي البري وطريق الحرير البحري[2].

(1): هدى بن محمد، ابتسام طوبال، مرجع سابق، ص384.

(2): المرجع نفسه، ص350.

المنتدى الصيني الافريقي الرابع.

عقد هدا المنتدى في متتجع شرم الشيخ في مصر للمدة(8–9)نوفمبر 2009 بحضور رئيس الوزراء الصيني (ون جياباو) والرئيس المصري (حسنى مبارك) ورؤساء 49بلدا افريقيا.

تم الاعلان عن قرض قيمته 10مليار دولار، وهوضعف القرض الذي تم منحه في القمة السابقة، كما تتم منح واحد مليار دولار للمشاريع الافريقية الصغيرة والمتوسطة[1].

من مخرجات هذه القمة خطة عمل شرم الشيخ 2012.2010، والتي تتضمن زيادة الاهتمام بالأمن الغذائي في افريقيا والتزام الصين بإرسال 50 بعثة الي افريقيا في ظرف ثلاث سنوات، وتدريب 2000 تقني زراعي في دول افريقيا، كما قامت الصين بإنشاء مراكز تكنولوجية للزراعة والتي تبلغ 20 مركز خلال هذه المدة .

منحت الصين 30 مليون دولار لانشاء صندوق ائتماني، لدعم التعاون، انطلاقا من التعاون جنوب–جنوب، وكذا القيام بتوقيع اتفاقيات ثنائية لزيادة الاستثمار من خلال دعم صندوق التنمية الافريقية الي 3مليارات دولار من اجل استثمارها في افريقي[2].

المنتدى الصيني الافريقي الخامس

تاريخيا عقد هذا المؤتمر في (19–20)اوت 2012، في بكين، حضره رئيس الوزراء (ون جياباو)، ورؤساء دول من 42 بلدا افريقيا ومفوضة الاتحاد الافريقي وجاء بشعار، تعزيز الانجازات وفتح افاق جديدة للشراكة الاستراتيجية الصينية الافريقية الجديدة.

من مخرجات هذا المؤتمر، تقديم دعم مالي الي افريقيا قيمته 20 مليار دولار، خاصة في مجال بناء البنية التحتية والزراعة والصناعة وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة[3].

---

(1): زياء يوسف محمد، مرجع سابق، ص7.

(2): رياض بن عياد، مرجع سابق، ص9.

(3): بلخثير نجية، "**صراع النفوذ في افريقيا: بين التغلغل الاقتصادي الصيني والتواجد العسكري _الامريكي** "، **مجلة المفكر**، المجلد 13، العدد 2، 2018، ص487.

المنتدى الصيني الافريقي السادس.

اجتمع رؤساء 50دولة من الشركاء في المنتدى، ورئيس مفوضية الاتحاد الافريقي في الفترة(4-5)ديسمبر2015 في جوهانسبورغ دولة جنوب افريقيا تحت عنوان افريقيا والصين المضيء قدما معا: التعاون المربح للجانبين من اجل التنمية المشتركة.

تعتبر قمة مهمة اعلن فيها الرئيس شي جين بينغ اكبر دعم مالي لإفريقيا قيمته 60 مليار دولار لمشاريع تتعلق بالتنمية والغاء ديون بعض الدول الافريقية وكذا دعم الزراعة وفق خطة مدتها ثلاث سنوات[1].

اتفق الطرفان على خطتين للتنمية، اولها خطة التنمية لعام 2030 تشارك فيها 17 دولة متقدمة، حيث تلتزم بتقديم المساعدات للدول النامية في افريقيا من اجل المساواة بين الشمال والجنوب في التنمية، اما الخطة الثانية فتتمثل في خطة التنمية لعام 2063 للتعاون جنوب-جنوب خاصة منظمة البريكس[2].

المنتدى الصيني الافريقي السابع.

عقد المؤتمر في بكين للفترة (3-4) سبتمبر 2018، تحت شعار الصين وافريقيا: نحو مجتمع اقوي ذي مستقبل مشترك من خلال التعاون المربح للطرفين.

من مخرجات هذه الدورة اعلان خطة بكين 2019-2021 التي شملت الخطوط التنفيذية للتعاون في جميع المجالات، كما قدمت الصين مساعدات وقروض بدون فوائد تصل الي 15مليار دولار، كما تعهدت بكين بتمويل مشاريع تنموية في افريقيا للسنوات الثلاث القادمة، وتعهدت الصين بتكثيف التعاون بين الجانبين من اجل تعزيز الشراكة الاستراتجية[3].

(1): هدى بن محمد، ابتسام طوبال، مرجع سابق، ص347.

(2): رياض بن عياد، مرجع سابق، ص13.

(3): ريا صاحب عبد، محمد قاسم الهاوي، مرجع سابق، ص302.

المنتدى الصيني الافريقي الثامن.

كان الاجتماع لهذ القمة في العاصمة السنغالية داكار، يومي (29–30)نوفمبر 2021، وقد عقد في ظروف استثنائية نتيجة تأثيرات جائحة كورونا "كوفيد19"، كان من بين اولويات جدول الاعمال للمنتدى اعطاء الاولوية للأهداف الثماني للتعاون الصيني الافريقي والمتمثلة في التنمية الصناعية، ترابط المنشآت، تسهيل التجارة والتنمية الخضراء، بناء القدرات والصحة والتواصل الشعبي، والسلم والامن.

من مخرجاته تدعيم السلام والتنمية في افريقيا وكذا دفع الشراكة الاستراتيجية الصينية الافريقية من نوع جديد قدما عبر مبادرة الحزام والطريق في تعزيز التعاون الصيني الافريقي ورفع مستوى التنمية في الاسواق الافريقية الناشئة[1].

المنتدى الصيني الافريقي التاسع.

انعقد المؤتمر التاسع في دورته للمنتدى الصيني الافريقي في العاصمة الصينية بكين (4–6) سبتمبر 2024، بمشاركة53دولة افريقيا وحضور مفوضية الاتحاد الافريقي اعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ عن خطة عمل 2025–2027 للسنوات الثلاث المقبلة.

من مخرجاته تعهدت الصين بتقديم دعم مالي قدره 360 مليار يوان اي 50.8مليار دولار على شكل مساعدات تنموية، وقروض واستثمارات صينية، تنطلق هذه الشراكة من خلال سعى الجانبين لبناء شراكة مبادرة الحضارة العالمية، ومنصة تبادل خبرات الحوكمة

(1): نادية حلمي، "**تقييم انجازات وجدول اعمال وتعهدات الاجتماع الوزاري الثامن للتعاون الصيني الافريقي، الفكاك**"، 2021.11.27، متوفر على الرابط: (hpps: //arabic.cgtn.com) تاريخ الولوج: 2026.04.02، ص1.

بين الجانبين كذلك تكثيف التجارة من خلال الاعفاء الجمركي الصيني بنسبة 100% على المنتجات الافريقية للدول الاقل نموا وعلى علاقة دبلوماسية مع الصين[1].

زيادة جحم الصادرات الزراعية الافريقية للصين وتوسيع التعاون في التجارة الالكترونية على طريق الحرير في الصين، عن طريق بناء القدرات الافريقية في هذا المجال، كما اتفقا الطرفان من اجل دعم الشراكة الصينية لتعزيز السلاسل الصناعية الافريقية والمعالجة للمعادن الحيوية.

منح الدعم المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة الافريقية، وكذا مشروع بناء مركز تعاون صيني افريقي في مجال التكنولوجيا الرقمية من خلال انجاز 20مشروعا صينيا للبنية التحتية الرقمية في افريقيا.

بالإضافة الي الشراكة للتعاون التنموي، حيث تقدمت الصين بتنفيذ 1000مشروع لتحسين المستوى المعيشي للافارقة وذلك عبر الشراكة من اجل الرعاية الصحية، تنمية الريف وتعزيز الرفاه، التبادل التعليمي والثقافي، التعاون من اجل التنمية الخضراء وكذا الشراكة من اجل الامن المشترك[2].

الانتقادات التي وجهت لمنتدى الصيني _الافريقي.

ان هذا المنتدى الذي يعتبر المنصة الرسمية للتعاون والشراكة الصينية الافريقية والتي تعود بالربح على القارة الافريفية، الا ان توقيع العقود الخاصة بالقروض تواجه ازمة الشفافية وبالتالي صعوبة معرفة مدى نجاحها في القارة، كما يوجد الاتجاه الداعم للصين الي التعاون الثنائي مع دول القارة بدل من العمل الجماعي وهذا ما يجعل الدول الافريقية ضحية للضغوط الصينية، كذلك اغلب الدول الافريقية تقوم بمفاوضات ثنائية مباشرة لاستثمار الصين دون تحديد الاولويات التنموية الخاصة بها مما ينتج عنه توقيع اتفاقيات

(1): المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، "كيف عززت بكين نفوذها في افريقيا زعم ازمة الديون ?"، 11سبتمبر، متوفر على الرابط: (hHps: //fatureu ar.com2024)، ص1، تاريخ الولوج2026.04.02.

(2): المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، المرجع السابق، ص2.

تخدم الصين اكثر من الدول الافريقية خاصة عندما تتعارض مع احتياجات الافريقية واولويات التنمية[1].

المطلب الثاني: مشروع الحزام والطريق.

تحتل القارة الافريقيا مكانة استراتيجية هامة في مشروع الحزام والطريق خاصة في طريقه البحري وفي شرق افريقيا.

في البداية يجب معرفة ما هو هذا المشروع وكيف نشأ وما هو اهدافه وانعكاساته الايجابية على العالم وافريقيا بالذات.

هو مشروع اقتصادي عالمي يتكون من جزئين اوشقين، الاول بري واسمه الطريق، والثاني بحري واسمه الحزام ليصبح المشروع الحزام والطريق، خصصت الصين له 124مليار دولار، تضم حوالي 75دولة و35منظمة دولية، يمتد ليشمل افريقيا، اسيا، اوربا وامتد ليصل الى استراليا، نيوزبلادندا، من اليات تنفيذ المشروع بنك الاستثمار الاسيوي، صندوق دول بريكس، صندوق طريق الحرير[2].

ويعرف كذلك بمبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البحري وطريق الحرير للقرن الواحد والعشرين الذي يهدف الي احياء وتطوير طريق الحرير التاريخي من خلال مد انابيب الغاز الطبيعي والنفط وبناء شبكات من الطرق وسكك للحديد ومد لخطوط الطاقة الكهربائية والانترنت، اذ يشمل طريق بحري والاخر بري بالإضافة الي طريق رقمي[3].

في سبتمبر 2013 اثناء زيارة الرئيس الصيني شى جين ببنغ، الي كزاخستان، القى خطابا مهما بعنوان "المضي قدما في الصداقة بين الشعوب من اجل مستقبل افضل، حيث

---

(1): شيماء ماهر، "**منتدى التعاون"، الصين–الافريقي" فوكاك9: التكاثف من اجل بناء مستقبل مشترك**"، متوفر على الرابط: (**https//shafcenter.org**)7سبتمبر2024، تاريخ الولوج، 2026/04/15، ص3.

(2): عمار شرعان، **مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،)، 2019، ص370.

(3): المرجع نفسه.

تعتبر المرة الاولى التي طرح فيها الاطار الاستراتيجي للحزام الاقتصادي لطريق الحرير تسعى الصين للاعتماد على مواردها وثقنياتها للتبادل مع الاسواق العالمية، وتاسيس للحلم الصيني الدي اساسه شعار صنع في الصين بصفته معيارا دوليا[1].

تاريخيا يعود طريق الحرير الي القرن الثاني قبل الميلاد، لامتياز الصين لصناعة الحرير، واستخدامه كهدايا في العلاقات الدبلوماسية.

هذا الطريق عبارة عن مجموعة من الطرق والمسالك التي تمر فيها القوافل بهدف نقل السلع التجارية بين الصين واسيا الوسطى، وبلاد الفرس والعرب وكذا اسيا الصغرى واوربا بالإضافة الي الطرق البحرية التجارية تربط بين الصين ومناطق من اسيا، افريقيا وينقل من خلاله سلع تجارية اشهرها التوابل والمنتوجات... الخ.

يشمل طريق الخزام والطريق خمسة ممرات او طرق دولية ثلاثة منها برية وطريقان بحرية وهي:

1–طريق الحرير الشمالي: يمتد من الصين الي اوروبا مرورا بسبيريا وجنوب روسيا وصولا الي بحر البلطيق.

2–طريق الحرير الوسطى، وتبدا من الصين عبر اسيا الوسطى، مرورا بإيران وشبه الجزيرة العربية وانتهاءا بأوروبا.

3–طريق الحرير الجنوبي ويمتد من الصين نحو جنوب اسيا الي غاية الهند.

4–الطريق البحرية الغربية، يمتد من بحر الصين نحو المحيط الهندي مرورا ببحر العرب والبحر الاحمر وصولا الى البحر الابيض المتوسط.

5–الطريق البحرية الجنوبية وتمتد من بحر الصين الجنوبي الي المحيط الهادي[2]. يمر مراحل اكتمال المشروع الاستراتيجي الحزام والطريق عبر ثلاث مراحل:

---

(1): واقع أي وي، **الحزام والطريق ماذا ستقدم الصين للعالم؟**، تر: رشا كمال، شيماء كمال، (مصر: دار سما للنشر والتوزيع، 2015)، ص5.

(2): عمارشرعان، " **مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم**"، مرجع سابق، ص71.

- المرحلة الاولى:من2013–2016 وتسمى بمرحلة التعبئة الاستراتيجية.
- المرحلة الثانية: من2016–2019 وتسمي مرحلة التنفيذ الاستراتيجي.
- المرحلة الثالثة: من 2019–2049 تعرف بمرحلة التقييم الاستراتيجي[1].

اهداف مشروع الحزام والطريق

يهدف هذا المشروع الي سياسة الربط من خلال مشاركة الدول والعمل معا لإنجاز المبادرة والاستفادة المشتركة، كذلك التبادل الثقافي وربط الشعوب بعضها البعض عبر شبكات التعامل، بين المؤسسات والافراد وزيادة التفاهم الثقافي، وكذا التكامل المالي من اجل تحسين وزيادة التعامل المالي والنقدي، بالإضافة الي زيادة حجم التجارة والاستثمار والتعاون بين الدول، تشجيعا للتكامل الاقتصادي.

تكثيف التعاون من اجل بناء منشآت، تمكن من الاتصال بين الدول المنخرطة في المشروع مثل اعادة تطوير الموانئ وازالة الحدود، اقامة طرق حديثة، وكذا السكك الحديدية وخطوط الالياف البصرية بين الدول على طول الحزام والطريق، اما الاهداف الصينية من هذا المشروع، فتمكن في استفادتها من نمو التجارة الدولية واعطاء مكانة للعملة الصينية بان تصبح عملة عالمية، وتطوير الاقتصاد الصيني من خلال تامين واستقرار امدادات الطاقة وبهذا تحقيق حلم الصين بان تصبح قوة عالمية[2].

افريقيا في اطار مشروع الحزام والطريق.

في 2019 وقعت الصين اتفاقية تعاون في اطار مشروع الحزام والطريق مع 39دولة افريقية الي جانب مفوضة الاتحاد الافريقي، وكان للمنتدى الصيني–الافريقي في دورته الخامسة في بكين 2013 دور في جعل الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين تتجسد فعليا، خاصة مع الدول الافريقية التي لها علاقات دبلوماسية جيدة مع الصين من خلال اعفاء

(1): زرقين احمد، "**مبادرة الحزام والطريق الصينية: "قراءة استراتيجية**، "**مجلة قضايا آسيوية**، العدد3، 2020، ص 75.

(2): محمود حسن ديب، نبيل علي، مرجع سابق، ص11.

الصين ل60% من وارداتها من تلك الدول على الرسوم الجمركية، وزيادة حجم الاستثمار الصيني مع تلك الدول[1].

ان موقع القارة الافريقية يجعلها محل استقطاب في مشروع الحزام والطريق وذلك لأنها تتضمن محطات الطريق البحري عن طريق شرق افريقيا، التي تعتبر النقطة المركزية لطريق الحرير البحري، فهي متصلة بالموانئ البحرية وخطوط انابيب النفط والسكك الحديدية ومحطات الطاقة، من الموانئ الرئيسية التي تعتمد عليها مبادرة الجزام والطريق ميناء جيبوتي، ميناء ممباسا الكيني، ميناء باجامو التنزاني، ميناء مصوع الاريتيري[2].

ان منطقة شرق افريقيا هي الشق المحوري لطريق الحرير البحري، فهي ذات اتصال بالموانئ البحرية، وخطوط الانابيب والسكك الحديدية ومحطات الطاقة، وباعتبار ان هنالك 15دولة افريقية غير ساحلية حيث يتم نقل90 % من التجارة الدولية فيها عن طريق الشحن بالتالي فان التكامل الافريقي يمنح جميع الدول امكانية الوصول الي المناطق التجارية.

تعتبر المنطقة المستفيدة من هذا المشروع شرق افريقيا، اذ نجد كل من اثيوبيا وكينيا جزء لا يتجزأ من هذه المبادرة وذلك يرجع الي تطوير البنية التحتية في جيبوتي والقدرة التصنيعية في اثيوبيا، والاتصال الاقليمي عبر الطرق والسكك الحديدية والطاقة داخل كينيا، كما يوجد خطوط للنقل الي جنوب السودان واوغندا، رواندا، بوروندي، واعادة تنشيط سكك الحديد تنزانيا، زامبيا، الذي يبلغ طوله 1900كلم.

استفادت كينيا من توفير طرق الاستيراد والتصدير الي كل من اوغندا، رواندا، بورندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، نتيجة السكك الحديدية الرابطة بين نيروبي–

(1): محمود حسن ديب، نبيل علي، مرجع سابق، ص11.

(2): لمياء مخلوفي، **البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية تجاه افريقيا (1978–2016) الواقع والتحديات**، مرجع سابق، ص226.

مومباسا، هذا ما دفع الصين الي تشجيع هده الدول لفتح اسواقها للصين وتسهيل التجارة اليبنية لربطها بالسوق العالمية[1].

ربط استراتيجية الحزام والطريق بأجندة الاتحاد الافريقي2063.

انطلاقا من تاريخ 27جانفي 2015، وقعت الصين والاتحاد الافريقي مذكرة تفاهم للتنسيق والتعاون، في مجال شبكات السكك الحديدية والبنية التحتية الرئيسية، وعمليات التصنيع في اجندة الاتحاد الافريقي لعام 2063، حيت تعمل الصين في تكثيف تعاونها مع الدول الافريقية في مجال الطرق السريعة والطيران الإقليمي والاقتصاد والتي تؤدي الي تطوير ودفع التكامل الاقتصادي الافريقي[2].

تحديات مشروع الحزام والطريق في افريقيا.

بصفة عامة هناك مجموعة من المعيقات التي تواجه مشروع الحزام والطريق من خلال الغموض والاهداف الخفية التي تسعي الصين لتحقيقها من هذا المشروع، خاصة الجيوسياسية، بالإضافة الي التحديات المالية التي يواجهها المشروع، حيث ان بعض المشاريع تصل الي 5 تريليون دولار، وهذا ما يؤدي الي الغائها، نظرا لحجم المبالغ الكبيرة لتنفيذها[3].

بالنسبة الي التحديات التي تواجه هذا المشروع في افريقيا حدة التنافس الدولي على القارة الافريقية خاصة الاوربية مما سبب عائقا امام المشاريع المستقبلية مع دول القارة، عدم استمرارية التنمية في مشاريع البنية التحتية وكذا المعيقات الامنية كالقتل والاختطاف، ويوجد ايضا توظيف العمالة المحلية وصعوبة الاتصال بين الطرفين، خاصة ان الشكوك

(1): شريفة كلاع، مرجع سابق، ص ص، 345.350.

(2): لمياء مخلوفي، "**استراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وافريقيا**"، **مجلة مدارات سياسية**، العدد3، 2017، ص 188.

(3): احمد رزقين، مرجع سابق، ص81.

والغموض دائما حول التواجد الصيني في افريقيا هل هي شريك ام مستعمر جديد وبطبعة ملونة ومشاريع مثالية والهدف منها الهيمنة والتوسع في القارة الافريقية.[1]

توصيات لتعزيز الشفافية على مشروع الحزام والطريق جنوب–جنوب

يجب ان تكون المشاريع المرتبطة بمشرع الحزام والطريق تتوافق مع الاطر العالمية واهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة واتفاقية باريس للمناخ.

- يجب تعزيز الشفافية على مشروع الحزام والطريق من خلال مراقبة بيئية مستقلة وتدريب محلي، بالإضافة الي تكثيف العدالة الاجتماعية واهداف التنمية المستدامة 2030.
- اعتماد وتكثيف الحوكمة المحلية ويتجلي ذلك في اشتراط الدول المضيفة للمشروع الاثر البيئي والاجتماعي للمشاريع من خلال زيادة التقييمات لشروط القروض قبل التوقيع، وهذا انطلاقا من مبدا الشفافية
- تعزيز التعاون جنوب–جنوب، من خلال انشاء منصة مشتركة لتبادل الخبرات حول مشاريع الحزام والطريق وتعزيز قدرتها التفاوضية الجماعية وضمان توزيع عادل للمنافع.
- يجب انشاء اليات مستقلة وشراكات جنوب–جنوب، وتدريب محلي وتبادل المنفعة مقابل الطبيعة وتحويل التحديات الي فرص مستدامة.
- الحذر من فخ الديون بمعني تراكم الديون التي تعاني منها بعض الدول الافريقية وعدم قدرتها على سداد القروض الصينية، مما يؤدي الي اعادة تفاوض بعض الدول على ديونها مثل زامبيا واثيوبيا[2].

(1): لمياء مخلوفي، "**استراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وافريقيا**"، مرجع سابق، ص190.

(2): هند محروس، محمد الجلداوي، "**الحزام والطريق والممرات الاسيوية: "شركات لعالم متعدد الاقطاب"**، **مجلة، افاق اسيوية**، العدد19، 2025، ص40.

المطلب الثالث: بوادر تحرير افريقيا من التبعية للغرب.

تشهد القارة الافريقية في الفترة الاخيرة تحولات سريعة، ومنافسة حادة بين القوى الاستعمارية التقليدية، وبين القوى الناشئة الحديثة التي تسعى بدورها الي ايجاد مكان لها في القارة، سواء على المستوى الاقتصادي او السياسي او الثقافي، منذ عقود ظلت افريقيا مرتبطة بالمساعدات والاستثمارات الغربية التي جعلتها مصدر للمواد الاولية وسوق لتسويق منتجاتها دون تحقيق تطور اقتصادي او تطوير للصناعات، بالإضافة الي الشروط السياسية والاقتصادية التي كانت تفرض على الدول الافريقية التي اثرت في سيادتها، لذلك اتجهت الدول الافريقية الي دول اخرى سواء كانت اقليمية او دولية في شراكات من اجل التنمية وتطوير الاقتصاد، من بين هذه الدول نذكر:

- **تركيا:** مند 2005 كثفت تركيا علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع دول القارة الافريقية وفتحت اكثر من 17 سفارة في جنوب الصحراء الغربية، بعد ذلك في 2008 استضافت تركيا المؤتمر الافريقي، الذي اعلن فيه وثيقة الشراكة التركية الأفريقية من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية وكذا تقديم المساعدات، والهدف من السياسة التركية في المنطقة الافريقية بان تصبح لاعبا اقليميا هاما في المنظقة[1]، وانطلاقا من المتغير الحضاري والمحفز الاقتصادي، او كذا المتغير الامني الاستخباراتي للتنافس الدولي الاقليمي[2].
- **السعودية:** تعتبر من اكثر الدول العربية التي تسعى لتوسيع نفوذها في القارة الافريقية، استطاعت جذب الدول الافريقية عن طريق المساعدات والقروض، ومشاريع البنى التحتية مثل اثيوبيا، نيجيريا.

وكذا الاستثمار والتبادل التجاري، والهدف البحث عن اسواق جديدة لإنتاجها من الطاقة

(1): حسان صادق حاتم، **التنافس الامريكي الصيني على الطاقة في افريقيا**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2020)، ص132.

(2): سيف نصرت توفيق، **التوجهات الدولية اتجاه القارة الافريقية**، (برلين: المركز الديمقراطي للسياسات الاستراتيجية والسياسة والاقتصادية، 2020)، ص133.

- **ايران:** اعتمدت في سياستها على دبلوماسية النفط، لمواجهة الغرب نتيجة الاضرار التي لحقت بالاقتصاد الايراني، ومد النفوذ السياسي في المنطقة، عملت ايران على تكثيف تواجدها في افريقيا بالموانئ والتأثير على الممرات البحرية الحيوية وخاصة مدخل البحر الاحمر، بالإضافة الي مشاركة الدول الافريقية في عدة مشاريع مثل الطاقة، الزراعة، بناء السدود، ومساعدة بعض الدول مثل غامبيا، اوغندا، في اكتشاف اليورانيوم لتطوير برنامجهما النووي[1].
- **الهند:** اتجهت نحو افريقيا من اجل البحث عن اسواق جديدة والمواد الاولية خاصة البترول وزيادة التبادل التجاري وقد تركز النفوذ الهندي في افريقيا خاصة في الغرب الافريقي مثل نيجيريا، السنغال، غانا، بوركينافاسو، ثم اتجهت الي جنوب مالاوي، ناميبيا وبعدها الي شرق اثيوبيا، ضف الي ذلك رغبة الهند في الحصول على مقعد دائم في مجلس الامن، وبالتالي فهي بحاجة الي زيادة ثقلها السياسي والدعم الافريقي في الامم المتحدة لها[2].
- **اليابان:** انطلقت من المنافسة الصينية اليابانية على مناطق النفوذ، تسعي اليابان لتحقيق وتوسيع نفوذها افريقيا مستخدمة المعونات والاستثمارات للدول الافريقية من اجل تحقيق تنمية مستدامة، دون استغلال ثرواتهم واثقالهم في الديون.[3]
- **فرنسا:** تاريخيا الدول الافريقية مستعمرة فرنسية وبعد الاستقلال اصبحت الحليف الاستراتيجي الاول لها، في مختلف القطاعات خاصة الاقتصادية لذا نجد صناع القرار الفرنسي يعتبرون تراجع النفوذ الفرنسي في القارة يهدد الاقتصاد الفرنسي الوطني[4].

---

(1): سيف نصرت توفيق، المرجع السابق، ص134.

(2): لمياء مخلوفي، "**البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية اتجاه افريقيا (1978–2016)، الواقع والتحديات** "، مرجع سابق، ص134.

(3): المرجع نفسه، ص274.

(4): ابراهيم حادي، "**الصين وافريقيا(شراكة ام استغلال)**"، **مجلة العبار**، العدد18، 2017، ص159.

- **الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي:** يتجه اهتمام الامريكيون والاوروبيين الي افريقيا منذ عقود، خاصة شمال افريقيا، ويظهر ذلك من خلال المشاريع المقدمة من طرف الاتحاد الاوربي لاستقطاب الدول الافريقية ومحاولة حصر النفوذ الصيني الذي بات يهدد الوجود الاوربي في المنطقة، اما الولايات المتحدة الامريكية تقوم سياستها على متغيرين الامني العسكري، ونقص النشاط الاقتصادي بين الجانبين [1].

ان منطقة القرن الافريقي اصبحت محطة تنافس حاد دولي، خاصة بعد اكتشاف الذهب، النفط، الغاز الطبيعي، حيث شمل هذا التنافس كتلتين هما:

الكتلة الاولى تضم الولايات المتحدة الامريكية، السعودية، مصر، الامارات، اسرائيل، اما الكتلة الثانية روسيا، تركيا، قطر، الصومال، ايران.[2]

- **الصين:** تعتمد الصين في سياستها اتجاه افريقيا على اربع عناصر اساسية وهي: التاريخ المشترك من خلال الاستعمار الغربي، الفصل بين الاقتصاد والسياسة والذي لقى القبول الافريقي، وكذا توظيف النمو الاقتصادي الصيني وفائق احتياطاتها المالية للاستثمار في افريقيا واستثمار نمط توجهاتها الاقتصادية وسلوكها السياسي لدعم قوتها الناعمة في افريقيا[3].

من بين اسباب تغلغل الصيني في افريقيا اقامة استراتيجية مع دول القارة القائمة على التكافئ بدلا من فرض النفوذ، والتحكم بشكل اجباري والمنح القائم على الفرض كما هو معمول به من طرف الدول الغربية وبالتالي فان افريفيا تشهد مرحلة جديدة تتميز بوعي الدول الافريقية في تحقيق مصالحها ورسم مستقبلها بعيد عن التنمية للغرب[4].

---

(1): خليج عبد الرزاق، مرجع سابق، ص197.

(2): مراد مقعاش، مرجع سابق، ص93.

(3): عبد الحق بوسعيد، مرجع سابق، ص386.

(4): علي سامي، محمد القره غولي، فهد مزيان خزار، "**المستقبل الجيوبولتيكي لسياسة القوة الناعمة الصينية تجاه الدول العربية في شمال افريقيا**"، **مجلة كلية التربية الاساسية**، العدد28، 2022، ص 603.

خلاصة الفصل الثالث

ان توظيف الصين لقوتها الناعمة في افريقيا اعتمدت على عدة اليات من التغلغل في القارة ومن أبرزها التعاون السياسي والدبلوماسي الذي يعد اهم ابعاد العلاقة بين الطرفين، والذي يرتكز على احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ودعم الدول في المحافل الدولية وهذه المبادئ التي تميز السياسة الخارجية الصينية مقارنة بالقوة الغربية، في المقابل تدعم الدول الافريقية مواقف الصين في قضاياها مثل وحدة ارضيها، قضية التابوان.

ان التبادل الاقتصادي بين الصين وافريقيا، اسس على مبدا التعاون والاعتماد المشترك بين الطرفين، اذ تعتمد الصين على استيراد المواد الاولية من افريقيا في المقابل تصدير السلع والتكنولوجيا مع تقديم قروض وتمويلات مسيرة لدعم التنمية والتبادل التجاري بالإضافة الي زيادة الاستثمارات في قطاعات حيوية مثل البنية التحتية، والطاقة والمعادن، اقامة مناطق اقتصادية خاصة.

تسعى الصين من اجل تعزيز الجاذبية وكسب الثقة الافريقية عبر التنمية والتعاون من توسيع مجال التبادل والتنمية والدعم السياسي والدبلوماسي من خلال منتدى التعاون الصيني الافريقي، وكذا الاستثمار وزيادة النفوذ عن طريق مشروع الحزام والطريق.

في الاخير، تعرف القارة الافريقية تنافس بين القوى الدولية التقليدية والقوى الناشئة التي تريد اخذ مكان لها في القارة ونلاحظ ان افريقيا تشهد تنويعا في شركائها الدوليين، خاصة بعد صعود الصين وقوى اخرى، وهذا يعني بداية الانتقال التدريجي نحو استقلال القرار السياسي والاقتصادي.

الخاتمة

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، يتم التطرق إلى موضوع مهم: توظيف الدول للقوة الناعمة في توسيع مناطق النفوذ في شقه النظري والمفاهيمي، إذ نجد ارتباطاً بين دلالات توظيف القوة الناعمة وتوسيع مناطق النفوذ، وكلها تعبر عن دلالات لتحقيق المصالح بدرجات متفاوتة، ولها الصين أذكر مقولة "نابليون بونابرت" الشهيرة حين قال: "الصين نائمة فدعوها لأنها إذا استيقظت ستحرك العالم فالمارد الصيني استيقظ وتجاوزت قدراته الإقتصادية والتكنولوجية والعسكرية ما بعد أسوار الصين العظيم"، الصين وظفت القوة اتجاه إفريقيا بشكل فعال، من خلال مجموعة من الآليات الإقتصادية والدبلوماسية، والثقافية، والإعلامية، واستطاعت تعزيز حضورها من خلال الإستثمارات الضخمة ودعم مشاريع البنية التحتية، وتوسيع التبادل التجاري وكذا تكثيف التبادل الثقافي التعليمي، وتفعيل أطر التعاون المشترك.

واتساقاً مع إشكالية الدراسة وفرضياتها، فإن توظيف القوة الناعمة الصينية في إفريقيا تتضح جلياً من خلال توسيع مناطق النفوذ في القارة، وإنطلاقاً من الآليات والوسائل التي تستخدمها للتغلغل في الدول الإفريقية على حساب القوى التقليدية الغربية، في ظل الظروف والتحديات القائمة محلياً وإقليمياً ودولياً.

من بين هذه الآليات، إستراتيجية التوسع شرقاً نحو إفريقيا، أو سياسة الإنفتاح الصيني المتزايد نحو القارة، والتي تجسدت من خلال تكثيف الزيارات الدبلوماسية وتعزيز الحضور الصيني في مختلف مجالات التنمية، ومن مظاهر ذلك منتدى التعاون الصيني – الإفريقي، الذي مثل إطاراً مؤسساتياً لتنظيم العلاقات الصينية الإفريقية ولتعزيز التعاون السياسي والإقتصادي والثقافي، إضافة إلى مشروع الحزام والطريق الذي ساهم في ربط إفريقيا بالمشاريع التنموية والإستثمارية الصينية الكبرى بما يخدم المصالح المتبادلة وتعزيز النفوذ الصيني في المناطق الإستراتيجية داخل القارة، واعتمدت الصين على تقديم نفسها كشريك تنموي داعم للدول الإفريقية بعيداً عن الشروط السياسية والتي غالباً ما ارتبطت

بالمساعدات الغربية، الأمر الذي ساهم في زيادة القبول الإفريقي للدور الصيني وتعزيز نفوذ بكين داخل القارة في نهاية هذا البحث ومقارباتنا بالنظرية الكونية، لأن الأزمات ولادة وامتداد هناك تعاقب للحضارات، وتوالي الإمبراطوريات على مر التاريخ، فإنه لا بد من تغيير في نظام الأحادية القطبية وانهيار الهيمنة وذلك لما حققته التنمية الإقتصادية الصينية بنجاح وسيعتمد ذلك على تطوير للعلاقات الصينية بدول العالم، والقارة الإفريقية خاصة، تم إستخلاص مجموعة من النقاط والتي نوردها على النحو الآتي:

نتائج الدراسة:

1- إن القوة الناعمة من المفاهيم الأساسية لفهم العلاقات الدولية المعاصرة في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم، حيث أصبح النفوذ يقاس بقدرة الدول على الإقناع والجذب وبناء الشراكات أكثر من اعتماده على الإكراه والقوة العسكرية فقط.

2- استطاعت الصين توسيع نفوذها السياسي، والإقتصادي، والثقافي داخل القارة الإفريقية خلال الفترة (2000 – 2025)، باعتمادها القوة الناعمة بدلاً من الهيمنة التقليدية القائمة على التدخل العسكري.

3- ساهمت الإستثمارات الصينية والمشاريع التنموية الكبرى في تطوير البنية التحتية الإفريقية، خاصة في مجالات النقل والطاقة والإتصالات.

4- إن الحضور الصيني في القارة الإفريقية خلق نوع من التوازن داخل القارة وإيجاد بديل عن الهيمنة الغربية التقليدية، وإعطاءها مشاريع أوسع في تسوية شركائها الدوليين.

5- زيادة المخاوف من مخاطر التبعية الإقتصادية، من خلال التوسع الصيني وزيادة اعتماد بعض الدول الإفريقية على القروض والإستثمارات الصينية، ما يعرف "دبلوماسية الديون" أو "فخ الديون."

6-من أجل إقامة شراكة فعلية، لا بد من أن يكون الربح المتساوي لكلا الطرفين، في حين نجد الشراكة الصينية الإفريقية هناك ربح لكفة الإقتصاد الصيني ولافتقار البلدان الإفريقية للبديل، فالصين تسعى إلى إفريقيا من أجل المواد الأولية والنفط، التي تعد من أولويات طاقة القارة، وتعتمد على الإستثمار في القطاعات التي تخدم اقتصادها وكذا السعي للحصول رخص حكومية لإستغلال حقول النفط، مقابل ذلك الإستثمار في مجال الطرق والسكك الحديدية والإعمار والمنشآت الضخمة الكبرى، وهذا ما يعتبره البعض علاقة إستغلالية.

7-إن بعض المشاريع الصينية في إفريقيا تخدم الإستراتيجية الصينية بالدرجة الأولى، وعدم إقامة مشاريع تحقق تنمية إفريقية مستدامة وكذا الإعتماد بالدرجة الأولى على اليد العاملة والخبرات الصينية بالإضافة إلى ضعف نقل التكنولوجيا والإستفادة الكفاءات المحلية منها.

8-ظهرت انتقادات تتعلق بالشفافية في بعض المشاريع والاتفاقيات الصينية داخل إفريقيا، خاصة فيم يتعلق بشروط التمويل والعقود التجارية بكل دولة على حدى.

إن الصين لا تعتبر إفريقيا غاية أو أولوية، وإنما ينظر إليها باعتبارها جزءًا من الأساس الذي تَبني عليه طموحات الصين الإستراتيجية الأوسع نطاقاً، وبالتالي وعلى الدول الإفريقية إحياء تكتل أو آلية ضمن الاتحاد الإفريقي للتفاوض والتعاون الصيني الإفريقي الإقتصادي والإنتقال من موقف الممول – المتلقي إلى شراكة تنموية حقيقية.

ويبقى السؤال، هل ستبقى الدول الإفريقية في علاقة غير متوازنة مع الصين، وهل يعتبر التغلغل الصيني في إفريقيا كبديل من نوع آخر يتم استخدام القوة الناعمة بدل أساليب الغزو الغربية سؤال أطرحه وقد تجيب عليه المرحلة القادمة؟.

قائمة المراجع

قائمة المراجع المعتمدة:

أولاً: المراجع باللغة العربية.

أ/ الكتب:

1. **أبا دوراي أ، استخدام القوة في العلاقات الدولية**، تر: حسن عبد الله، (مصر: وكالة الصحافة العربية، 2020).
2. **إسماعيل الدلهي محي الدين، تحولات العلاقات السياسية الدولية وتداعياتها على الصعيد العالمي**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014).
3. **أي وي واقع، الحزام والطريق ماذا ستقدم الصين للعالم**، تر: كمال رشاد، كمال شيخاي، (مصر: دار سما للنشر والتوزيع، 2015).
4. **براون كريس، فهم العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
5. **برونيه أنطوان، جيستار بول جون، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الإمبريالية الإقتصادية**، تر: عبد العزيز أحمد عادل، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016).
6. **جلال معوض علي، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية**، (مصر: مكتبة الإسكندرية، 2019).
7. **الحراري خالد، مفهوم القوة في السياسة الدولية**، (مصر: مطابع الأهرام، 2013).
8. **حسين خليل، العلاقات الدولية النظرية والواقع – الأشخاص والقضايا**، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011).
9. **رحموني فاتح النور، الأمن الدولي والاستراتيجيات الأمنية للدول الكبرى**، (الأردن: العالم الوثائقي، 2020).
10. **السيد عمر يحي، القوة التركية الناعمة** (إسطنبول: دار الأصول العلمية، 2019).
11. **شبيلي محمد، منهجية التحليل السياسي**، (الجزائر: دار هومه، 2002).

12. **شرعان عمار**، **السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2017).

13. **شرعان عمار**، **مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الإقتصادي في العالم**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2019).

14. **صادق حاتم حسان**، التنافس الأمريكي الصيني على الطاقة في إفريقيا، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2024).

15. **الصالح جمال محمد**، **الاختراق الصيني للقارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2020).

16. **عبد السلام رفيق**، **الولايات المتحدة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**، ط4، (لبنان: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015).

17. **عبد الصبور عبد الحي سماح**، **القوة الذكية في السياسة الخارجية**، (مصر: دار النشر للثقافة والعلوم، 2014).

18. **علي المذبوح رافع**، **الدبلوماسية الناعمة في السياسة الخارجية تجاه إفريقيا 2007 – 2019**، (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016).

19. **عودة علي العقابي**، **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، (بغداد: دار الرواد للطباعة والنشر والتوزيع، 2010).

20. **فرانكل جوزيف**، **العلاقات الدولية**، تر: عبد الرحمن القصيبي غازي، ط1، (جدة: الناشر تهامة، 1984).

21. **قاسم محمد حسن سهرة**، **الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط (2009 – 2001)**، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2012).

22. **لوموان فرنسواز، الإقتصاد الصيني**، تر: كعدان ممدوح صياح، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010).

23. **لو لوشين، دبلوماسية القوة الناعمة: مفتاح فهم العلاقات الصينية العربية**، (الأردن: مكتبة الأسرة الأردنية، 2018).

24. **محمد حمدان المهندس، الحرب الناعمة**، (بيروت: دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2010).

25. **محمود مصطفى نادية، العلاقات الدولية في عالم متغير**، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2016).

26. **محمود مصطفى نادية، العلاقات الدولية مداخل**، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2010).

27. **موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، تر: صحراوي بوزيدي، بوشرف كمال، سعيدون سعيد، (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2008).

28. **ناي . س. جوزيف، العلاقات الدولية**، تر: غازي عبد الرحمن القصيبي، ط2، (جدة: الناشر تهامة، 1984).

29. **ناي . س. جوزيف، القوة الناعمة وسيلة نجاح في السياسة الدولية**، تر: اليحيوي محمد توفيق، (السعودية: العبيكان للنشر، 2007).

30. **نصرت توفيق سيف، التوجهات الدولية لبلدان القارة الإفريقية**، (برلين: المركز الديمقراطي للسياسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2020).

ب/ الدوريات والمجلات العلمية:

1. أبو حلاوة كريم، علي نور، "**القوة الناعمة الصينية في عصر المعرفة (الموارد والتحديات)**"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، المجلد 40، العدد 5، 2015.

2. أبو كريم منصور، "**القوة الناعمة بين تأصيل المفهوم ودلالات التوظيف في السياسة الخارجية (الولايات المتحدة والصين دراسة مقارنة)**"، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 8، العدد 2، 2023.

3. **إسماعيل عبد الله عبد الله**، "آليات ومقاييس مساعدة الصين لإفريقيا لتعزيز التجارة البينية"، **مجلة الدراسات الإفريقية بالجزائر**، المجلد 13، العدد 11، 2014.

4. بلخشير سميرة، "**صراع النفوذ في إفريقيا بين التغلغل الاقتصادي الصيني والتواجد العسكري الأمريكي**"، **مجلة المفكر**، المجلد 13، العدد 2، 2018.

5. بلعيد فريد، "**القوة الذكية: الإستراتيجية الجديدة في السياسة الخارجية لإدارة أوباما**"، **مجلة دراسات دفاعية وإستراتيجية**، العدد 6، 2016.

6. بن عياد رياض، "**تعزيز الشراكة في إطار منتدى التعاون الصيني الإفريقي**"، **مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، العدد 5، 2018.

7. بن محمد هدى، علويال ميساء، "**الإطار العام للشراكة الصينية الإفريقية وسبل تفعيلها**"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 11، العدد 5، 2022.

8. بهلولي ليلى، "**جيوبوليتيك النفوذ في إفريقيا والتنافس الأمريكي الصيني**"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 13، 2016.

9. بوخالفة زهير، "**وسائل وآليات الإستراتيجية الصينية في القارة الإفريقية**"، **مجلة القانون الدولي والتنمية**، المجلد 9، العدد 1، 2021.

10. بوصبوعة مصطفى، "**الصين والارتقاء المعياري في النظام الدولي: نحو تبني هوية عظمى.**" **مجلة الحقوق والعلوم الساسية**، العدد 11، 2019.

11. حادي ابراهيم، "**الصين وإفريقيا: شراكة أم استغلال**"، **مجلة المعيار**، العدد 18، 2017.

12. حداد شفيقة، "**الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة: التنافس في السودان نموذجاً**"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 3، 2013.

13. **الحرباوي علي،** "رؤية الصين لدورها العالمي"، **مجلة المستقبل العربي،** العدد 509، 2021.

14. حسن ديب محمد، علي نبيل، **"العلاقات الصينية الإفريقية في إطار مبادرة الحزام والطريق"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية،** المجلد 41، العدد 3، 2025.

15. حماد معلف وداد، عبد الراوي حسين علي وآخرون، **"القوة الناعمة الصينية وأثرها على الدول العربية"، مجلة الآداب،** العدد 136، 2021.

16. خليل محمد إسراء، **"الدبلوماسية والقوة الناعمة الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2011"، مجلة العلوم السياسية،** العدد 66، 2023.

17. خير الله أحمد السيد، **"أثر تطور مفهوم وعناصر القوة على تحولات النظام الدولي"، مجلة البحوث المالية والتجارية،** المجلد 20، العدد 3، 2019.

18. دريسي أسماء، **"الأبعاد الإستراتيجية للتعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا في إطار منتدى التعاون الصيني الإفريقي".**

19. رزقين أحمد، **"الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة الصينية"، مجلة السياسة الدولية،** العدد 33، 2016.

20. رشاد سري، **"القوة الناعمة: أدوات تعزيز المكانة"، مجلة السياسة الدولية،** العدد 216، 2019.

21. زغواني عبد الرحيم، **"جيوبوليتيك الاستثمارات الصينية في المنطقة المغاربية: من الشراكة السياسية وتعزيز مقومات القوة الأحادية الجانب"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية،** المجلد 4، العدد 1، 2020.

22. سامي علي، النقيب عدلي محمد، خزار مزيان فهد، **"المستقبل الجيوبوليتيكي لسياسة القوة الناعمة الصينية تجاه الدول العربية في شمال إفريقيا"، مجلة كلية التربية الأساسية،** العدد 20، 2022.

23. سليش فريد، **"القوة وأهميتها في العلاقات الدولية"**، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، المجلد 36، العدد 6، 2014.

24. **السيد عثمان وئام**، "الصراع على قيادة النظام الدولي: الصعود الصيني الخارجي والوطنية بعد جائحة كورونا -- رؤية مستقبلية"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 55، العدد 222، 2020.

25. صاحب عيد ريبا، قاسم علوي محمد، **"التوجه الإستراتيجي الصيني تجاه إفريقيا (التوجه الطاوي أنموذجاً)"**، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 60، 2020.

26. صحراوي سمية، **"السياسة الصينية تجاه إفريقيا منذ الألفين"**، **مجلة قضايا معرفية**، العدد 1، 2019.

27. طارق مطلق فرح، **"الحرب الناعمة والمفاهيم المقاربة: الأسس النظرية"**، **مجلة دراسات دولية**، العدد 98، 2025.

28. طوبال سمية، **"الدبلوماسية الاقتصادية الصينية: أساليب التغلغل الناعم"**، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 46، 2017.

29. طويرش موسى محمد، **"القوة الناعمة الصينية: مراحل بنائها وإمكانيات استمرارها"**، **مجلة اتجاهات سياسية**، العدد 14، 2021.

30. طيب جميلة، **"التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية"**، **مجلة البحوث القانونية والسياسية**، العدد 5، 2015.

31. طيب جميلة، **"العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجاً"**، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 5، العدد 1، 2018.

32. عبد الرحمن الحباشنة عتود، **"مبادرة الحزام والطريق الصينية وأثرها على العلاقات الاقتصادية الصينية العربية"**، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المجلد 4، العدد 21، 2020.

33. عبد الرحمن عتود، "**مبادرة الحزام والطريق الصينية وأثرها على العلاقات الاقتصادية الصينية – العربية**"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المجلد 4، العدد 25، 2020.

34. عبد الرضا عبد ال، أ عياد، "**القوة الناعمة الصينية وأثرها على الدول العربية: الخليج العربي أنموذجاً**"، **مجلة الآداب**، ملحق العدد 136، 2021.

35. عبد الكريم علي موسى علي، "**العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية بعد الحرب الباردة**"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية**، المجلد 37، العدد 3، 2021.

36. عبود زرقين، "**قراءات في التجربة التنموية الصينية: أسرار نجاح ودروس مستفادة**"، **مجلة أبحاث ودراسات تنموية**، العدد 1، 2014.

37. **العديد فواز**، "السياسة الاقتصادية الصينية في إفريقيا الدوافع والإستراتيجيات"، **مجلة العلوم القانونية والإجتماعية**، المجلد 9، العدد 3، 2024.

38. العربي فاروق، تعيوش الحواس، "**موقع الاقتصاد الصيني في القارة الإفريقية "دبلوماسية البنى التحتية في القارة السمراء""**، **مجلة قضايا آسيوية**، المجلد 3، العدد 1، 2021.

39. عريسي نادية، "**القوة في العلاقات الدولية – دراسة تحليلية**"، المعهد المصري للدراسات، 2018، **https://epss-eg.org**.

40. **العطري علي**، "التحول في السياسة الخارجية الصينية والقوة الناعمة في إفريقيا"، **مجلة البحوث القانونية والسياسية**، العدد 9، 2013.

41. عيسى الإبراهيم أماني وآخرون، "**السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان وموقفها من قضية دارفور ("(2006-1991**، **مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية**، المجلد 148، العدد 2، 2024.

42. فؤاد عبد الكريم سري، "**دبلوماسية الطاقة الصينية باتجاه الأمريكيتين**"، **مجلة قضايا آسيوية**، العدد 6، 2020.

43. قاسم محمد التميمي علي، **"أثر التحول من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة"، مجلة (Revue Educational a Social Journal)**، المجلد 6، 2019.

44. قسوم سليم، **"نظريات انتقال القوة والتغيير السلمي: هل سيكون صعود الصين سلمياً؟"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 13، 2018.

45. قوادرة حسين، **"الدور الصيني في منطقة شمال إفريقيا لفترة ما بعد الحرب الباردة: الواقع والتحديات"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، العدد 1، 2018.

46. كلاع شريفة، **"التواجد الصيني في شرق إفريقيا: الفرص والتحديات"، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد 5، العدد 2، 2021.

47. محروس هدى، الحيداوي محمد، **"حزام وطريق والمحددات الآسيوية: شراكات لعالم متعدد الأقطاب"، مجلة آفاق آسيوية**، العدد 9، 2021.

48. محمد أحمد فراس، **"الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة الصينية"، مجلة السياسة الدولية**، العدد 33، 2018.

49. محمد الزعبي خيام، **"القوة الناعمة وأثرها في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة الفرات**، العدد 6، 2004.

50. محمد الشاوش مسعود، **"القوة الناعمة في السياسة الخارجية للصين (2019-2021)"، مجلة جامعة عمران**، العدد 2، 2022.

51. محمدي صليحة، **"السياسة الصينية اتجاه إفريقيا: توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الإفريقية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 11، 2017.

52. محمود صفي الدين عبد العزيز ماضي أحمد، **"نحو التطور التاريخي للقوة الناعمة"، مجلة البحوث المالية والتجارية**، المجلد 25، العدد 2، 2024.

53. مخلف خالد نبيل، خولة ابراهيم، **"تحولات الدبلوماسية الصين في إفريقيا 2021: تعزيز الإستراتيجية وآفاق التعاون المستقبلية"، مجلة الدراسات الإفريقية بالجزائر**، المجلد 3، العدد 12، 2025.

54. مدوني علي، "**الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية بين الفرص والقيود**"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 11، العدد 1، 2020.

55. مقعاش مراد، فوزي نور الدين، "**إستراتيجيات التوسع الصيني في القرن الإفريقي في ظل التواجد الأمريكي في المنطقة**"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد 8، العدد 1، 2021.

56. ملكي أحمد، "**واقع العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية وتداعياتها المستقبلية**"، **مجلة العلوم السياسية العالمية**، المجلد 1، العدد 3، 2023.

57. ناهي المرشدي، "**إستراتيجية القوة الناعمة في السياسة الخارجية، دراسة حالة الولايات المتحدة**"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد 31، 2022.

58. يوسف جدزياد، "**التوجه الصيني نحو منطقة القرن الإفريقي بعد الحرب الباردة**"، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، المجلد 3، العدد 4، 2020.

59. يوسفيد عبد الحق، "**التموقع الصيني في إفريقيا: السياق والأدوار**"، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 8، العدد 2، 2020.

ج/ الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. بن يعقوب فازية، "**محددات السياسة الخارجية الصينية اتجاه الجزائر في ظل المتغيرات الدولية الراهنة**"، (أطروحة دكتوراه)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2024 – 2025.

2. خليج عبد الرزاق، "**الصين والمغرب العربي بين المتغير السياسي والعامل الاقتصادي منذ 1990**"، (أطروحة دكتوراه)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2024 – 2025.

3. عادل علي سليمان موسى العقبي، "**مفهوم القوة في العلاقات الدولية 1991 – 2017**"، (مذكرة ماجستير)، قسم كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان – الأردن، 2018.

4. فالح إسماعيل الحيمر منصور، "**الفرص والتحديات للصعود الصيني كقوة عظمى (2015 – 1990)**"، (رسالة ماجستير)، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا، الأردن، 2009.

5. مخلوفي لمياء، "**البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية اتجاه إفريقيا (1998 – 2016)**"، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2021.

6. مقعاش مراد، "**التنافس الجيوإستراتيجي الأمريكي – الصيني في منطقة القرن الإفريقي 2011 – 2020**"، (أطروحة دكتوراه)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2021 – 2022.

د /المواقع الإلكترونية

1. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، "**كيف عززت بكين نفوذها في إفريقيا رغم أزمة الديون؟**"، 11 سبتمبر 2024، ص 1، الرابطhttps://futureuae.com : تاريخ الولوج: 16 / 04 / 2026.

2. الزليطي أنس، "**منتدى التعاون الصيني الإفريقي: 24 عاماً من الشراكة والتضامن لرسم خريطة جديدة**"، ص 1، تاريخ الولوج: 16 / 04 / 2026. *الرابط :* https://china.org.cn

3. زكي أشرف، "**مصر وإفريقيا**"، [فيديو باليوتيوب]، تاريخ الولوج: 20 / 04 / 2026. *الرابط*https://africa.sis.gov.eg :

4. ماهر شيماء، "**منتدى التعاون الصيني الإفريقي: حراك وتكاتف من أجل بناء مستقبل مشترك**"، 7 سبتمبر 2024، تاريخ الولوج: 06 / 04 / 2026. الرابط : https://shafcenter.org

5. حلمي نادية، **"تقييم إنجازات وجدول أعمال وتعهدات الاجتماع الوزاري الثامن للتعاون الصيني الإفريقي في دكار"**، 27-11-2021، تاريخ الولوج: 02 / 04 / 2026. *الرابط:* https://arabic.cgtn.com

6. CGTN العربية، **"حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا يصل إلى مستوى قياسي جديد"**، 10-06-2021. *الرابط:* https://arabic.cgtn.com **(101)**

7. ثانياً: باللغة الأجنبية

A/ Books

1. Joseph S. Nye Jr. ،**"Soft Power: The Means to Success in World Politics"** ،(New York: PublicAffairs ،2004).
2. **Revue des Réformes Économiques et Intégration en Économie Mondiale** ،n°6 ،2009.

B/ Scientific Journals

1. Broché Clément ،**"Le soft power: entre politiques volontaristes et succès limités"** ، **Politique et Sociétés** ،Vol. 24 ،No. 2 ،2023.
2. Dusko Tomic ،Eldar Safjic ،Mohamed El Ghattas ،**"Specific Projection of China's Soft Power in Africa: New Security Paradigm"** ،**Journal of Liberty and International Affairs** ،Vol. 8 ،No. 3 ،2022.
3. Karami Reza ،**"The Concept of Power in International Relations"** ،**International Journal of Political Science** ،Vol. 7 ،No. 2 ،2017.
4. Mimoune Abdelhamid ،**"China's Soft Power Strategies in Africa: Challenges and Obstacles"** ،**Journal of Political Orbits** ،Vol. 9 ،No. 1 ،2025.
5. Shambaugh David ،**"Winning Hearts and Minds: Chinese Soft Power Foreign Policy in Africa"** ،**CMI Brief** ،Vol. 12 ،No. 3 ،2013.

C/ Websites

1. Worldometer ،**"China Population"** ،p. 14 ،21/03/2025. *الرابط:* https://www.worldometers.info/world-population/china-population

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وتقدير

مقدمة: .....أ

الفصل الأول

إطار مفاهيمي للقوة والقوة الناعمة في العلاقات الدولية.

المبحث الأول: مفهوم القوة وأبرز أنماطها ووسائلها..... 18

المطلب الأول: مفهوم القوة في العلاقات الدولية. 18

المطلب الثاني: أبرز أنماط القوة ووسائلها الأساسية. 23

المبحث الثاني: مفهوم القوة الناعمة وأهميتها في العلاقات الدولية. 30

المطلب الأول: مفهوم القوة الناعمة في العلاقات الدولية. 30

المطلب الثاني: أهمية القوة الناعمة في العلاقات الدولية. 35

الفصل الثاني

مصادر القوة الناعمة الصينية والأهمية الاستراتيجية لإفريقيا في السياسة الصينية

المبحث الأول: مصادر القوة الناعمة الصينية وآليات توظيفها لتوسيع مناطق النفوذ..... 39

المطلب الأول: المصادر والآليات السياسية والدبلوماسية..... 40

المطلب الثاني: المصادر والآليات الاقتصادية والثقافية. 47

المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية لإفريقيا في السياسة الصينية وأهداف التوجه نحوها. 54

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لافريقيا في السياسة الصينية..... 54

المطلب الثاني: أهداف السياسة الصينية للتوجه نحو افريقيا..... 57

الفصل الثالث

توظيف الصين لقوتها الناعمة لزيادة نفوذها في افريقيا بين 2000 – 2025.

المطلب الأول: التعاون السياسي والدبلوماسي وتنسيق المواقف تجاه القضايا الدولية..... 64

المطلب الثاني: دعم التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري..... 67

المطلب الثالث: دعم التنمية وزيادة الاستثمار. 70

المبحث الثاني: ابرز مشاريع ومظاهر تزايد النفوذ الصيني في افريقيا 76

المطلب الأول: منتدى التعاون الصيني الافريقي..... 76

المطلب الثاني: مشروع الحزام والطريق. 86

المطلب الثالث: بوادر تحرير افريقيا من التبعية للغرب. 92

الخاتمة:..... 97

قائمة المراجع المعتمدة: 101

فهرس المحتويات 113

الملخص

تحاول هذه الدراسة توظيف القوة الناعمة في توسيع مناطق النفوذ في العلاقات الدولية باعتبارها من أبرز الأدوات الحديثة التي أصبحت تعتمد عليها الدول لتحقيق مصالحها، وتعزيز مكانتها الدولية بعيدا عن الوسائل التقليدية القائمة على القوة الصلبة.

في هذا السياق ركزت الدراسة على التجربة الصينية في افريقيا خلال الفترة 2000-2025، باعتبارها نموذجا بارزا لتوظيف القوة الناعمة في توسيع مناطق النفوذ الدولي، حيث اعتمدت على مجموعة من الأدوات الناعمة لتعزيز حضورها داخل القارة الافريقية وتوسيع مجالات تأثيرها.

الكلمات المفتاحية: القوة الناعمة – توظيف القوة الناعمة – توسيع مناطق النفوذ.

Abstract:

This study attempts to employ soft power in expanding influence in international relations ،considering it one of the most prominent modern and enhance their international standing moving away from traditional means based on hard power.

In this context ،the study focuses on the Chinese experience in Africa during the period 2000-2025 ،considering it a model for employing soft power in expanding areas of international influence ،china relied on a set of soft tools to enhanced its spheres of influence.

Key words: soft power – employing existing power ،expanding areas of influence.